الديموقراطية والقرار السياسى

بين عبد الناصر والسادات

دكتور صلاح السيد بيومى



الديموقراطية والقرار السياسى

بين عبد الناصر والسادات

بيومى ، صلاح السيد
الديمقراطية والقرار السياسى بين عبدالناصر والسادات / صلاح السيد بيومى. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٨.
٢٣٢ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٢ ٢٩٧ ٤٢٠ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الديمقراطية
(أ) العنوان :
رقم الإيداع بدار الكتب ٧٥٨٣/ ٢٠٠٨

I.S.B.N - 978 - 977 - 420 - 297 - 2

ديوى ٨, ٣٢١

الديموقراطية والقرار السياسى
بين عبد الناصر والسادات

دكتور صلاح السيد بيومى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٨

الإخراج الفنى:

ماجـدة البنا

•• إهـــــداء

إلى . .

والدى ووالدتى . . فضلاً . . وعرفانًا

وزوجتى وأولادى وأحفادى . . حبًا . . واعتزازًا

صلاح

•• مقدمة المؤلف

يقول الله عز وجل ﴿وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾ آية ٥٤ ـ الكهف أى أن الله جعل الإنسان كثير السؤال والتساؤل والاستفهام والبحث والتقصى والنقاش بحثاً عن الحقيقة وما يحقق له الاستقرار والسعادة فى حياته.وهذا هو ما يحدث الأن فى مجتمعنا المصرى خاصة وفى مجتمعات أخرى حولنا، حيث النقاش والجدال والسؤال والتساؤل حول قضية الإصلاح بصفة عامة. والإصلاح السياسى والدستورى بصفة خاصة.وقضية الديمقراطية على رأس أولويات الإصلاح السياسى، بل ربما يرى البعض أن الديمقراطية هى نقطة الارتكاز فى قضية الإصلاح .. وسواء كان هذا الإصلاح بتأثيرات أو عوامل داخلية أو خارجية ، فإنه يبقى فى النهاية أن نحقق الإصلاح لأنه ركيزة أساسية فى إفشاء الديمقراطية ونشرها فى المجتمع كأسلوب حياة للناس أولاً ثم كنظام أو شكل للنظام السياسى للدولة

ثانيًا . ومن ثم جعلها قاعدة انطلاق للتنمية الشاملة ودفع المجتمع للتقدم والنهوض لتحقيق آمال الشعب وطموحاته فى الحرية والازدهار. فإننى أستطيع أن أزعم أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بشكل حقيقى فى المجتمع إلا بالديمقراطية كأسلوب حياة وشكل من أشكال الحكم .

ولن أعرض هنا لفكرة الديمقراطية من وجهة النظر الشكلية أو الأكاديمية لأننى عرضت ذلك فى كتاب بعنوان «الديمقراطية» صدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة عام ٢٠٠٣ وإنما سوف أعرض للديمقراطية كحالة واقعية تاريخية عند كل من الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات، ورؤية كل منهما للديمقراطية وموقفه منها فى التطبيق الواقعى وتطورها، بل وتطور موقفه هو شخصيًا منها حتى آلت الأمور إلى ما آلت إليه حتى الآن .

ويتعلق بقضية الديمقراطية موضوع آخر كيفية صنع القرار السياسى فى مصر فى عهد الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات باعتبار أن الديمقراطية يمكنها أن تتيح للشعب المشاركة فى صنع القرار السياسى ومن هنا وضعت تعريفًا أخر للديمقراطية هو المشاركة فى صنع القرار السياسى .

وقمت بعرض بعض القرارات السياسية الكبرى فى عهدهما كنموذج لكيفية صنع القرار السياسى فى عهد كل منهما , وذلك استكمالاً لكتابى السابق بعنوان : صنع القرار السياسى فى مصر.. عصر مبارك نموذجًا .. حتى تكتمل منظومة صنع القرار السياسى فى مصر فى عهد الرؤساء الثلاثة .. (١٩٥٦ ـ ١٩٩١)

ولأننى أعتقد أن الديمقراطية تعنى وكما قلت ـ المشاركة فى صنع القرار السياسى .. وأن مشاركة الشعب فى صنع القرار تخلق الفرصة فى تداول السلطة ويمنع أن تكون السلطة حكرًا لفرد أو لحزب بعينه . ولذلك يمكن أن ننظر إلى مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور والتى أعلنها فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ نقطة البداية لتحقيق ذلك. والتى أتبعها فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ بالطلب من رئيس مجلس الشعب والشورى بتعديل حوالى ٣٤ مادة من مواد الدستور حتى تتحقق تمامًا عملية الإصلاح الدستورى والسياسى الذى ننشده جميعًا والذى هو التربة الصالحة لكل إصلاح آخر إقتصاديًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا .

وقد تمت هذه التعديلات الدستورية ووافق عليها الشعب فى إستفتاء عام جرى يوم الاثنين الموافق ٢٦ من شهر مارس ٢٠٠٧ .

ثم عرضت دراسة ميدانية قمت بها من خلال دليل المقابلة الشخصية مع عدد من السياسيين وغيرهم الذين كانوا حول كل رئيس أو بالقرب منه عند صنع قراراته السياسية الكبرى التى عرضنا لها هنا .

وأود أن أشير إلى أن موضوعات هذا الكتاب هى أجزاء أو فصول من أطروحتى للدكتوراه فى علم الاجتماع السياسى وكانت بعنوان : صنع القرار السياسى فى مصر «دراسة فى أثر المتغيرات الاجتماعية والثقافية على إتخاذ القرار السياسى ». وقد قمت بإجراء بعض التعديلات والحذف بل والإضافة والتقديم والتأخير حتى يتلائم

ذلك مع الظروف الحاضرة التى يمر بها مجتمعنا ومجتمعات منطقة الشرق الأوسط.

ويشتمل الكتاب على خمسة فصول .. الأول عن الديمقراطية بين عبد الناصر والسادات، والثانى عن صنع القرار السياسى عند الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات، والفصل الثالث نماذج لثلاثة قرارات سياسية كبرى عند عبد الناصر، والفصل الرابع نماذج لثلاثة قرارات سياسية كبرى عند السادات .. وذلك لبيان مدى تأثر كل رئيس بتنشئته الاجتماعية والثقافية عند اتخاذ كل قرار سياسى . أما الفصل الخامس والأخير فهو دراسة ميدانية من خلال دليل المقابلة الشخصية لمجموعة من السياسيين وغيرهم الذين كانوا حول الرئيس أو بالقرب منه عند صنع قراراته السياسية .

وقد استخدمت فى الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، ومنهج تحليل المضمون ، وكذلك منهج المقارنة .. مع رؤية شخصية فى بعض الموضوعات . وكانت استمارة دليل المقابلة الشخصية هى أداة جمع البيانات ، أما العينة .. فكانت تمثل مجموعة من السياسيين والمستشارين ورجال الأحزاب والإعلام ورؤساء مراكز البحوث السياسية وعمداء بعض الكليات ، الذين كانوا حول الرئيس أو بالقرب منه سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

وكان الهدف هو .. هل كان للأبعاد الاجتماعية والثقافية لصانع القرار، والتى تكونت بتأثير عمليتى التنشئة الاجتماعية والثقافية دور فى صنع القرار السياسى ثم إعلانه .. ؟ .. وهل كان لسمات أو

خصائص شخصية صانع القرار ورؤيته لذاته أثر فى عملية صنع القرار وأسلوب إعلانه.. ؟ .. وهل كان للظروف المحيطة بالرئيس دور أو أثر فى أسلوبه فى صنع القرار ثم إعلانه ، ومفهومه عن الديمقراطية والحرية وإيمانه بهما وجعلهما أساسًا لنظام حكمه .. ؟ وهل كان للديموقراطية دور أو أثر عند صنع القرار السياسى عند كل رئيس؟

لقد كانت القرارات السياسية الكبرى الثلاثة عند كل رئيس بمثابة نموذج للإجابة عن كل هذه التساؤلات .

وبعد أرجو أن أكون قد وفقنى الله بهذا الجهد المتواضع فى تحقيق الإجابة عن هذه التساؤلات فى عالم جديد ومتغير يموج بالأحداث الجسام هنا وهناك ، وفى مجتمع يفور بالجدل حول قضايا الإصلاح والديموقراطية والمشاركة فى صنع القرار السياسى .. أو بتعبير أخر المشاركة فى صنع مستقبل مصر.

د/ صلاح بيومى

الفصل الأول

الديمقراطية فى وثائق عن عبدالناصر والسادات

أولاً: الديمقراطية وعبدالناصر:

١ ـ الديمقراطية من أهداف الثورة الستة .

٢ ـ الديمقراطية وأزمة مارس ١٩٥٤ .

٣ ـ الديمقراطية فى الميثاق ١٩٦٢ .

٤ ـ الديمقراطية فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

٥ ـ الديمقراطية والتنظيم السياسى .

أ ـ هيئة التحرير ب ـ الاتحاد القومى جـ ـ الاتحاد الاشتراكى

ثانيًا : الديمقراطية والسادات

تمهيد:

١ ـ الديمقراطية وأحداث ثورة التصحيح مايو ١٩٧١ .

٢ ـ الديمقراطية ودستور ١٩٧١ .

٣ ـ الديمقراطية فى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ .

٤ ـ الديمقراطية والتنظيم السياسى : المنابر وعودة الأحزاب .

٥ ـ الديمقراطية والتراجع عنها و اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .

تعقيب:

أولاً : الديمقراطية وعبد الناصر

سارت الديمقراطية فى عهد عبد الناصر ووثائقه بشكل متغير ومتطور وملائمًا فكل مرحلة كما يلى:

١ ـ الديمقراطية من أهداف الثورة الستة :

كانت الحياة السياسية فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ مليئة بالفساد والإفساد ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها :

(أ) وجود دستور ١٩٢٣ الذى لم يقيد سلطة الملك ، ولم يؤكد سلطة مجلس النواب فى مواجهة الملك فسيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، وقد تعطل العمل بهذا الدستور أكثر من مرة .

(ب) وجود مجموعة من الأحزاب المتناحرة والتى كان هدفها الوصول إلى الحكم عن طريق التقرب إلى الملك أو المندوب السامى البريطانى أو تزييف الانتخابات ، علاوة على أن هذه الأحزاب لم تكن لديها رؤية متكاملة حول قضايا التنمية والإصلاح الداخلى وتقريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية [١] .

(جـ) وجود ملك فاسد ومستبد ، واحتلال إنجليزى يفرض كلمته على صناع القرار من خلال مندوبى السامى .

(د) وجود أقطاع ورأسمالية محتكرة سيطرت على الحياة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق مصالحها ضد مصالح الشعب الذى عاش مقهورا ينتظر الخلاص .

(هـ) كانت الديمقراطية شكلية ومزيفة، للأغنياء، وللأقلية ، ولمن يملكون ، ولمن ينهبون ، ولمن يسيطرون ، هؤلاء وحدهم كان لهم حق الحكم. ودور الشعب ينتهى عند صندوق الانتخابات ولا قيمة للشعب ولا حياة له (٢).

وجاء الخلاص مع ثورة يوليو ١٩٥٢ بأهدافها الستة التى كانت تهدف إلى إحداث التغيير الشامل فى البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى اجتماعيًا وإقتصاديًا وسياسيًا ، وقد كان المبدأ أو الهدف السادس من أهدافها ينص على «فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم حقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة» (٣).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التنفيذ قامت الثورة ـ كخطوة أولى ـ فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ بإعلان قرارها باسم الشعب بسقوط دستور ١٩٢٣ ، ثم ـ وكخطوة ثانية ـ أعلنت فى ٢٦ يناير ١٩٥٣ حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ، وأعلنت فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات لإقامة حكم ديمقراطى سليم (٤).

٢ ـ الديمقراطية وأزمة مارس ١٩٥٤ :

فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢اندلعت الثورة ، وفى الحقيقة لم تكن الثورة عملا مفاجئا أو انقلابًا نظمته جماعة محدودة لحسابها ، ولكنها كانت على العكس من ذلك ـ ثورة تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ المصرى ، وتستمد قوتها الدافعة من آمال الشعب ونضاله لتحقيق التحرر السياسى والإجتماعى (٥) لقد كانت الثورة امتدادا واستمرارا لثورات الشعب المصرى قبلها، ولذلك عندما قامت الثورة تعاطف معها الشعب ومع قادتها ، وباركها بقبوله لها وتأييده ومساندته لها .

وفى بداية الثورة قامت بعملين كان لهما نتائج مباشرة وخطيرة فى ذلك الوقت ثم امتدت آثارهما حتى الآن. كان العمل الأول هو إلغاء الملكية قبل مضى عام على الثورة وإحلال الجمهورية محلها ، والثانية هى إيقاف الحياة السياسية عن طريق قمع كل الجماعات السياسية المنظمة ، ولم تقتصر هذه العملية التى توشك أن تكون قد بدأت فى أعقاب الثورة .

واستمرت حتى عام ١٩٥٤ على الأحزاب السياسية المعروفة وقادتها المنتمين إلى النظام القديم ، ولكنها تناولت أيضًا كل الجماعات والروابط الأخرى التى لم يتح لها أن تشترك فى الحكم على الإطلاق(٦) وكان العمل الثانى يشكل صراعًا داخل جماعة الثوار أنفسهم ، ذلك الصراع الذى استمر حتى مارس ١٩٥٤ .

كانت أزمة مارس ١٩٥٤، هى بحق أزمة الديمقراطية والثورة. فقد انقسم قادة الثورة إلى فريقين .. الفريق الأول يرى أن يعود الثوار إلى

ثكناتهم ، وأن يسلموا السلطة والحكم إلى رجال الأحزاب والساسة السابقين ليحكموا البلاد طبقًا للنظام الديمقراطى، ومن أجل ذلك دعوا إلى تكوين ما أسموه «جمعية تأسيسية» تكون مهمتها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات نيابية تأتى بالحزب الذى يمكنه أن يشكل الحكومة التى عليها أن تحكم البلاد بطريقة ديمقراطية. وكان على رأس هذا الفريق اللواء محمد نجيب والصاغ خالد محى الدين وبعض رجال الأحزاب السابقين . أما الفريق الثانى الذى كان يقوده عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس قيادة الثورة فقد رفضوا العودة إلى الثكنات - لأنها فى نظرهم قد تمهد للقبض عليهم ومحاكمتهم وقد يتعرضوا لاتهام الخيانة العظمى للنظام الملكى ومن ثم إعدامهم.

وظل الصراع محتدما بين الفريقين من حوالى منتصف فبراير ١٩٥٤ وحتى ٢٥ مارس ١٩٥٤ حيث حدث خلال تلك الفترة اضطرابات للعمال وتوقف عن العمل فى بعض المصانع والمصالح الحكومية حتى وصل الأمر فى النهاية إلى تجاهل أعضاء مجلس قيادة الثورة لرئيسهم محمد نجيب تجاهلا مشينا ، مما أجبره على تقديم استقالته إلى مجلس قيادة الثورة يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٥٤، وأعلن المجلس قبوله لها فى ساعة مبكرة من صباح يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ بعد جلسة استمرت معظم الليل ، وقد كانت هذه الاستقالة سببًا فى الأزمتين الكبيرتين اللتين كادتا تؤديان إلى نشوب حرب أهلية فى البلاد وهما أزمتا فبراير ومارس ١٩٥٤ (٧).

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس محمد نجيب بعد أن تقدم باستقالته أول مرة عاد إلى الحكم مرة أخرى بعد عدة أيام قليلة إزاء الضغط الشعبى على مجلس قيادة الثورة ولكن بعد فترة قليلة عاد وقدم استقالته مرة ثانية تحت ضغط مجلس قيادة الثورة . وضغوط أخرى داخلية وخارجية وكان الثوار قد رتبوا الأمور فى الشارع المصرى وبين طوائف الشعب والقوى السياسية وغير السياسية الفاعلة لقبول الأمر الواقع بالاستقالة .. لأن ذلك سوف يدفع بعودة الملك والملكية وكذلك عودة رجال السياسة القدامى إلى الحكم .. أى عودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل قيام الثورة وأن محمد نجيب هو الذى يقود هذا التيار .

وفى حقيقة الأمر، يمكن القول بأن هذا الخلاف بين الثوار يرجع إلى أن ضباط مجلس قيادة الثورة كانوا من عدة اتجاهات وعقائد سياسية مختلفة .. ولكنهم اتفقوا فى عام ١٩٥٠ على جعل تنظيمهم وطنيا بلا صيغة حزبية أو عقائدية وتعاهدوا على توحيد صفوفهم بعيداً عن معتقداتهم السياسية حتى لا تمزقهم العقائدية . ورغبة فى وحدة التنظيم اتفقوا على إرجاء مناقشة العقائد والنظريات إلى ما بعد نجاح الثورة حيث تتم بأغلبية الأصوات (٨).

لقد كانت أزمة مارس ١٩٥٤ حقا هى أزمة الديمقراطية والثورة بل هى أيضاً أزمة الصراع على السلطة ، ففى مقابلة مع خالد محيى الدين أشار إلى الخطأ الذى وقع فيه عبد الناصر خلال معالجته وتعامله مع هذه الأزمة أنه وضع الثورة واستمرارها فى مواجهة الديمقراطية ، أى إما الثورة وإما الديمقراطية. وقد أكد خالد محيى

الدين هذا الأمر فى كتابه «الآن أتكلم» عندما قال : «وهنا بدأ جمال عبد الناصر فى ترديد مقولة ظل متمسكا بها طوال الأيام التالية : إما ديمقراطية مطلقة ، وإما سياسة الحزم واستمرار الثورة» (٩) وفى موضع أخر من كتابه يقول لقد فجرت قضية الديمقراطية أزمة مارس ١٩٥٤ ، وكان هناك طرفا صراع ، كان لابد لأحدهما أن ينتصر على الآخر، وانتصر عبد الناصر، ولكنه لم يدرك أنه بانتصاره هذا ، حكم على مسيرته كلها أن تظل أسيرة لهذا الانتصار .. وللحقيقة فإننى أعتقد أن أزمة الديمقراطية التى ولدتها ثورة يوليو لم تزل قائمة فى بلادنا حتى الآن (١٠).

لقد خبت جذوة الديمقراطية منذ ذلك الوقت.. رغم كل المحاولات التى تمت بعد ذلك لإحيائها أو إشعالها خلال نصف قرن مضى حتى جاءتنا دعوات الديمقراطية من الخارج ..

فماذا نحن فاعلون ؟ !

٣ـ الديمقراطية فى الميثاق ١٩٦٢ :

وبعد انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ وانتصار ثوار يوليو باستمرار الثورة على ذبح الديمقراطية وتوطيدهم لأركان ثورتهم إلى حد كبير، وبعد توقيع اتفاقية الجلاء مع إنجلترا فى ١٨ يونية ١٩٥٤ تم انتخاب عبد الناصر رئيسًا للجمهورية فى ٢٢ يونية ١٩٥٦ وبهذا تكون الثورة قد بدأت فى إرساء نظام الحكم الذى تريده .

وبعد تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وبعد مواجهة العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ وخروج القوات الإنجليزية

والفرنسية من مصر ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، ثم القوات الإسرائيلية من سيناء فى مارس ١٩٥٧ ثم الوحدة مع سوريا فى فبراير ١٩٥٨ وإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة . بدأت الثورة فى إجراءات تغيير نظام الحكم ....

فبدأت سلسلة من إجراءات التمصير لبعض الشركات الأجنبية وشركات التأمين والبنوك ، حتى جاءت اللحظة الحاسمة فى التحول التام للنظام السياسى إلى النظام الاشتراكى فى قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ .

إلا أن الثورة تلقت طعنة فى حركة الإنفصال الرجعية فى سوريا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ولكن ذلك لم يفت فى عضد الثورة والثوار ...... وكان لزاما للمواجهة بين القوى الوطنية فى مصر وبعض البلاد العربية وبين قوى الاستعمار والرجعية العربية .

ولذلك صدر الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ بعد عدة ترتيبات سياسية وشعبية ومؤتمرات ولجان حتى عقد المؤتمر الوطنى والذى ناقش الميثاق من طرف ما سمى فى ذلك الوقت قوى الشعب العاملة والتى تتكون من العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والجنود والمثقفين . وقد تمت الموافقة عليه فى مايو عام ١٩٦٢ باعتباره دليلا للعمل الوطنى فى المرحلة المقبلة من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكى مجتمع الكفاية والعدل وإرساء الديمقراطية من خلال تنظيم سياسى جديد يضم كل قوى الشعب العاملة .

وكذلك تحديد السياسة الخارجية لمصر فى إطار ما سمى فى ذلك الوقت الحياد الإيجابى وعدم الانحياز.

وقد صدر الميثاق متضمنا عشرة أبواب يرتبط بعضها ببعض ويهمنا أن نشير هنا فقط إلى الباب الخامس الذى كان بعنوان «الديمقراطية السليمة».

وفى هذا الفصل يعرض الميثاق إلى تجاربنا فى الديمقراطية المزيفة قبل الثورة كما يوضح كيف أن حكم الطبقة الواحدة فى ذلك الوقت قد فرض السيطرة على حياة الشعب المصرى فى التعليم والصحافة وأجهزة الإعلام وحتى فى القوانين والتشريعات . وقد كان من الضرورى إسقاط هذه الطبقة وتحالفاتها مع القصر والاستعمار ليقوم مجتمع جديد يضم تحالف قوى الشعب العاملة فى تنظيم شعبى واحد هو الاتحاد الاشتراكى .

ولم يكن إسقاط التحالف عن طريق القوة ، وإنما عن طريق العمل أو الأسلوب الديمقراطى ، ذلك لأن التصادم والقوة قد تؤدى إلى الحروب الأهلية وهذا ما يسبب الأضرار للوطن .

كما يوضح الميثاق أيضا فى هذا الباب أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الاشتراكية والديمقراطية باعتبارهما جناحا الحرية الحقيقية .

وفى هذا المعنى يقول الميثاق « .... لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية»

ويقول الميثاق أيضا : «إن الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا» (١١).

ويؤكد الميثاق على أنه لابد من أن تتحقق الديمقراطية السليمة ، ذلك لأن الديمقراطية هى تأكيد السيادة للشعب ، ولابد من أن تكون الحرية ، كل الحرية للشعب حتى يشق طريقه بها ويحقق أهدافه فى التقدم والازدهار .

«إن التقدم بالطريق الإشتراكى هو تعميق للقوائم التى تستند إليها الديمقراطية السليمة» و«إن الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد للتقدم الاقتصادى والاجتماعى» (١٢).

وهكذا، يمكن القول أن الثورة وضعت الميثاق كدليل للعمل الوطنى وكمنهج للتحول السياسى من مجتمع الإقطاع والرأسمالية المستبدة إلى مجتمع الإشتراكية القائمة على الكفاية والعدل ، والتى تتخذ من الديمقراطية أسلوبًا أو منهجاً لإقامة هذا المجتمع الذى يضم أفراده تنظيم سياسى واحد يكون قادرًا على دفع عجلة التقدم لصالح كل أفراد المجتمع. فالديمقراطية فى الميثاق هى وسيلة المجتمع الإشتراكى فى التقدم والتنمية

ولكن هل تحقق ذلك للثورة ؟ ..

٤ ـ الديمقراطية فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ :

لم تكن الفترة التى أعقبت إعلان الميثاق فى مايو ١٩٦٢ ثم إعلان قيام الاتحاد الاشتراكى ـ كتنظيم سياسى شعبى وديمقراطى

تنبثق عنه كافة التنظيمات الديمقراطية والأجهزة الشعبية فى المجتمع بفترة استقرار سياسى تام، لأن مراكز القوى من العسكريين والمدنيين من رجال الأحزاب السابقة أو من الانتهازيين المتطلعين إلى مناصب سلطة ونفوذ قد وثبوا إلى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ولجانه المختلفة وتغلغلوا فيها وأصبحت لهم السيطرة والكلمة العليا وذلك تطبيقاً لما جاء فى الميثاق حيث قرر إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .

ثم تلقت الحياة السياسية بصفة عامة ، والديمقراطية أو التنظيم السياسى الشعبى الديمقراطى بصفة خاصة لطمة قوية من مراكز القوى من خلال أحداث قرية كمشيش بالمنوفية وما صاحبها من رد فعل قاس أهدر كثيرا من الحقوق السياسية وغير السياسية للمواطنين فى هذه القرية والتى امتدت إلى بقية أنحاء الوطن ، وما اتبع ذلك من تشكيل لجنة تصفية الإقطاع التى رأسها المشير عبد الحكيم عامر .... مما أدى إلى تغلغل مراكز القوى وسيطرتها على كل شئون مصر السياسية وغير السياسية .

وقد ألح عبد الناصر فى إحدى خطبه فى مدينة كفر الدوار إلى مراكز القوى وسيطرتها وآثارها المدمرة ، وحذر الشعب منها وطالبه بأن يكون حذرا وأن يقف لها بالمرصاد ، كان هذا ما يحدث للديمقراطية بصفة خاصة ، وللحياة السياسية بصفه عامة فى مصر على أيدى مراكز القوى الداخلية ، أما فى الخارج فكانت خيوط المؤامرة تدبر على أيدى أمريكا وإسرائيل للإطاحة بعبد الناصر ونظام حكمه الذى كان يشكل عقبة أمام أحلام إسرائيل وأطماع

أمريكا فى الشرق الأوسط .. هذا إلى جانب حملات التشهير التى قامت بها بعض الدول العربية والغربية ضد مصر وسيادتها وضد عبد الناصر أيضا لوجود قوات الطوارئ الدولية على أرض مصر وبصفة خاصة فى خليج العقبة والتى تنقص من سيادة مصر على أراضيها، وكان من نتيجة ذلك كله فى النهاية ما عرف بأزمة مايو ١٩٦٧ ، ثم العدوان الإسرائيلى على مصر وسوريا فى يونية ١٩٦٧ المُدَعَّم من أمريكا بصفة خاصة والغرب الرأسمالى بصفة عامة ثم انتهى الأمر بالهزيمة فى يونية ١٩٦٧ .

ورغم الهزيمة العسكرية أو التى أطلق عليها تجاوزا «نكسة يونية ١٩٦٧» رفض الشعب فى مصر هذه الهزيمة العسكرية وقام فى ٩، ١٠ يونية ١٩٦٧ بمظاهرات بعودة عبد الناصر إلى الحكم وقد تم للشعب ما أراد وعاد عبد الناصر إلى الحكم مؤيدًا من الشعب المصرى ، بل والشعب العربى كله ..... من أجل إزالة آثار العدوان ومحو عار الهزيمة .

ولذلك قدم عبد الناصر إلى الشعب برنامجًا جديدًا للعمل أو هو دستور عمل على غرار ميثاق ١٩٦٢ هو ما عرف باسم :

«برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨» يحدد خطوات للعمل الوطنى من أجل إزالة آثار العدوان ، وإرساء الديمقراطية وإعادة بناء التنظيم السياسى الشعبى وهو الاتحاد الاشتراكى على أسس جديدة قوامها الانتخاب من القاعدة إلى القمة فى كل مستويات التنظيم. وقد تضمن البرنامج مجموعة من التحولات أو التغييرات من أجل تحقيق الهدف بإزالة آثار العدوان وإعادة الديمقراطية للبلاد وقد تمثل ذلك

في :-

(أ) إعادة بناء القوات المسلحة .

(ب) تحقيق مطلب الصمود الاقتصادى .

(جـ) تصفية مراكز القوى .

(د) وضع صورة للأخطاء والانحرافات أمام الجماهير بواسطة المحاكمات العلنية .

(هـ) القيام بجهد سياسى واسع على الجبهات العربية والخارجية وفى هذا الإطار أكد البرنامج على : تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر .. والدولة الحديثة لا تقوم - بعد الديمقراطية - إلا استنادا إلى العلم والتكنولوجيا (١٣).

كذلك يصبح من الضرورى والحيوى حشد كل القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها وراء أهداف نضالنا ، القريبة والبعيدة .... أى وراء واجب المعركة...... ووراء أمل إتمام بناء المجتمع الاشتراكى (١٤).

كما تضمن البرنامج أيضا أن صيغة الاتحاد الاشتراكى هى أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها. وهى تجسيد حى وصحى لمعنى أن تكون الثورة للشعب وبالشعب، ثم إنها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقى، ولكفالة فتح أسرع الطرق وأقصرها أمانا على التقدم. ثم إن المشاكل التى عاناها الاتحاد الاشتراكى لم ترجع إلى قصور أو عيوب فى صيغته العامة، وإنما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع إلى التطبيق

لأن عملية بناء الاتحاد الاشتراكى لم تقم على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة [١٥] لذلك طالب البرنامج تحقيقا للديمقراطية إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب الحر المباشر من القاعدة إلى القمة فى جميع مستوياته ولجانه حتى أعلى سلطة وهى اللجنة التنفيذية العليا.

ومن وسائل الديمقراطية التى طالب بها برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ هو إعلان دستور جديد يتضمن :

- تأكيد الانتماء العربى لمصر.
- حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها.
- الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وأن تتوفر كل الضمانات للحرية الشخصية.. والأمن لجميع المواطنين.
- قيام الدولة العصرية وإدارتها ..... ليس بالتنظيم السياسى وحده وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا ودورها الحيوى .
- تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصها.
- حماية القضاء وإنشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق والدستور.
- وضع حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى وذلك ضمانا للتجديد باستمرار[١٦] ، وكذلك لمنع تكوين مراكز القوى .

ومع ذلك لم يمهل القدر جمال عبد الناصر لكى يحقق كل ما جاء فى برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ لإرساء الديمقراطية كما تصورها هو وأرادها لمصر ولشعب مصر ، إذ غادرنا وغادر الدنيا كلها فى ٢٨ سيبتمبر ١٩٧٠ أى بعد حوالى عامين أو أكثر قليلاً من إعلان برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

٥ ـ الديمقراطية وتطور التنظيم السياسى :

على الرغم من أن ثوار يوليو ١٩٥٢ قد أعلنوا من ضمن أهدافهم أو مبادئهم الستة مبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة، إلا أنهم فى الواقع قد اعتنقوا مبدأ «ديمقراطية التنظيم السياسى الشعبى» الذى يقوم على أساس عدم وجود تعددية حزبية ، لذلك ألغوا الأحزاب، ونظروا حولهم أو قرءوا عن التنظيم السياسى الواحد فوجدوا ضالتهم فى الحزب الشيوعى السوفييتى وفى الحزب الشيوعى اليوغسلافى لذلك قام رجال الثورة بالعديد من الإجراءات والخطوات لوضع هذا الهدف موضع التنفيذ .

وربما يمكن القول هنا إن ظهور التنظيم السياسى الواحد يرجع إلى الحزب الشيوعى الذى أسسه «لينين» بعد نجاح الثورة الروسية فى أكتوبر ١٩١٧ ، وقد تحددت وظيفة الحزب وتنظيماته الفرعية المتعددة فى تحريك تحالف الطبقة العاملة working class عن طريق ربط وعى الجماهير وحماسها بالضوابط البيروقراطية، والتى أطلق عليها «لينين» اسم (الديمقراطية المركزية) Democratic centralism (١٧)

(أ) هيئة التحرير :

يمكن القول إن «الجماعة العسكرية الحاكمة الجديدة قد عنيت باستقطاب تأييد الشعب لها ، ولذلك أنشأت «هيئة التحرير» تحت شعار التدريب العسكرى لطرد المستعمر، ولتصل بين جموع الشعب والنظام الذى أعلن ثورة شاملة فى مصر(١٨).

وربما يكون عبد الناصر قد استلهم فكرة تنظيم الحزب الشيوعى عندما أعلن قيام «هيئة التحرير» كتنظيم سياسى شعبى يضم كل فئات الشعب. وذلك لمواجهة الاحتلال المتربص ، وتكتلات القوى المضادة للثورة، وحشد الجهود الشعبية لتحقيق الهدف المشترك الأساسى والعاجل وهو تحرير الأرض وتمكين العناصر الوطنية من وجودها داخل إطار تنظيمى واحد(١٩). لقد كانت هيئة التحرير أول محاولة من جانب «الصفوة الحاكمة» للبحث عن مجتمع سياسى مترابط ... غير أن عجز النظام العسكرى عن تنظيم الجموع فى قوة سياسية فعالة ينعكس فيما تلا ذلك فى فشل هيئة التحرير مما أدى إلى إلغائها فى عام ١٩٥٦(٢٠).

(ب) الاتحاد القومى :

وفى مايو ١٩٥٧ أعلنت الثورة قيام «الاتحاد القومى» وهو التنظيم السياسى الثانى كضرورة لمرحلة تدعيم الاستقلال الوطنى فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . أى أنه جاء فى المرحلة التى كانت المهمة الأساسية فيها هى التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد قومى قوى والبدء فى انتقال المجتمع المصرى من حالة التخلف إلى حالة

التـقـدم[٢١]. ولم يكن الاتحـاد القـومى أسـعـد حالا مـن هيئـة التحـرير، حيث إنه لم تكن له فاعلية كبيرة فى العمل السياسى وسط الجماهير، ذلك لأنه نشأ بقرار سياسى من أعلى - مثل هيئة التحرير - كما كانت قياداته فى معظمها من العسكرين الذين مارسوا العمل بالأسلوب العسكرى وكان همها إرضاء الرئيس الذى انفرد بسلطة صنع القرار السياسى دون الرجوع غالبا إلى قواعد التنظيم ، التى كانت مشاركتها فى العمل السياسى شكلية وسلبية إلى حد كبير. وهكذا فشل الاتحاد القومى ، كما فشلت هيئة التحرير من قبله .

(جـ) الاتحاد الاشتراكى:

كان «الاتحاد الاشتراكى العربى» هو التنظيم السياسى الثالث الذى أنشأته الثورة كإطار سياسى لتحقيق الديمقراطية . وكان الهدف منه هـو محاولـة وضع إيديولوجية تؤدى إلى ضمان تمثيل فئات الشعب صاحبة المصلحة ومشاركتها فى العمل السياسى وذلك بإدخال «قوى الشعب العاملة» فى تنظيم سياسى واحد يضم الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية. وقد اشترط القانون أن يمثل العمال والفلاحون خمسين فى المائة من مجموع أعضاء التنظيم فى مختلف مستوياته وكذلك من مجموع مقاعد مجلس الأمة [٢٢].

ولم يكن الاتحاد الاشتراكى أسعد حالا أيضًا من سابقَيْه : هيئة التحرير والاتحد القومى . وينتقد « سيد مرعى» الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى فى عهد السادات هذا التنظيم الذى كان يرأسه ، بل والنظام السياسى كله ، ولكن بعد وفاة عبد الناصر بقوله «إن هذا

التنظيم لم يستطيع إظهار الرأى الآخر فى المناقشة، وكـانت جميع القرارات فوقية، وليست ممثلة لرغبات الجماهير ، وكان ذلك سببا فى ظهور مراكز القوى .... هذا إلى جانب عدم كفاية التنظيم الشعبى، وعدم تطور جهاز الحكم إلى مستوى العمل الثورى وأصبحت مصالح الجماهير هى المسخرة لخدمة الجهاز الحكومى بكل ما فيه من خلل (٢٣).

ويرغم الجهود المتواصلة لتحقيق ضروب من الروابط والصلات بين التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) وبين جموع الشعب، فقد ظلت قيادة التنظيم المطلقة فى يد القائد والصفوة التى كانت تستمد قوتها من ولائها للقائد بأكثر مما كانت تستمده من قدرتها (٢٣).

ولقد انبثق من تنظيم الاتحاد الاشتراكى تنظيم آخر يضم الصفوة هو «التنظيم الطليعى» الذى أصبح الأداة التى تشرف وتضبط سير العمل على المستويين السياسى والتنفيذى فى الدولة بحيث أصبح لهذا التنظيم الأخير دور خطير فى إدارة الاتحاد الاشتراكى العربى من ناحية، وفى السيطرة على أجهزة الدولة كلها من ناحية أخرى .. على حين أنه كان يتحرك تبعا لإدارة القائد (٢٥).

لقد كان من نتيجة ذلك كله قيام دولة سلطوية (٢٦) وليست دولة ديمقراطية كما أراد عبد الناصر أو ثوار يوليو .

ثانيا : الديمقراطية والسادات

تمهيد:

خلفت وفاة عبد الناصر اضطرابا خطيرًا فى النظام السياسى المصرى فقد كان موته يعنى أن على البلاد أن تختار خلفًا له، وبعض أراضيها تحت الاحتلال، فى حين أن الاستعداد العسكرى لاستعادة تلك الأراضى وتحريرها كان قد اكتمل تقريبًا ، وما على رئيس الجمهورية إلا التوقيع على قرار الحرب، وفى خضم هذه الأحداث تولى أنور السادات - وكان نائبًا لرئيس الجمهورية - مهام الرئاسة مؤقتًا كما يقضى الدستور (٢٧).

ثم تم بعد ذلك ترشيحه لرياسة الجمهورية ، وتم الاستفتاء عليه فى ١٦ من أكتوبر عام ١٩٧٠ وتم انتخابه فعلا رئيسًا للجمهورية لمدة ست سنوات قادمة اعتباراً من ١٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ . وقد تم كل ذلك فى هدوء - رآه البعض ظاهريا - فى حين أن الواقع كان مليئاً بالصراعات على السلطة بين السادات وبين بعض الشخصيات المحسوبة على عبد الناصر فيما عرف بعد ذلك بثورة التصحيح .

١ ـ الديمقراطية وأحداث ثورة التصحيح مايو ١٩٧١ :

حين تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية بعد وفاة عبد الناصر المفاجئة ، لم يكن شخصًا غير معروف للمصريين كليا ، بل على العكس فقد كان عضوا فى جماعة الضباط الأحرار التى أطاحت بالملكية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما كان قبل الثورة معروفا سياسيا بسبب اشتراكه ببعض الأحداث المشهورة فى تلك الحقبة (٢٨) .

وطوال فترة حكم عبد الناصر لم يعهد إلى أنور السادات بأية مناصب وزارية أو تنفيذية اللهم إلا رئاسة المؤتمر الإسلامى وتوليه بعض المناصب الصحفية ثم رئاسة مجلس الأمة ثم توليه منصب نائب الرئيس فى ديسمبر ١٩٦٩ عندما كان عبد الناصر فى طريقه إلى المغرب لحضور مؤتمر القمة العربى الخامس بالرباط فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩ .

وفى بداية حكمه اعتبر السادات أن " السياسات التى اتبعها الرئيس عبد الناصر ستبقى المنهاج للزعامة الجديدة .

فخطب فى مجلس الأمة متبعا هذا المنهج ووعد أن يتبع سياسات الرئيس عبد الناصر وأهدافه .... كذلك وعد أن يعطى دورا أكبر للمؤسسات السياسية (٢٩) وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة، والتنظيم الطليعى.

وطبقاً لهذه الوعود، فقد منحت المجموعة الناصرية تأييدها ومساندتها للسادات لكى يكون رئيسًا للجمهورية، خاصة وأنها كانت تسيطر على كل أو معظم المؤسسات السياسية وعلى عدد كبير من

الوزارات السياسية كالحربية والإعلام والداخلية وشئون الرئاسة ورئيس المخابرات .

ويبدو أنها كانت تريد أن تحكم مصر من ورائه أو من خلاله وتجعل منه ستارا تحكم هى من خلفه . ولكن الرئيس السادات رفض ذلك الأمر وبدأ يعد خطة لإحكام سيطرته على المؤسسات السياسية وخاصة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ولما تم له ذلك بعد حوالى تسعة شهور من تقلده منصب رئيس الجمهورية وتمكنه من تكريس «شرعية» حكمه ، كان لابد للرئيس الجديد أنور السادات أن يكرس أيضا «سلطته» وانطوى ذلك فيما انطوى عليه على التخلص من أولئك الذين كانوا إما مناوئين فعليين أو محتملين فى هذا السعى لتكريس سلطته [٣٠] وقد وصف السادات هذه المجموعة فيما بعد بأنها «مراكز قوى». وقد أسر فى نفسه أن يتخلص منها كلها بضربة واحدة بالرغم من قوتها وتغلغلها فى المؤسسات السياسية للدولة، حتى لا يكونوا أوصياء عليه فى الحكم أو يكونوا قيدا على تحركاته المقبلة وتحقيق أهدافه وجاءت ضربته لهذه المجموعة فى ١٥ مايو ١٩٧١ـ تتمثل ـ ليس فقط ـ تعزيزا واضحا لسلطته ، بل لتحديد كذلك أهم نقطة تحول حاسمة فى سياسة مصر الخارجية والداخلية فى عهد ما بعد عبد الناصر[٣١].

وتم القبض عليهم جميعا رغم مكانتهم السياسية ومناصبهم التنفيذية ـ وإيداعهم السجون، تمهيدا لمحاكمتهم .

وكانت الظاهرة الأولى التى تكشف للرئيس الراحل السادات بعد تصفية مجموعة «مراكز القوى» والتى كانت تسيطر على مجموعة

هامة من المواقع الحساسة ، ومن بينها تنظيم الاتحاد الاشتراكى بتشكيله السرى «التنظيم الطليعى» كذلك منظمة الشباب .... أن هذين التشكيليين العلنى والسرى كانا أعجز من أن يشكلا أى خطورة على المستوى الجماهيرى العام فى تلك اللحظات الحرجة التى بدأت بالقبض على مجموعة القيادات السياسية ومعهم عدد من قيادات الاتحاد الاشتراكى وتنظيمة الطليعى السرى (٣٢).

وبعد الانتهاء من قضية «مراكز القوى» وما رفع خلالها من شعارات أمام الرأى العام ، بأنهم كانوا يمثلون عائقا أمام انطلاقات الحريات العامة للمواطنين ، ويشكلون حائطا للإرهاب والقهر، بدأ الرئيس السادات يتفرغ للقضية الأهم وهى قضية الحرب مع إسرائيل (٣٣) والواضح من هذا السبب أن الرئيس كان يريد أن يقول إن مراكز القوى هذه ضد الديمقراطية التى أراد عبد الناصر أن يطبقها من خلال تنظيم الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى وكافة المؤسسات السياسية الأخرى ، بل والدستور والتى وردت فى بيان ٣٠ مارس ,١٩٦٨ ولذلك أطلق عليها السادات أسم «ثورة التصحيح»

ولكن إلى جانب هذا السبب أو ذلك التفسير هناك تفسيرات أخرى لحملته ضد المجموعة الناصرية منها مثلا : أن هذه الشخصيات العامة التى تدرجت فى مناصب السلطة فى عهد عبد الناصر كان ينقصها الحنكة السياسية ، وعدم الوعى بالطبيعة الهرمية للسلطة فى «مجتمع نهرى» مثل المجتمع المصرى ، والذى يملك فيه من هو فى قمة الهرم ثمانين فى المائة من أوراق أية مناورة سياسية. فضلاً عن انهم استهانوا بالمهارات السياسية للرئيس أنور السادات (٣٤) .

وفى غمار هذه الأحداث ذهب الرئيس السادات إلى مبنى وزارة الداخلية ، وأمام عدسات التليفزيون المصرى والعالمى قام بحرق شرائط التسجيلات التى قال إنها شاهد الإثبات ضد تآمر المجموعة الناصرية عليه وعلى شرعيته وشرعية سلطته .

وبهذا اعتقد السادات أنه تخلص من عباءة عبد الناصر وبكل ما يمت بصلة له سواء من أشخاص أو مؤسسات .. أو حتى الديمقراطية والحرية السياسية التى يشير بها بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ وكذلك الدستور .

٢ ـ الديمقراطية ودستور ١٩٧١ :

ولأن الدستور فى حقيقة الأمر بمثابة أهم عقد اجتماعى بين الشعب والسلطات العامة فى الدولة ، فإنه لا يحقق الغرض منه إلا إذا أسهم فى بناء الثقة المتبادلة بين هذه الأطراف ، عن طريق المشاركة الحقيقية من جانب الشعب ، والمساءلة الحقيقية لمن يتولون سلطة التشريع والتنفيذ والقضاء ، كما أن الدستور لا يحقق الغرض منه إلا إذا احترمه الجميع وتوافرت له الوسائل العملية لفرض هذا الاحترام . وهذا أمر لا يحدث إلا إذا اتفق الدستور مع الاقتناع العام واستجاب لتوقعات الناس وتطلعاتهم المشروعة (٣٥).

وقد أصدر الرئيس السادات بعد الاستفتاء عليه فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، أى بعد أربعة شهور من أحداث مايو ١٩٧١ كما أصدر أيضا تعديلاً له بعد الاستفتاء عليه ايضا فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ (٣٦) كان الرئيس عبد الناصر قد طالب بدستور جديد غير دستور ١٩٦٤ فى

بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ يقوم بوضعه المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى وهو أعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة، على ان يكون مشروع الدستور معدا بحيث يمكن فور انتهاء عملية إزالة آثار العدوان أن يطرح للاستفتاء الشعبى العام، وأن تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس أمة جديد.

ولكن الرئيس عبد الناصر لم يمهله القدر لكى يحقق ذلك ، وجاء الرئيس السادات خلفا له ، ولكنه لم ينتظر حتى إزالة آثار العدوان ، وأعلن دستور ١٩٧١ وغير اسم الدولة إلى جمهورية مصر العربية واسم مجلس الأمة إلى مجلس الشعب .

فى المادة الأولى من دستور ١٩٧١، تنص على أن «جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة» وقد أضيفت كلمة «ديمقراطى» فى تعديل عام ١٩٨٠ . كما تنص المادة الرابعة على أن «الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل».

والعبارة الأخيرة هى أيضا من شعارات العهد الناصرى بعد إضافة كلمة «ديمقراطى» فى عام ١٩٨٠ (٣٧) كما تنص المادة الخامسة على أن النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات، والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية» وقد تم تعديل هذه المادة فى عام ١٩٨٠ .

كما تنص المادة التاسعة على «مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الاسلامية». وفى المادة رقم ٢٥ جعل الدستور للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها . وأن يكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس .

فى المادة رقم ٢٩ جعل الدستور الملكية ثلاثة أنواع هى الملكية العامة (للشعب) والملكية التعاونية (للجمعيات التعاونية) والملكية الخاصة (رأس مال غير المستقل). وفى الباب الثالث من الدستور وفى المادة رقم ٤٠ جعل الدستور المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجيش أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» فى المادة ٤١ «الحرية الشخصية حق طبيعى» . مادة ٤٧ «حرية الرأى مكفولة » مادة ٤٨ «حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة إلا فى حالة الطوارئ أو إعلان الحرب» «مادة ٤٩» «حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى» مادة ٥٥ «حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون مادة ٥٦ إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى» مادة ٥٩ «حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها» مادة ٦٠ «الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة» مادة ٦٢ «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى».

وفى الباب الرابع مادة ٦٤ «سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة» ومادة ٦٥ «استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية القانون والحريات فى السلطة التشريعية» مادة ٨٧ «عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين .... نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام» .

فى السلطة التنفيذية مادة ١٣٧ «يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور» المادة ١٤٧ تنص على «إذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع فى إتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون» .

فى الإدارة المحلية مادة ١٦٢« .... يكون نصف أعضاء المجلس الشعبى على الأقل من العمال والفلاحين»

فى الباب السابع مجلس الشورى المادة ١٩٤ تنص على :

يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و١٥ مايو ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية .... وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته».

فى سلطة الصحافة مادة ٢٠٦ «الصحافة سلطة شعبية مستقلة » ومادة ٢٠٧ «تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفى استقلال فى

خدمة المجتمع " ومادة ٢١٠ «للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التى يحددها القانون ولا سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون» ومادة ٢١١ «يقوم على شئون الصحافة مجلس اعلى يحدد القانون طريقة تشكيلة واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة . ويمارس المجلس اختصاصه بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها» .

وخلاصة القول إن دستور ١٩٧١ وضع فى وقت كان الرئيس السادات مازال يمحو كل آثار مراكز القوى خاصة والحكم الناصرى عامة ومع ذلك لم يستطع أن يتخلص فجأة من النظام الاشتراكى . ولذلك جاءت معظم مواد الدستور ذات صبغة اشتراكية ... ثم عدلت بعض مواد الدستور فى عام ١٩٨٠، وأدخلت عليها كلمة «ديمقراطى» لتعطى لهذه المواد الصيغة أو المسحة الديمقراطية شكلا وليس فعلا. ومع ذلك فإنه حاول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وسياسة الانفتاح الإقتصادى فى عام ١٩٧٤ أن يُرسِى دعائم ديمقراطية جديدة تقوم على التعددية الحزبية وإمكانية تداول السلطة إلا أن الدستور مازال يحمل بصورة واضحة بصمات المرحلة الشمولية السابقة (٣٨).

كما أن الدستور تضمن فى عدد من مواده مجموعة من الحريات والحقوق للأفراد والصحافة وغيرهما، ولكنها جميعا تحيل إلى قوانين .... قد تؤدى إلى تفريغ هذه الحريات والحقوق من مضامينها...... كما أن قانون الطوارئ يستطيع إلغاء كل هذه الحقوق والحريات بمجرد قرار من وزير الداخلية (٣٩).

٣ـ الديمقراطية فى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ :ـ

بعد انتصاره فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، بدأ السادات تدريجيا ينفض عن نفسه غبار الحقبة الناصرية بكل إيجابياتها وسلبياتها ، وحول بوصلته تماما من اليسار إلى اليمين ، أى من التوجه الاشتراكى إلى التوجه الرأسمالى .. من الاقتصاد الاشتراكى إلى الاقتصاد الرأسمالى، من الديمقراطية الاشتراكية إلى الديمقراطية الليبرالية .

من أجل هذه الأهداف طرح الرئيس السادات رؤيته فى كل ذلك من خلال ما اسماه " ورقة أكتوبر " التى أعلنها ثم طرح الاستغناء عنها فى ١٥ مايو ١٩٧٤

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن نشير إلى أمرين : أولهما أن الرئيس السادات دأب منذ ذلك الوقت على أن كل قرار أو سياسة معينة له يريد أن يقننها ويطرح عليها عباءة الشرعية أن يطرحها فى استفتاء شعبى عام لكى يحصل من الشعب على ما يراه هو تأييد وسند شرعى وقانونى لقراراته أو لسياسته .

أما الأمر الثانى فهو أنه من حيث أراد أن يتبرأ من كل ما هو ناصرى ، وقع فى حبال الناصرية وذلك عندما أعد «ورقة أكتوبر» وضمنها سياساته وأهدافه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعرضها للاستفتاء العام ، قد فعل ما فعله عبد الناصر فى الميثاق الوطنى ١٩٦٢، وبرنامج ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ . فهو اعتبر «ورقة أكتوبر» دليل عمل وطنى لمرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولذلك يمكن اعتبارها هى الميثاق الوطنى الثالث، بعد ميثاق ١٩٦٢ وبرنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

لقد قدم السادات «ورقة أكتوبر» فى كتيب من الحجم الصغير حوالى ٦٦ صفحة من إصدار اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى العربى متضمنا أربعة أبواب، كل باب يحتوى على عدة موضوعات.

كان الباب الأول بعنوان : أكتوبر العظيم، والباب الثانى: معالم الطريق ،والباب الثالث : مهام المرحلة أو استراتيجية حضارية شاملة، أما الباب الرابع : الإنسان المصرى. وجاء حديثه عن الديمقراطية فى ثنايا موضوعات هذه الأبواب الأربعة، ثم أفرد لها فقرة فى نهاية الكتيب سوف نشير إليها فيما بعد.

ففى صفحة (١١) يقول «كان لابد أن يعرف كل مواطن أن الحرب التى هو مقدم عليها ، لن تحرر أرضه فقط ، ولكنها سوف تحمل له حياة أكرم وأرحب ، وقيما أعلى وأرفع ، كما سوف تحمل له أملا فى أن يتطلع بحق إلى مزيد من الديمقراطية ، لن تتحقق له كاملة إلا فى وطن قوىٍّ عزيز متحرر» (٤٠) .

ثم يتحدث السادات عن انجازات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ثم يصل إلى حركة التصحيح التى قام بها فى مايو ١٩٧١ ويقول « كانت تستمد ينابيعها من هذا الإحساس بوصول الثورة إلى مرحلة النظام والاستقرار ، ولذلك كان جوهرها : تراجع الإجراءات الاستثنائية بشتى صورها ، واستقرار القوانين والنظم والمؤسسات والعلاقات فى إطارات واضحة المعالم معروفة مسبقا للمواطن ، يمارس من خلالها نشاطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من أجل تحقيق ذاته وتطوير حياته باستمرار .. (٤١)

ثم يقول إننا يجب أن نتحرك فى اتجاهين :

الأول : تخليص تجربتنا الوطنية من كل السلبيات التى شابتها أو عاقت حركتها .

والثانى : أن نوائم بين حركة العمل الوطنى وبين الظروف الجديدة التى نعيشها ويعيشها العالم من حولنا (٤٢).

وهكذا فهو يحدد خطوات العمل فى المستقبل منتقدا بعض السلبيات التى وقعت من ثورة يوليو ويقول : " وإذا كانت الثورة قد أنجزت الكثير فى مجال الحرية الاجتماعية ، فإننا بكل أمانة لابد أن نسلم أن جانب الحرية السياسية لم يتحقق على الوجه الذى يريده الشعب . بل لقد فرضت الأجهزة ومراكز القوى وصايتها على الجماهير وتعددت القيود والإجراءات ، بل وصل الأمر إلى حد صرف إجراءات التحول الاجتماعى عن هدفها الإنسانى الأصيل واستغلالها لإرضاء أحقاد شخصية أو صالح مجموعات معينة (٤٣).

وهو هنا يقصد مجموعة عبد الناصر الذى أطلق عليها اسم «مراكز القوى» ثم يقول: «إننى أومن بأنه.. لا معنى للحرية السياسية بالنسبة للجائع الذى يضطر إلى بيع صوته فى الانتخابات ، ولكننى أؤمن أيضًا بأنه لا جدوى للقمة العيش إذا فقد الإنسان أهم ما يميزه وهو الحرية السياسية» (٤٤).

ثم يقول إنه أمر برفع الرقابة عن الصحف لأنه لا يخاف من الخلاف فى الرأى ولا النقاش الحر ولا التعبير عن المصالح المختلفة لقوى الشعب العاملة ..... ثم يستطرد أيضا قائلا أن يقدم فى جرأة

على تصفية القيود على الحرية من مواقع الثقة بالجماهير وبوعيها الوطنى الممتاز (٤٥).

ومع ذلك فإن السادات تراجع عن الكثير من ذلك عندما ضاق ذرعا بالانتقادات التى وجهتها إليه أحزاب المعارضة.. والقوى السياسية والدينية (الإسلامية والمسيحية) وخاصة عند زيارته للقدس وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، حتى انتهى به الأمر إلى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ لكثير من القوى السياسية ـ كما سنذكر فيما بعد.

وفى تبريره لبعض الإجراءات التى قام بها يقول : «إن القضية إذاً بالنسبة لنا هى تطوير العمل الوطنى ليتخلص من السلبيات وليستفيد من المتغيرات.. ومن هنا كانت الحاجة إلى هذه الوثيقة (ورقة أكتوبر) التى تحدد معالم الطريق» (٤٦).

ثم هو يؤكد تمسكه بالميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ وما جاء فيه من دعوة الديمقراطية الاشتراكية، وإنه برفض التخلى عن المبادئ التى جاءت فى الميثاق.. والتى ارتضاها الشعب بدعوى تغير الظروف بسبب رحيل عبد الناصر ومجيئه هو إلى سدة الحكم «فالمبادئ الأساسية لا تتغير بتغير الظروف وإلا لما كانت ترقى لمستوى المبادئ ، وإنما الذى يجب أن يتغير هو التطبيق وهذا ما نحن بصدده» (٤٧).

وقد رأس السادات فيما هو مقدم عليه من تغييرات مسألة صعبة ولذلك يقول : «إن الرد على صعوبة المهمة هو أن نعمل جميعًا، وأن نعمل فى اتساق. اتساق يخلقه اتفاقنا على الأهداف العليا، وتمسكنا

بالمؤسسات التى أقمناها ، وحوارنا الديمقراطى المسئول حول استخلاص أمثل السبل وأسرعها» (٤٨).

ومرة ثانية هو يرى أن الحوار الديمقراطى هو وسيلة لتحقيق التغيير الذى يريده ، إلا أنه كما قلنا سابقا ضاق ذرعا بالرأى الآخر فى هذا الحوار الديمقراطى ، فقام بوأد التجربة الديمقراطية الجديدة وأودع معارضيه السجون فى سبتمبر ١٩٨١ .

وفى نهاية الورقة يضع السادات كل ما عنده عن الديمقراطية وتصوره لها وكذلك تصوره لحال الشعب والمجتمع المصرى وما قدمته أيضا حرب أكتوبر ١٩٧٣ فيقول :

«نحن نعلم أن الديمقراطية ليست مجرد نصوص، ولكنها ممارسة عملية ويومية ، والديمقراطية لا تمارس من فراغ ، بل لابد من إطارات تتحدد من خلالها الاتجاهات التى تخص أمور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العاملة إطار لحياته السياسية. وإننا فى معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون لهذا المجتمع. ومن ثم فإننى أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب، ولكننى أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد الذى يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الرأى العام ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية . ولهذا فإننى حريص على أن يكون التحالف إطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التى تحظى

بتأييد الأغلبية والتي يجب أن تتبناها الدولة. إن التنظيم السياسي يجب أن يكون بوتقة للحوار تتصهر فيها الأفكار المتعارضة وتتبلور الاتجاهات التي تعبر حق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة. إن حرب أكتوبر وما ظهر من بطولات وما تأكد خلالها من معان وما برز أثناءها من قيادات شابة يجب أن نعكس روحها على بنيان التنظيم السياسي وحركته» (٤٩).

ومع أن الرئيس السادات رفض في البداية إعادة الأحزاب وتمسك بالحزب الواحد ، إلا أنه عاد وتراجع عن ذلك في نهاية عام ١٩٧٥ بالدعوة إلى ما اسماه «المنابر» ثم تحولت هذه المنابر إلى أحزاب سياسية ثلاثة . وكانت فترة الازدهار للنشاط الحزبي المتعدد وللديمقراطية هي سنوات ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٨ . وقد فسر بعض المحللين السياسيين ذلك الأمر بأن الساحة السياسية كانت مهيأة لهذه الديمقراطية المتواضعة، وأنها عطشى للمزيد منها (٥٠).

ولكن رغبة هذه الأحزاب في ممارسة دورها الديمقراطي جعلها تضع أفعال السادات وسياسته تحت محك النقد والاعتراض أحيانا (مثل الاعتراض على زيارته للقدس وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل) وقد أثار ذلك حفظية السادات وكان رد فعله غاضبًا وعنيفًا على منتقديه، وزاد غضبه أكثر إزاء مظاهر ديمقراطيته ما قام به بعض الأفراد من أحداث طائفية وعمليات إرهابية عنيفة ودموية، قام السادات برمي قفاز الديمقراطية في وجه الجميع وأسقط آخر صفحة من «ورقة أكتوبر» باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ والتي سنعرض لها فيما بعد .

ولقد أطلق خالد محمد خالد على ديمقراطية السادات اصطلاح «ديمقراطية المجاملة» أو «الديمقراطية الشكلية» وكذلك ديمقراطية أريحية الحاكم ». ومع كل ذلك فإنه يحسب للسادات أنه بدأ التحول الديمقراطى ، رغم كل السلبيات أو الإجراءات المقيدة للحريات فى أواخر عهده .

لقد كان السادات يرى مصر هى قريته ميت أبو الكوم «وهو على قمة القيادة السياسية فى مصر أشبه بعمدة هذه القرية كرمز للسلطة الأبوية والتقاليد والقيم السائدة فى الريف المصرى». (٥١) ولعل ذلك ما دفعه إلى إصدار قرارات ضد التوجيه الديمقراطى الذى أعلنه هو بنفسه فى «ورقة أكتوبر» معتقدًا أن الشعب سوف يتقبل منه كل قرارته وكل ما يقوله بصدر رحب لأنها صادرة من الأب أو كبير العائلة إلى أبنائه أو أفراد عائلته وما عليهم إلا الطاعة .. والطاعة فقط دون اعتراض .

ومع ذلك يجب علينا أن نقول بكل صراحة وإخلاص أن السادات كان زعيما وطنيا مخلصا ووفيًا لبلده فقد اعتبر نفسه ومصر كيانا واحدًا، وأن المواطنين هم أبنائه أو عائلته. وقد حمل رأسه على كفيه ثلاث مرات الأولى ـ عند قيام الثورة ، والثانية ـ عند اتخاذ قرار حرب أكتوبر، والثالثة ـ كانت فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ احتفالا بانتصاره فى حرب أكتوبر .. ولكن الآخرين تربصوا به واغتالوه ظلما وعدوانا .فمات من أجل بلده .. مصر.

٤ ـ الديمقراطية والتنظيم السياسى (المنابر وعودة الأحزاب) :ـ

لقد استفاد السادات كثيرا من أخطاء الحقبة الناصرية ، وخاصة فى مسألة الديمقراطية عندما وضع عبد الناصر الديمقراطية فى مقابل استمرار الثورة ، وعرض الأمر على مجلس قيادة الثورة الذى أخذ بمبدأ استمرار الثورة وتأجيل الديمقراطية لوقت قادم حتى تستقر الأوضاع للثورة من أجل تحقيق أهدافها . مع العلم أن السادات فى ذلك الوقت (١٩٥٤) كان من أنصار استمرار الثورة على حساب الديمقراطية .

إلا أنه عندما جاء إلى سدة الحكم.. فهو جاء إلى الرئاسة لا كثائر غاضب ، ولكن كجزء من نخبة كان قد مر عليها فى السلطة أكثر من ثمانية عشر عاما. وكان قد رأى وخبر بما يحدث أحيانا للمبادئ والأفكار الثورية من تشوه أو ما يصادفها من تعثر ، أثناء التطبيق والممارسة (٥٢).

وبعد انتصاره فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقرارات الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ وتحوله من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى أو نظام السوق الحرة «أحس الرجل ـ ومعه كل الحق ـ أن ذلك الإنجاز الهائل فى اكتوبر يبرر شرعية مستقلة ، تعطيه حرية الحركة النفسية والسياسية (٥٣).

لذلك شهدت السنوات التالية لنهاية حرب أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣ «توجهات تبلورت فى أربع سياسات مترابطة متكاملة هى :

الانفتاح الاقتصادى، والديمقراطية التعددية داخليا، والمصالح مع إسرائيل إقليميا، والوفاق مع الغرب وخاصة «الولايات المتحدة عالميا» (٥٤).

وما يهمنا أن نعرض له الآن من هذه التوجهات الأربعة هو التوجه إلى الديمقراطية والتعددية داخليا. ذلك أنه كان يريد أن يثبت للغرب وخاصة أمريكا أنه رجل ديمقراطى وأنه بصدد إرساء نظام ديمقراطى فى مصر. لذلك بدأ فى تقسيم الاتحاد الاشتراكى الحاكم إلى ما يسمى «المنابر» ثم تطورت المنابر إلى عودة الأحزاب كما يلى: -

أ- المنابر السياسية :-

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، وتولى الرئيس السادات الحكم ، ظل الاتحاد الاشتراكى قائما باعتباره التنظيم السياسى الوحيد فى الدولة . وقد كان الرئيس السادات فى بداية حكمه يؤمن بدور الاتحاد الاشتراكى، وظل إيمانه به جتى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث بدأ فى خطبه وتصريحاته يشير إلى ضرورة البدء فى تغيير وتطوير مؤسسات الحكم ونظامه والتحول من النظام الواحدى إلى النظام التعددى، لإضفاء صفة التعددية الحزبية الديمقراطية على نظام حكمه. ففى خطاب له فى ٩ يناير ١٩٧٥ يقول : «إطلاق حرية الأحزاب لا إعتراض لى علية ، ولكن ليس فى هذه المرحلة... ولكن تعدد المنابر فى داخل الاتحاد الإشتراكى سيكون خطوة يأتى بعدها إطلاق حرية الأحزاب فى الوقت المناسب (٥٥).

وعلى ذلك ومنذ عام ١٩٧٦ بدأ الرئيس السادات فى تقسيم الاتحاد الاشتراكى إلى ما سماه «المنابر» الثلاثة : اليمين والوسط واليسار. وقد اختار السادات لنفسه رئاسة منبر الوسط. وقد كان الرئيس السادات يهدف من فكره المنابر إضفاء نوع من الحرية السياسية والتعددية وممارسة النظام الديمقراطى، وخاصة أمام دول العالم الغربى ذات النظم الديمقراطية والتى كان قد بدأ التوجه نحوها ايديولوجيا .

ب ـ عودة الأحزاب السياسية :ـ

استكمل الرئيس السادات تمام توجهه السياسى والإيديولوجى نحو الغرب الليبرالى بقرار منه بتحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب ثلاثة ايضا هى : حزب الأحرار والذى يمثل الاتجاه اليمينى الليبرالى، وحزب التجمع الوحدوى الذى يمثل اليسار الماركسى ، وحزب مصر الذى يمثل الوسط ، وهو حزب الحكومة الذى يعبر عن توجه نظام الحكم، وبعد فترة تكون حزب العمل الاشتراكى ، ثم عاد حزب الوفد القديم تحت اسم حزب الوفد الجديد .

ونود أن نشير أن حزب مصر الذى كان يعبر عن نظام الحكم القائم، قد هجره غالبية أعضائه جريا وراء الحزب الوطنى الديمقراطى ويرأسه الرئيس مبارك. أما حزب مصر، فقد تقدم من بقى فيه بطلب إلى المحكمة لإقرار شرعية وجودة، وقد صدر له حكم بذلك وأصبح يعرف الآن باسم حزب مصر العربى الاشتراكى .

ويمكن القول إن الرئيس السادات قد وافق على نظام تعدد الأحزاب فى مصر تعبيرا إراديا منه بتغيير توجهه السياسى، بل وتوجه النظام كله من الاتجاه الاشتراكى إلى الاتجاه الليبرالى الرأسمالى .

وفى هذا الصدد يقول الدكتور حسن نافعة «إن الانتقال من صيغة التنظيم السياسى الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية فى النظام السياسى المصرى لم يات نتيجة لتطور طبيعى لعلاقات القوى الاجتماعية المختلفة، ولم تفرضه القوى المتضررة من النظام القائم من خلال ثورة أو انقلاب عسكرى، وإنما جاء كجزء من مشروع متكامل لإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية فى الداخل وعلاقات مصر بالعالم الخارجى . ولذلك فقد أرتبط هذا الانتقال ارتباطًا عضويًا بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وسياسة مصر تجاه الصراع العربى الإسرائيلى (٥٦).

ويجب أن نشير هنا إلى أنه قد تشكلت أحزاب أخرى بعد ذلك سواء بعد موافقة لجنة الأحزاب (مثل حزب الأمة وحزب الخضر) أو بعد صدور أحكام قضائية بتشكيل هذه الأحزاب (مثل الحزب الناصرى وحزب مصر) . ما زالت هناك أحزاب أخرى تحت التأسيس لم يصدر بعد قرار بموافقة لجنة الاحزاب عليها . وذلك خلال عهد السادات .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن خطة السادات للعودة إلى النظام الحزبى المتعدد أو التعددية الحزبية لم تسنح له الفرصة إلا لمدة عام واحد تقريبًا من نوفمبر ١٩٧٦ إلى نوفمبر ١٩٧٧ حيث وقعت بعض الأحداث التى أصابت التجربة التعددية ، بل والديمقراطية أيضا بحالة

من القلق وعدم الاستقرار بسبب تصارع القوى السياسية فى الدولة بين بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين النظام السياسى للدولة من جهة أخرى؛ حيث كانت فلول الشيوعية والناصرية فى جانب والتيار الإسلامى يمثله جماعة الإخوان المسلمين من جانب آخر بدعم وتأييد من السادات ونظامة. ولذلك لم يكن هناك أى فرصة للممارسات الديمقراطية كما أرادها السادات . بل ويمكن القول أيضًا أن الفترة بعد زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٩ وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل وحتى اغتياله فى أكتوبر ١٩٨١ قد كانت فترة عدم استقرار سياسى، وصدور الكثير من القوانين المقيدة للحريات [٥٧] وبهذا ضاعت الديمقراطية ، وتفككت التعددية ، وعدنا تقريبًا إلى الحكم السلطوى الغير الديمقراطى.

٥ ـ الديمقراطية والتراجع عنها واعتقالات سبتمبر ١٩٨١ :

فى الحقيقة ، يمكن القول إن إعتقالات سبتمبر ١٩٨١، قد بدأت إرهاصاتها وبشائرها منذ أحداث ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧ حيث كانت احداث هذا الشهر أحد المنعطفات الهامة فى مرحلة حكم الرئيس الراحل السادات .. حيث قامت المظاهرات الغاضبة والعنيفة بسبب مجموعة من القرارات الاقتصادية التى رفعت الكثير من أسعار عدد كبير من السلع الضرورية للمواطن محدود الدخل بسبب رفع الدعم المالى الحكومى عنها طبقا لطلبات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . وعمت المظاهرات والاحتجاجات مدينة القاهرة خاصة وبعض المدن الرئيسية الأخرى يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . وقد أطلق الرئيس

الراحل السادات على هذه الاحداث وصف «انتفاضات الحرامية».. وظل يردد هذا الوصف فى خطبه وأحاديثه وحتى اغتياله فى أكتوبر ١٩٨١ (٥٨).

أما محمد حسنين هيكل فقد وصفها فى كتابه «خريف الغضب » بأنها أحدثت شرخًا فى نظام حكم الرئيس الراحل السادات شبيها بالشرخ الذى أحدثته هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى نظام حكم الرئيس الراحل عبد الناصر(٥٩).

ومنذ أحداث يناير ١٩٧٧ وحتى اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ ـ وقعت كما قلنا سابقا الكثير من الاحداث السياسية والاضطرابات، ثم تطفو على الساحة ظواهر التطرف الدينى مع تكرار الأعمال الإرهابية التى بدأت باغتيال الشيخ محمد حسين الذهبى فى يوليو ١٩٧٧ ، وتستمر بشكل عنيف طوال عامى ٧٩ ، ١٩٨٠ . وكان بدايتها ضبط مجموعة بالاسكندرية تحت مسمى تنظيم الجهاد خلال عام ١٩٧٩، ثم توالت الاحداث بحادث الزاوية الحمراء ، ثم إلقاء عدد من القنابل على جمهور من المواطنين بكنيسة مسرة بشبرا ، ثم سرقات محلات الذهب وقتل عدد من المترددين عليها ، وغير ذلك من أحداث إرهابية كادت أو أدت إلى إحداث فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين (٦٠).

وفى خضم هذه الاضطرابات وأعمال التطرف والعنف بدأ ـ وكان هناك ـ حالة من التأزم أو الاحتقان السياسى بين النظام الساداتى وبين القوى السياسية ..... حيث تم تصعيد حاد من جانب أحزاب

المعارضة فى انتقاداتها للسياسات العامة للنظام سواء فيما يتصل بالسياسة الخارجية ، وكان من أبرز محاورها فى تلك الفترة السلام مع إسرائيل، أو فيما يتعلق بالسياسات الداخلية فى شتى مجالاتها.... ومحاولات حزب الوحدة الوطنية ... وكأن كل ضرب القوى الشرعية وغير الشرعية فى موقف واحد ضد النظام والقيادة السياسية (٦١).

لقد كان ذلك كله نذيرا بأن أركان النظام السياسى، من مؤسسات سياسية ودستورية، وقوى سياسية متعددة وأحزاب، ومجالس نيابية وديمقراطية توشك على الانهيار وحدوث انفجار سياسى وأمنى فى البلاد .

ومن الجدير بالقول إن «السنة الاخيرة من حكم الرئيس الراحل السادات سنة غليان، إضطرمت فيها الفتنة الطائفية، وتنامت فيها جماعات التفكير الإسلامية، واشتدت فيها التفكير المعارضة بالنقد، وتعرضت فيها المعاهدة المصرية الإسرائيلية لرياح عاتية أخذت تهدد باستمرار الاحتلال الإسرائيلى لسيناء ، وانتهت هذه السنة السوداء بأحداث ٣ ـ ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، التى جمع فيها السادات خصومه السياسيين جميعًا ، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر ووضعهم فى السجون ... وهو ما يبين عمق أزمة الثقة والطريق المسدود الذى وصلت إليه (٦٢).

ويقال إن عدد الذين تم القبض عليهم وإيداعهم السجون حوالى ١٥٠٠ معتقل من مختلف الاتجاهات السياسية والأعمار.. ومن الرجال والنساء .

وفى تفسيره أو تبريره لهذه الاعتقالات لتلك الشخصيات السياسية البارزة قال الرئيس السادات إنه يعتقلهم لكى يتقى شرهم أو نشاطهم حتى تخرج إسرائيل وترحل عن سيناء في إبريل عام ١٩٨١ وهو اليوم المحدد للرحيل طبقًا لاتفاقية السلام مع إسرائيل أو إنه بالقبض عليهم وايداعهم المعتقلات يريد فقط أن يعيدهم إلى وعيهم وإلى أحجامهم الحقيقية .... ويلقنهم ويلقن غيرهم درسا لن ينسوه ... ؟ (٦٣).

لقد تراجعت الديمقراطية تمامًا فى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات (٧٧ ـ ١٩٨١) وتفكك الكثير من مؤسساتها ومنظماتها ـ مجلس الشعب ، الأحزاب ـ المجالس النيابية المحلية ـ القوى السياسية المعارضة وغير المعارضة ولم تعد بالواجبات المنوطة بها ، وأهدرت حقوق الإنسان المصرى بمجموعة من القوانين ـ المستفتى عليها لتقنينها ـ مثل قانون العيب وقانون الوحدة الوطنية ، وقانون السلام الاجتماعى ، وغيرها من القوانين المقيدة للحقوق والحريات..

لقد كان السادات يسير فى طريق ، ومصر كلها تسير فى طريق آخر... وكانت الجماعات الإسلامية تدبر له أمرا، مع أنه أنصفها وأخرجها من مكامنها واستعان بها ، ولكنها غدرت به فى يوم إحتفاله بعيد انتصاره فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ حيث اغتالته غدرا. وبذلك وضعت حدا لحكم بدأ شبه ديمقراطى شكلا ، ثم انتهى به المطاف إلى.. الحكم السلطوى.

تعقيب:

إن غالبية دول العالم الثالث تبدو أزمتها الديمقراطية فى زعامة الحاكم الواحد والحزب الواحد وسيطرة الصفوة القريبة من الحاكم سواء من المدنيين أو من العسكريين ورجال المخابرات .

ومهما كان الامر ، فإنه يمكن القول إن تجربة الديمقراطية فى مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى نهاية حكم الرئيس الراحل السادات ، قد تعثرت كثيرا ، وشابها بعض أوجه أو مظاهر القصور والسلبيات، ولم تترك التجربة الديمقراطية تسير فى مجراها الطبيعى حتى تبلغ أهدافها سواء فى عهد عبد الناصر أو فى عهد السادات؛ ويرجع ذلك إلى الحاكم وإلى النخبة المحيطة به، وإلى أجهزة الدولة ومؤسساتها الدستورية وتنظيماتها السياسية، وكذلك إلى الشعب نفسه بسبب قلة الوعى السياسى عنده ، وسلبيته وعدم اكتراثه فى كثير من الأحيان فيما سمى «بالأغلبية الصامتة».

وقد وضع عبد الناصر الثورة واستمرارها أولا، ثم الديمقراطية لاحقا. ولما استقرت له الأمور ووطد أركان حكمه بدأ فى تطبيق النهج الديمقراطى. ولكنه كان نهجا شكليا أحاديا ومؤقتا. وحاول قدر المستطاع أن تكون كل خيوط الممارسات الديمقراطية فى يده كلية، وأحيانا فى يد الصفوة من حوله . وأوكل إلى المقربين منه وخاصة من العسكريين مهمة إدارة التنظيمات السياسية والمؤسسات الدستورية والسياسية كالسلطة التشريعية والتنفيذية ولذلك يمكن نطلق عليها «الديمقراطية العسكرية» ولقد كان سبب فشل الديمقراطية فكرا وعملا هم هؤلاء العسكريون الذين شكلوا «مراكز قوى» دفعت مصر

إلى مجموعة من المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وهزائم وإنتكاسات فى ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦١ (الانفصال) ١٩٦٧ وماتلاها .

ولولا حب الشعب لعبد الناصر لشخصه وتقديره لدوره فى مجال السياسة الخارجية بتدعيم حركات التحرر فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبعض النجاحات فى المجال الداخلى ، وما كان لعبد الناصر أن يبقى بعد نكسة ١٩٦٧ على الأكثر وتمسك الشعب به فى ٨ ، ٩ يونيو ١٩٦٧ لكى يكمل المشوار ويزيل آثار العدوان .

أما السادات، فقد أراد ديمقراطية أخرى غير ديمقراطية عبد الناصر، هى التى أطلق عليها «خالد محمد خالد» ديمقراطية الإجراءات أو ديمقراطية أريحية الحاكم نسميها «ديمقراطية إجراءات لا ديمقراطية قرارات» حيث إن مشروعات القوانين كانت تمر فى قنوات ذات شكل ديمقراطى ، فهى تعرض على البرلمان الذى يحولها إلى اللجان المختصة ثم تعود إليه لتناقش .... لكن حين تأتى مرحلة اتخاذ القرار ، فإن إرادة البرلمان تنحسر ، وتتقدم إرادة الزعيم مملية وموصية بالقرار المطلوب (٦٤).

وهكذا، كأن خالد محمد خالد يريد أن يخبرنا أن الديمقراطية عند السادات كانت ديمقراطية شكلية ، وأن الأمور كلها كانت بيده «كما إن هذه الديمقراطية قد تعرضت لعثرات حادة لدى أول اختبار لها، ساعد عليها جنوح حزبى لم يفرق بين مخاطر الخلط بين الشرعية وعدم الشرعية» (٦٥).

ومهما يكن من أمر، فإن عبد الناصر ترك الحكم والديمقراطية فى أزمة ، وكذلك فعل السادات و ترك الحكم والديمقراطية فى أزمة . وكان على الرئيس مبارك أن يعالج تلك الأزمة ؟!

ويمكن أن نختم هذا الفصل بسطور للسفير ناجى الغطريفى حيث يقول «إن المراجعة الذاتية المطلوبة هى الطريق إلى مستقبل يحقق لشعوب المنطقة الاستقرار القائم على تعددية حقيقية تضم كافة القيادات السياسية والفكرية الفاعلة وتعايش شعوبه فى أمن وسلام لا يفسدهما تطلعات الزعامة والهيمنة.... ويشكل سياجا يحمى أنظمتها الديمقراطية ، وقرارها الوطنى فى مواجهة الضغوط الخارجية من جانب القوى الكبرى أو محاولات التيارات المعادية للديمقراطية فى الداخل» (٦٦).

كان ذلك بمناسبة دعوة أمريكا لدول الشرق الأوسط بالإصلاح السياسى واتخاذ الديمقراطية سبيلا لذلك ولكن لنا ملاحظة هامة على هذه الدعوة ... وتتلخص فيما يلى : إن أمريكا التى تدعو دول الشرق الأوسط إلى الديمقراطية ، هى نفسها تعادى الديمقراطية ليس فقط فى بلادها بالقوانين التى وضعتها لتحد بها من الممارسات الديمقراطية بدعوى محاربة الإرهاب ، ولكن لأنها تريد أن تكون هى القطب الأوحد الذى يحكم العالم كيف يشاء ويملى إرادته على دول العالم كله شرقه وغربه ، وليس فقط دول الشرق الأوسط .... أليس ذلك هو نوع من الحكم الشمولى الدكتاتورى السلطوى الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ؟!.. بل إنه الطغيان والدكتاتورية بعينها لكى تحكم العالم .

«ومن المؤكد أن قضية الديمقراطية فى مصر هى قضية داخلية تطرحها الأحزاب وقوى المجتمع المدنى منذ عقود، وستواصل العمل من أجلها ولا علاقة لها بهذه المبادرات الأمريكية التى نرفضها بقوة ونقف ضدها، ولن نسمح بأن تؤثر سلبا على نضالها المتصل والمتصاعد من أجل الديمقراطية» (٦٧).

هوامش الفصل الأول

١ - إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسى ،دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩ ، ص ١٩٣ .

٢ ـ محمود متولى ، المذاهب الاجتماعية والاقتصادية، الدار القومية لطباعة والنشر ، سلسلة مذاهب وشخصيات العدد رقم ٨٨ بدون تاريخ ، ص ٨٢ .

٣ ـ الميثاق الوطنى ، ٢١ مايو ١٩٦٢ ، مصلحة الاستعلامات ، ١٩٦٢ .

٤ ـ محمد عبد القادر حاتم، قصة الثورة فى ٧ سنوات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٥٩ ، ص ص ٧٨ ـ ٧٩ .

٥ ـ محمد على أبو ريان، النظم الاشتراكية الحديثة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ٣٣٧ .

٦ ـ إسماعيل على سعد، مقدمة علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١، ص ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ .

٧ ـ جمال حماد، بعد مروره ٣٥ عاما على ثورة يوليو ٥٢ ، مجلة أكتوبر ، ١٦ أغسطس ١٩٨٧ ، ص ٣٦ .

٨ ـ أبو الفضل الجيزاوى فى حديث بجريدة المصرى السياسى ، العدد رقم ٩٠٠ فى ٦ ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٣ .

٩ ـ خالد محى الدين ، الآن أتكلم ، مراكز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٢، ص ٣٠٢ .

١٠ _ المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

١١ _ الميثاق الوطنى ، مرجع سابق .

١٢ _ المرجع السابق .

١٣ _ برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، مصلحة الاستعلامات ، ١٩٦٨ .

١٤ _ المرجع السابق .

١٥ _ المرجع السابق .

١٦ _ المرجع السابق .

١٧ -Kupper , Jissica (ed) political science and political Theory ,ed. Routledge & kegan paul , London , 1987 , p. 13

١٨ _ إسماعيل على سعد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ، ص ٣١٠.

١٩ - عبد العزيز رفاعى وحسين الشاعر، الوحدة الوطنية فى مصر عبر التاريخ ، عالم الكتب ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٠ .

٢٠ _ إسماعيل على سعد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

٢١ _ عبد العزيز رفاعى وحسين الشاعر ، مرجع سابق ص ١٢٠ .

٢٢ _ الميثاق الوطنى ، الباب الخامس ، مرجع سابق .

٢٣ _ طلعت عبد الحميد فايق ، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩ ، ص ٥٠ .

٢٤ _ إسماعيل على سعد، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

٢٥ _المرجع السابق ، ص ص ٣٢٥ _ ٣٢٦ .

٢٦ _ أسامة الغزالى حرب ، دورية المجتمع المدنى، إصدار مركز ابن خلدون ، نوفمبر ١٩٩٢ ، ص ١٧ .

٢٧ _ سلوى شعرواى جمعة، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨ ، ص ص ٤٠ _ ٤١ .

٢٨ ـ المرجع السابق ، ص ٤١ .
٢٩ ـ المرجع السابق ، ص ص ٤٤ _ ٤٥ .
٣٠ ـ سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات , دار الهلال ، ١٩٩٢ ، ص ١٤١.
٣١ ـ سلوى شعراوى جمعة ، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينات ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
٣٢ ـ حسن أبو باشا ، فى الأمن والسياسة ، دار الهلال ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧ .
٣٣ ـ المرجع السابق ، ص ٢٧ .
٣٤ ـ سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .
٣٥ ـ إبراهيم شحاته ، وصيتى لبلادى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ ، ص ٢١٤ .
٣٦ ـ المرجع السابق ص ٢١٧ .
٣٧ ـ المرجع السابق ، ص ٢٢٦ وكذلك دستور جمهورية مصر العربية، مصلحة الاستعلامات ، ١٩٧١ .
٣٨ ـ سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر ، دار الشروق ، ١٩٩٧ ، ص ٣٦ .
٣٩ ـ المرجع السابق ، ص ص ٣٦ _ ٣٧ .
٤٠ ـ أنور السادات ، ورقة أكتوبر ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، ١٩٧٤ ، ص ١١ .
٤١ ـ المرجع السابق ، ص ص ٢٤ _ ٢٥ .
٤٢ ـ المرجع السابق ، ص ٢٥ .
٤٣ ـ المرجع السابق ، ص ص ٢٥ _ ٢٦ .
٤٤ ـ المرجع السابق ، ص ٢٦ .
٤٥ _ المرجع السابق ، ص ص ٢٦ ـ ٢٧ .
٤٦ _ المرجع السابق ، ص ٣١ .

٤٧ ـ المرجع السابق ، ص ٣٢ .
٤٨ ـ المرجع السابق ، ص ٣٥ .
٤٩ ـ المرجع السابق ، ص ٦٣ .
٥٠ ـ سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .
٥١ ـ سلوى شعراوى جمعة ، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة ، مجلة المستقبل العربى ، يونية ١٩٨٨ ، ص ١٠٢ .
٥٢ ـ سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ص ١٠١ .
٥٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٠١ .
٥٤ ـ المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
٥٥ ـ جمال على زهران ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .
٥٦ ـ حسن نافعة فى الإدارة السياسية لأزمة التحول بين نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب فى مصر ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٢ ، يونية ١٩٨٨ ، ص ٧٧ .
٥٧ ـ أسامة الغزالى حرب ، لماذا تعثرت ولا تزال تتعثر الديمقراطية فى مصر ، ندوة الديمقراطية فى الوطن العربى : التحديات والآفاق ، دورية المجتمع المدنى ، نوفمبر ١٩٩٢ ، ص ١٧ .
٥٨ ـ حسن أبو باشا ، فى الأمن والسياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .
٥٩ ـ المرجع السابق ، ص ٢١ .
٦٠ ـ المرجع السابق ، ص ٩٠ .
٦١ ـ المرجع السابق ، ص ص ٩١ _ ٩٢ .
٦٢ ـ عبد العظيم رمضان ، الرئيس ، مقال بمجلة أكتوبر ، العدد بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩١ ص ٢٦ .
٦٣ ـ سعد الدين إبراهيم ، اعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .
٦٤ ـ خالد محمد خالد ، دفاع عن الديمقراطية ، دار ثابت للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٠ .

٦٥ ـ حسن أبو باشا، فى الأمن والسياسة ، مرجع سابق ص ٢٠٨ .

٦٦ ـ ناجى الغطريفى ، أمريكا وخيار الديمقراطية فى مصر ٥٢ ، مجلة الديمقراطية العدد ١٤ إبريل ٢٠٠٤ ، ص ١٢٠ .

٦٧- حسين عبد الرازق/ الاصلاح السياسى بين المعارضة والمبادرة ، مجلة الديمقراطية للعدد رقم ١٣ ، إبريل ٢٠٠٤ ص ١٠٠ .

الفصل الثانى

القرار السياسي بين عبد الناصر والسادات

تمهيد :

١ ـ ماهو القرار السياسى ؟

٢ ـ طبيعة القرار السياسى ؟

٣ ـ مراحل صنع القرار السياسى.

٤ ـ مقاييس القرار السليم أو القرار الخطأ.

٥ ـ العوامل التى تؤثر فى صنع القرار السياسى.

٦ ـ القرار السياسى بين السياق العربى والسياق الغربى.

٧ ـ القرار السياسى بين الديمقراطية والدكتاتورية.

٨ ـ القرار السياسى بين عبد الناصر والسادات.

٩ ـ أسلوب عبد الناصر والسادات فى صنع القرار السياسى (دراسة ميدانية) .

١٠ ـ القرار السياسى والقيادة.

القرار السياسي بين عبد الناصر والسادات

تمهيد:

أصبح مفهوم أو مصطلح «القرار Decision » من المصطلحات التى تستخدم كثيرا فى عدد من العلوم الاجتماعية ، لعل من أهمها علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسى وعلم اجتماع التنظيم وعلم الإدارة ، وقد بلغ هذا الاهتمام غايته عندما وضع رواد هذه العلوم أسس نظرية جديدة عرفت باسم :

نظرية صنع القرار Decision Making Theory. وكانت البداية عندما نشر «هربرت سيمون H. Simon» أشهر مؤلفاته وأهم إنتاج له «السلوك الادارى » عام ١٩٤٥، حيث اتخذ موضوع القرار إطار أساسى لتفكيره ... واعتقد أن مفهوم اتخاذ القرارت هو المفهوم السليم للنظرية الإدارية (١). ومما يميز نظرية «سيمون» أنه درس الجوانب النفسية الاجتماعية لعملية صنع القرار فى التنظيم بصفة عامة، فالبناء التنظيمى ووظيفته تتأثر بصفات الأسلوب الانسانى، حيث إن الإنسان له دوافع وحاجات وتطلعات ذاتية، كما أن هناك مؤثرات بيئية

تحـيط بـه ، وكل ذلك يؤثر على قـدرته عنـد صنـع القــرار المناسب أو اختيار البديل الملائم (٢).

إن نظرية القرار هـى دراسـة لكيفية صنـع القرارات تحت شروط غير حـاسمـة أو غيـر متـأكدين منهـا ... وهى تعطينا مهـارة فنيـة متنوعـة لمواجهة المشاكل (٣).

ويشـير «أورنشتـاين Orenstien» إلى أن عـملية صنـع القـرار فى النظام السيـاسـى تؤثر تأثيرا مباشـرا على حياتنا، حيث إن القـرازت السياسية لها تأثير هام علينا ويستشهـد بذلك على ما ذكـرته المؤرخــة الأمـريكية بريارا تاكـمـــــان B.Tuchman فى كتـاب لهـا عن حـرب فـيتنام وذلك عندمـا اتخـذ البـيت الأبيض قـرارا سـيـاسـيـا بشـأن سـيـاسـة فـرنسـا فى الهند الصينية ، وكذلك قـراره السياسى بـالحرب ضـد فـيتنام مما كان له أثر كبير على الشعب الأمريكى(٤).

وقد سـاهـم علماء الإجتمـاع بدور فعال فى تحليل عمليـة صنـع القرار وذلك عندما قامـوا بتحليل النظام السياسى، وتحليل السلوك السياسى للمـواطنين وخاصـة فيمـا يتعلق بعملية صنغ القـرار سواء على مـستوى الجماعة أو على مستوى الدولة ككل (٥).

ولقد تطور مـصطلح «القـرار» فى العلوم الاجـتمـاعية حـديثـا ، وذلك عندمـا تبنى عـدد من العلمـاء ذلـك الاتجـاه الـذى يوصف بأنه سلوكى. والافـتراض الأسـاسى الذى يقـوم عليه اسـتخدام هذا المفـهوم فى نطاق السلوكـيـة، هو أن الأ فــعــال التى يؤديهـا التنظيم، تـرجع إلى سلوك وقـرارات مـجموعـة من الأفـراد يشـغلون أوضـاعـا رئيسـيـة داخل البناء.

على أن وجهة النظر هذه تمثل تصورا براجماتيا ، حيث إنها نجحت فى وضع أساس المدخل الديناميكى الذى ينظر إلى القرارت على اعتبار أنها نتاج عملية التفاعل بين ما هو رسمى وما هو غير رسمى فى التنظيم. وقد ساعد ذلك على إضافة الكثير من العوامل السيكولوجية للنظريات المفسرة للسلوك التنظيمى. ولذلك يعتبر بعض العلماء أن علم النفس قد لعب دورا تكامليا فى تطوير نظرية صنع القرار. وهذا ما أكدته أعمال وبحوث «لاسيويل Lasswell » حيث عرف القوة بأنها المشاركة فى أتخاذ القرارت، وعلى ذلك تصبح العملية السياسية فى جوهرها هى عملية صنع القرارات (٦). ويؤكد هذا المعنى أيضا كل من : ـ

« هوج .R. Hague » و «هاروب M. Harrop » حيث يقولان «فى رأينا السياسة هى العملية التى من خلالها تقوم الجماعة بصنع قرار جماعى» (٧).

وهكذا تتضافر العلوم الاجتماعية فى دراسة الأبعاد النفسية والاجتماعية والتنظيمية لعملية صنع القرار. وعلى ذلك يجب دراسة البيئة النفسية والاجتماعية لصانع القرارلمعرفة أثر التنشئة الاجتماعية والثقافية ، وأثر سمات شخصيته على محتوى القرارات التى يتخذها لذلك اهتم لاسيويل بدراسة خصائص الشخصية وأثرها على محتوى القرار. وقد أوضحت بعض الدراسات التى أجريت بعد ذلك ، أن ثمة تأثيرًا واضحًا لشخصية صانع القرار على محتوى قراراته (٨).

مما تقدم يمكن تعريف عملية صنع القرار السياسى بأنها العملية التى تفترض أو تواجه فعلا مشكلة أو أزمة ما تتطلب قرارا ما ، ويتم

طرح مجموعة من البدائل لاختيار أحدها باعتباره الأنسب أو الأكثر ملائمة للحل أو العلاج ومن ثم يتم وضع هذا القرار موضع التنفيذ .

١ ـ ما هو القرار السياسى؟

القرار هو اختيار واعٍ بين عدة بدائل Alternatives ، والقرار السياسى هو الاختيار الادارى الرشيد من بين عدة بدائل يحقق الهدف او المصلحة العامة للقيادة السياسية إزاء سياسة الدولة الداخلية والخارجية. وعلى ذلك فالقرار السياسى يعبر عن توجه القيادة السياسية عند صنع السياسة العامة للدولة واتخاذ المواقف الحاسمة عند رسم سياستها الداخلية والخارجية مما يحقق الفائدة لمجموع المواطنين أو المجتمع (٩) .

والقرار السياسى يعبر عن إرادة أو اختيار القيادة السياسية العليا ممثلة فى شخص رئيس الدولة. وهو غالبا ما يكون أداة السلطة التنفيذية فى تنفيذ السياسة العامة للدولة «ويتفق» داهل Duhl «فيما انتهى إليه هذا الأخير من أن السياسيين ما هم إلا أدوات فى أيدى من يمتلكون «القوة الفعلية» والذين يعملون من وراء الكواليس، وبالتالى يصبح دور السياسيين ثانويا (١٠).

وقد يدفعنا رأى كل من «داهل» و« هنتر» إلى الإشارة لموضوع القوة وعلاقتها بالسياسة والقرار السياسى «فالقوة Power » عامل أساسى فى السياسة ، وعلى ذلك يجب دراسة موضوع توزيع القوة بين المشتركين فى عملية صنع القرار، حتى نفهم بوضوح أسباب اتخاذ قرار معين بشأن موضوع أو مشكلة مطروحة للحل (١١)، ذلك أن القوة

ونفوذ النخبة الحاكمة وجماعات المصالح يلعبون دورا كبيرا عند صنع القرار واتخاذه. فقد يحقق القرار السياسى مصالح أحد الأطراف وفى نفس الوقت قد يتعارض مع مصالح طرف أو أطراف أخرى. ويرجع ذلك إلى مدى قوة ونفوذ أحد الأطراف فى مواجهة طرف أو أطراف أخرى «فالقوة هى فرصة فرد أو جماعة لكى يحقق إرادته ومصالحه فى مواجهة معارضة الآخرين» (١٢).

والقرار من حيث موضوعه قد يكون قرارًا اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا أو تعليميًا أو إعلاميًا. ويجب أن تتوفر للقرار السياسى ثلاثة شروط هى: الشرعية ، والإلزام ، والعمومية. وتعنى الشرعية صدورة عن السلطة القانونية المختصة ، والإلزام يعنى قدرته على تحقيق الطاعة أو التنفيذ، أما العمومية فتعنى أن يتعلق بالحاجات العامة لكل أو غالبية المواطنين (١٣).

٢ ـ طبيعة القرار السياسى :

ومن الجدير بالذكر إن طبيعة القرارت السياسية الكبرى تعتمد على مجموعة من المعلومات أو الحقائق التى تتوفر لصانع القرار، ثم تأتى الخبرة، ومن ثم موهبة التصور أو التخيل، وأخيرا يتكون الرأى أو الاختيار الإرادى الرشيد من بين مجموعة البدائل المطروحة حتى يتم تقرير أو اختيار القرار الأصلح للموقف أو الموضوع. وفى هذه الحالة يرى البعض أن صنع القرار يمكن اعتباره علما من العلوم لأنه يقوم ويستند على الحقائق والمعلومات. أما إذا لم تتوافر الحقائق أو المعلومات، أو لا يمكن الحصول عليها، فهو فى هذه الحالة فن، لأنه

يعتمد على خبرة وشخصية صانع القرار فقط فاتخاذ القرار هنا فن وليس علما (١٤). ومع ذلك فهناك من يجمع بينهما ويرى أن «صنع القرار علم وفن، ولولا هذا ما كان هناك ترشيد للإدارة فى كل موقع من مواقع العمل» (١٥).

وطالما كان القرار السياسى يعتمد على الحقائق والمعلومات ، فلابد من توافر قنوات الاتصال communication التى تمد صانع القرار بما يحتاجه من معلومات وحقائق ثم نقل القرارات بعد ذلك إلى الأجهزة أو التنظيمات المختصة لتنفيذه. وسوف نتحدث عن ذلك الموضوع فيما بعد بتفصيل أكثر عندما نعرض للعوامل المؤثرة فى صنع القرار السياسى .

«وبعكس نمط اتخاذ القرار الظروف المحيطة ، فكلما كانت الأزمة أكبر كانت الضغوط أقوى من محاولة الوصول إلى اتفاق فى التصورات ضمن المجموعة (١٦)؛ ولذلك يأتى القرار سريعا دون إعمال الفكر أو المداولة والنقاش كثيرًا حتى يمكن التخلص من هذه الضغوط أو على الاقل التخفيف من حدتها . (أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧). وعلى العكس من ذلك كلما كانت الضغوط ضعيفة فإن هناك فرصة كبيرة للتفكير والنقاش بين مستشارى الرئيس حتى يتم اتخاذ القرار فى روية وهدوء (قرارات يوليو الاشتراكية) .

ومع أن القرارات النهائية وخاصة فى مجال السياسة الخارجية تكون من اختصاص الرئيس بشكل كبير فإن تقديراته وآراءه فى هذه السياسة قد يحددها أولا اختيار المستشارين إلى حد كبير أما فى

مجال السياسة الداخلية حيث الضغوط أقل فإن اعتماد الرئيس على مستشاريه يكون كبيرًا وقد تطول فترة المداولة والنقاش والتفكير. ولذلك يمكن اعتبار الرئيس أشبه «بسجين» لدى مستشاريه الأوفياء. وفى هذه الحالة يعتبر نجاح إدارته على حكمة مشورتهم ومقدرتهم على تأمين التعاون بين الأجهزة الحكومية الأخرى .... فكما أن الرئيس بحاجة إلى مستشاريه، فهم أيضا بحاجة له ، لأن قوتهم ونفوذهم مستمدة من تمكنهم من الوصول إلى المدير التنفيذى الأعلى ـ أى الرئيس ـ والتأثير علية (١٧).

ولذلك يعتبر صانع القرار أو الرئيس نقطة محورية.. فهو يعمل من خلال مؤثرات متعددة ومتبادلة وذات تأثير متفاعل مع البيئة المحيطة به، وبالموقف الذى يجد نفسه فيه، وبالهدف الذى يسعى إلى تحقيقه ... وعلى ذلك فكل هذه العوامل يمكن اعتبارها من المحددات التى تساعد فى تقرير ما يستطيع وما لا يستطيع عمله فى السعى نحو أهدافه .

وأخيرا .. فقداكتشف بعض الباحثين فى نظرية صنع القرار أنه من طبيعة القرار السياسى أنه لا توجد علاقة عكسية بين درجة المخاطرة ودرجة الالتزام فى اتخاذ القرار، فكلما زادت الأولى قلت درجة الالتزام فى اتخاذ القرار، والعكس صحيح. لذلك يفضل البعض اختيار نقطه وسط تلتقى عندها درجتان معقولتان من المخاطرة والالتزام ومن هنا يأتى الرشد أو العقلانية عند صنع القرار السياسى. ولذلك تعتمد نظرية صنع القرار على افتراض فى طبيعة القرار السياسى بأن صناعه أو رجاله هم أناس عقلانيون لقرار رشيد وسليم.

٣ـ مراحل صنع القرار السياسى :

إن استقراء التاريخ والقرارات السياسية والتاريخية الكبرى، يدلنا على أن مثل هذه القرارات ترجع غالبا إلى طبيعة النظام السياسى فى الدولة. ففى النظم السياسية الديكتاتورية ، يكون القرار السياسى غالبا نتيجة إدارة واختيار القائد السياسى أو رئيس الدولة . وفى هذه الحالة يطلق علية اصطلاح : القرار السياسى الفردى Individual political Decision أما فى النظم السياسية الديمقراطية فغالبا ما يكون القرار السياسى نتيجة دراسات لهيئة المستشارين بمعاونة المؤسسات أو المنظمات السياسية الأخرى فى الدولة. وفى هذه الحالة يطلق علية اصطلاح : القرار السياسى الجماعى Group Political Decision . فالقرارات فى النظام الديمقراطى تتميز عن القرارات فى النظام الديكتاتورى أو الفردى بأنها قرارات رشيدة ومسئولة صنعها رجال مفكرون وعقلانيون Rational (١٨).

وقد اختلف علماء السياسة والاجتماع السياسى من جهة ، وعلماء الإدارة من جهة أخرى حول كيفية صنع القرار أو مرحلة صنعه اختلافا نسبيا وليس جوهريا. فعلماء الإدارة والتنظيم يرون أن القرار أيا كان نوعه مشتمل على عده مراحل أو خطوات يمكن إجمالها فيما يأتى (١٩) :

أ ـ تحديد المشكلة أو الموقف موضوع القرار.

ب ـ تحديد المعلومات أو البيانات. وهى تعتبر بمثابة المحرك الأساسى للقرارات ووسيلة لتوجيه تصرفات صناع القرار وقدرتهم

على معالجة المعلومات وتحليلها ، للوصول إلى عدة خيارات أو بدائل .

جـ ـ تقييم البدائل والمفاضلة بينها، ثم عرضها على القيادة العليا لدراسة الآثار المحتملة والتى يمكن أن تترتب على تنفيذ كل بديل .

د ـ اختيار الحل أو أفضل البدائل، وتلك هى مهمة صاحب القرار أو الرئيس.

هـ ـ التفيذ ثم متابعة التنفيذ، فالتنفيذ هو التتويج النهائى لمراحل صنع القرار، ومتابعة التنفيذ عملية ضرورية من أجل التحقق من إنجاز الهدف المطلوب من القرار .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا النموذج التقليدى لعملية صنع القرار الجماعى التى أشرنا إليها ، تستند إلى النموذج التقليدى لعملية صنع القرار الفردى والتى قال بها «جون ديوى. J. Dewey » فى القرن التاسع عشر عندما ذكر أن الناس يواجهون مشاكلهم الشخصية من خلال أربع خطوات هى :

١ ـ التعرف على المشكلة أو الشعور العام بوجود صعوبة .

٢ ـ تعيين وتعريف المشكلة .

٣ ـ تقدير المعايير التى بواسطتها يوضع الحل .

٤ ـ إختبار وتنفيذ الحل [٢٠] .

أما علماء السياسة والإجتماع السياسى فيقسمون عملية صنع القرار السياسى إلى ثلاث مراحل رئيسية هى [١٢].

١ ـ مرحلة إعداد القرار .

٢ ـ مرحلة اتخاذ القرار.

٣ ـ مرحلة تنفيذ القرار.

فى المرحلة الأولى تجد هيئة المستشارين نفسها إزاء مشكلة أو موقف مطلوب التعامل معه. ونقطة البدء هنا أو المبادرة قد تكون بطلب من القيادة السياسية أو رئيس الدولة، وإما أن تكون نتيجة رد فعل أو استجابة لضغوط خارجية، أو الاثنين معا. وفى هذه المرحلة لابد من توافر أمرين أمام صناع القرار: الحقائق أو المعلومات، ووسائل أو قنوات الاتصال.

في المرحلة الثانية، فإن الأمر أصبح متروكا للقيادة أو الرئيس لكى يفاضل أو يرجح أحد البدائل أو الخيارات المطروحة أمامه. ويتوقف الاختيار هنا على إدراك أو تقدير القيادة السياسية أو الرئيس للمشكلة أو الموقف. ويعتمد صنع القرار على نوعين من المعطيات على أساسها يصدر الشخص القرار: الأول معطيات واقعية Factul Premises وهى عبارة عن قضايا تخضع للاختبار الأمبريقى للتحقق من صدقها أو عدم صدقها، وهى ترتبط بالوسائل. أما النوع الثانى ـ فمعطيات قيمية Value Premises وهى قضايا لا تخضع للإختبار الأمبريقى، لأنها لا تتعلق بما هو كائن، بل بما ينبغى أن يكون، وهى ترتبط بالغايات أو الأهداف[٢٢]. كذلك يعتمد صانع القرار على حجم ثقته فى هيئة المستشارين الذين هم من اختياره. وفى ذلك يقول «روبرت د. كانتور» عن صنع واتخاذ القرار فى السياسة الخارجية الأمريكية «إن طبيعة اتفاق الرأى فى القرارات ضمن النخبة السياسية تحدد بقوة كفاية العملية.. وعلى الرغم من الحقيقة التى لا جدال فيها بأن القرارات

النهائية فى السياسة الخارجية بيد الرئيس، فإن تقديراته يحددها اختيار مستشاريه إلى حد بعيد» (٣٢) فالرئيس يود دائما أن يسمع من مستشاريه ما كان يريده أو يرغبه هو.

فى المرحلة الثالثة ـ تبدأ الأجهزة والمؤسسات المختصة فى استقبال القرار من خلال قنوات الاتصال لتفيذه وتطبيقه فى الواقع العملى. وقد يصاحب القرار نوع من التفسير أو التوضيح حتى يتم فهمه واستيعاب أبعادة المختلفة بدقة لكى يتم تنفيذه على الوجه المطلوب. ويتوقف ذلك على كفاءه قنوات الاتصال والأجهزة والمؤسسات المكلفة بالتنفيذ .

تلك هى مراحل صنع القرار من وجهة نظر السياسة وعلم الاجتماع السياسى، وهى ليست منفصلة أو مستقلة عن بعضها، وإنما هى متداخلة ومتكاملة. كما أنها فى طبيعتها قدتختلف من نظام سياسى إلى آخر ، بل إنها فى النظام الديمقراطى قد تختلف بحسب مدى أو حجم الديمقراطية السائدة فى المجتمع .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا ذلك الرأى الذى يرى أن «القرارات السياسية يمكن الوصول إليها أيضا بعدة طرق أو أساليب مختلفة : ـ بالقوة أو العنف Violence ، بالمناقشة، بالعادة ، بالتفاوض أو المساومة bargaining، وحتى بالانتخاب voting (٢٤).

٤ ـ مقاييس القرار السليم أو القرار الخطأ :

والآن نعرض لنقطة ذات أهمية نصوغها فى تساؤل مهم... هل هناك قرار سليم وآخر خاطئ ؟ ....

وإذا كان الأمر كذلك ، فهل هناك معايير أو مقاييس للقرار السليم وأخرى للقرار الخاطئ ؟

بداية يرى علماء السياسة والاجتماع السياسى والإدارة أن هناك فعلا قرارا سليما رشيدا وآخر خاطئا وغير سليم ، ويرجع ذلك إلى الأهداف التى حققها أو لم يحققها القرار . ومبلغ الرشد أو العقلانية rationality فى القرار يرجع إلى : توافر المقدمات الواقعية التى تنصب على البدائل والمقدمات القيمية (التى تنصب على الأهداف)، كما ترجع أيضا إلى قيم ودوافع صانع القرار، وإلى توافر المعلومات لديه وقدرته على استيعابها وتطبيقها ، وإلى توافر قنوات الاتصال (٢٥). بعبارة أخرى يتوقف الرشد أو العقلانية فى القرار على عوامل ذاتية تتعلق بصانع القرار، وعوامل موضوعية تتعلق بالبيئة والظروف المحيطة وقدرته على التعامل معها.

وقد حدد علماء الإدارة والتنظيم بعض الأسس والمعايير التى يمكن على أساسها أن نقيم أو نحكم على القرار بالسلامة أو الخطأ. ويمكن لنا أن نجمل هذه المعايير بإيجاز فيما يلى:

١ - المعيار الأول : ويتمثل فى قدرة أو مساهمة القرار على تحقيق الأهداف .

٢ - المعيار الثانى : ويقوم على مدى قدرة القرار فى تحسين العلاقة بين القيادة السياسية والمواطنين ، من منطلق تعبير القيادة عن رغبات وطموحات هؤلاء المواطنين.

٣ ـ المعيار الثالث : يتمثل فى تكاليف وأعباء القرار ، من منطلق أن النتائج والأهداف التى تحققت أفضل بكثير ، بل وتفوق هذه التكاليف والأعباء (٢٦) .

ومع ذلك، فقد أثبتت التجربة أنه ليس هناك قرار سليم تمامًا وقرار خاطئ تمامًا ، وإنما هناك طريقة أو منهج صحيح أو سليم للتعامل مع المشاكل والمواقف .

وأخيرا، يجب القول إن صنع واتخاذ القرارات «هو مجرد توفيق بين العناصر والقوى والعوامل التى تؤثر فى القرار، كما وأن البديل الذى نختاره فى نهاية الأمر لا يمكن أن يحقق إنجازا كاملاً أو تاما للأهداف، ولكنه يعتبر فقط أحسن حل يمكن الوصول إلية فى ظل الظروف القائمة . يضاف إلى ذلك أن الحالة البيئية تعتبر من البدائل المتيسرة وبالتالى تضع حدا أقصى لمستوى تحقيق الهدف الممكن الوصول إليه (٢٧) ».

٥ ـ العوامل التى تؤثر فى صنع القرار السياسى :

فى ضوء ما عرضناه، يمكننا أن نستخلص مجموعة من العوامل تتداخل وتتساند فيما بينها فى نسيج واحد متشابك وتشكل عملية صنع القرار وتؤثر فيه تأثيرا واضحا. وبعض هذه العوامل ذاتى يرجع إلى صانع القرار وسمات شخصيته ، وبعضها موضوعى يرجع إلى الظروف البيئية المختلفة والمحيطة بصانع القرار .

وسوف نعرض هنا العوامل الذاتية والتى تتمثل فى شخصية صانع القرار حيث إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان شخصية صانع

القرار ومدى تأثيره فيه، مع اعترافنا بأهمية العوامل الموضوعية وتأثيرها الواضح فى صنع القرار ، ولذلك سوف نعرض لها هنا بشيء من الإيجاز .

شخصية صانع القرار:

يعتبر الرئيس أو صانع القرار هو المحور أو البؤرة التى تبدأ منها وتنتهى إليها عملية صنع القرار حتى يتم صياغته فى شكله النهائى ، ولا ينبغى أن ننظر إليه وكأنه يعمل فى فراغ، وإنما تقوده وتحدد خطاه مجموعة من العوامل أو المتغيرات بعضها ذاتى ويتمثل فى تنشئته الاجتماعية والثقافية التى شكلت نمط وسمات شخصيته وقيمة ومعاييره ومعتقداته وآراءه وأفكاره واتجاهاته أو استعداداته النفسية وأهدافة العامة والخاصة، وبعضها الآخر موضوعى يتمثل فى طبيعة المشكلة أو الأزمة موضوع القرار ، وفى أجهزة ومؤسسات الدولة ، ونوع النظام السياسى القائم ، ووفرة المعلومات والحقائق وقنوات الاتصال ، ودور النخبة أو الصفوة المحيطة به ، وكذلك تأثيرات نظم الحكم الدولية وسياستها الخارجية . «فهناك من يؤمن بأهمية دور الفرد فى صنع التاريخ ، وبالتالى بأهمية التركيز على دراسة الصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد الذين يحتلون المناصب القيادية ، ومحاولة دراسة أثر تلك الصفات الشخصية على سلوكهم كقادة . وهناك من يؤمن بأن دور الفرد محدود بالعوامل الاجتماعية أو المؤسسية من حوله، ومن ثم فهو ليس بصانع للأحداث من حوله بقدر ما هو عاكس لتفاعلات قوى اجتماعية أو أوضاع مؤسسية معينة» (٢٨).

وهناك مجموعة من القيود التى تفرض نفسها على صانع القرار، وتتمثل هذه القيود فى عدد من الضغوط الداخلية أو الذاتية، والخارجية وهى: -

أ - قيود نفسية:

وتتمثل فى الفروق الفردية بين صانعى القرار، سواء فى الأهداف أو التفضيلات والقيم الذاتية والاحتياجات الخاصة والتحيز لها، والمعايير والمعتقدات، وكل ما حصله من التنشئة الاجتماعية والثقافية والتى تطبع صانع القرار بطابعها الخاص .

ب - قيود زمنية:

قد يشكل الوقت أو الزمن قيدا على صانع القرار. إذ قد يكون الوقت ضيقا والأمر يستلزم أحيانا إستصدار قرارات عاجلة (مثل قرار إدانه الغزو العراقى للكويت) ، مع توزيع الوقت على عشرات المهام المطلوب إنجازها .

جـ - قيود معلوماتية :

وهى تلك التى تتعلق بصعوبة تأمين المعلومات الخاصة بالبدائل ، أو نتائج كل بديل أو تكلفة جمع البيانات أو الوقت اللازم لذلك . أو مشاكل التعامل مع هذه المعلومات وفهمها وإدراك معناها [٢٩].

كذلك.. ومن منظور عملية التفاعل الاجتماعى بين ضرورات القرار السياسى وشخصية صانع القرار أو الرئيس ، نجد أن صانع القرار يخضع أيضا لمجموعة من الضغوط والعوامل التى تتفاعل مع بعضها وتدفع به إلى اتخاذ القرار .

ويمكن تصنيف هذه الضغوط أو العوامل إلى ثلاث فئات هى : ـ

١ ـ الضغوط أو العوامل الإنسانية: وهى التى تتعلق بصانع القرار ومساعديه ومستشاريه المحيطين به .

٢ ـ الضغوط أو العوامل التنظيمية: وهى عوامل كائنة فى طبيعة المؤسسات والمنظمات السياسية والإدارية والتنافس بينهما (مثل التنافس بين الدفاع والخارجية أو بين الاقتصاد والصناعة).

هـ ـ الضغوط أو العوامل البيئية : وهى العوامل التى تتعلق بطبيعة النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ، وكذلك النظام الدولى العالمى (٣٠).

ومن خلال هذه الضغوط أو العوامل السابقة تظهر صور أو نماذج التفاعل الإجتماعى. كالتعاون والصراع أو التنافس والتوافق فى علاقات صانع القرار وهيئة المستشارين أو النخبة المحيطة به ، وكذلك فى تعامل النخبة وصانع القرار مع الظروف الداخلية والسياسية الخارجية مع صناع القرار فى الدول الأخرى، بل وفى تعاملهم مع أجهزة الدولة ومؤسساتها وجماعات الضغط أو المصالح ، والأحزاب والتنظيمات السياسية ، والرأى العام ووسائل الاتصال الجماهيرى .

ولعل أبرز صور التفاعل الاجتماعى تتجلى فى التعاون أو الصراع والتنافس بين هيئة المستشارين ووزارة الخارجية فى التأثير على الرئيس فى قراراته فى رسم السياسة الخارجية للدولة وعلاقته مع صناع القرار فى الدول الأخرى. كذلك تظهر صور التفاعل فى التعاون أو التوافق أو الصراع أو التنافس بين السلطة التشريعية والسلطة

التنفيذية ، ومدى تأثيرها على الرئيس وهيئة المستشارين فى صنع القرار السياسى الذى يتفق ومصالحها أو مصالح المجتمع كله . كما تظهر صور التفاعل فى التوافق والتكيف مع الظروف أو المتغيرات البيئية وطريقة التعامل مع المعلومات والحقائق التى تستند إليها عملية صنع القرار. وقد يؤدى ذلك إلى اختلاف أسلوب صنع القرار Decisional Style

من رئيس إلى آخر وفقا للعوامل المختلفة التى يتعرض لها الرئيس ويقع تحت ضغوطها وكذلك للمعلومات والتقارير التى يطلبها ، وإلى درجة تقبل الرأى الآخر وعلاقته بمستشاريه ومساعديه [٣١].

هل يمكن للتقدم العلمى والتكنولوجيا وأدواتها الحديثة والمعقدة أن تقلل من دور صانع القرار فى تسيير أمور السياسة الداخلية والخارجية بحيث يمكنه الضغط على زر حتى يجد أمامه على شاشة الكمبيوتر القرار المناسب للمشكلة أو الأزمة المطروحة . ؟

للإجابة على هذا التساؤل، هناك اتجاهان يتنازعان علماء السياسة ... أحدهما يرى أنه يسبب التقدم العلمي والتكنولوجى الهائل، فإن مستقبل إرادة الزعماء - صناع القرار - محفوف بالضمور أو التلاشى . ذلك أن العقول الإلكترونية هى التى ستتولى تسيير دفة السياسة أو حتى الحرب فى المستقبل. أما الاتجاه الثانى فيرى أن الإنسان سيظل هو المسيطر على جميع أدوات العلم والتكنولوجيا ، وأن كل ما يمكن أن يظهر على هذه البسيطة من مخترعات سوف لا يسلب الزعماء أو صناع القرار مكانتهم أو أن ينتقص من إرادتهم. فلسوف يظل الزعيم

فى كل أمة هو صانع أو صاحب القرار. ولسوف يكون القرار الذى يصدره الزعيم هو قراره النابع من صميم شخصيته . وسوف يظل الزعماء أو صناع القرار ممسكين بناحية مجتمعاتهم ، ولسوف يظل العلماء وأصحاب التكنولوجيا خاضعين لإرادة الزعماء يساعدونهم ولا يسيطرون عليهم ، وسيظل العلم والتكنولوجيا خادمين مطيعين للسياسة وللحرب على السواء (٣٠) .

وفى المجتمع المصرى تتمثل سلطة صنع القرار واتخاذه فى شخص واحد هو الرئيس ، حيث يحتكر صنع القرار والسلطة الآمرة فى المجتمع (٣١).

مما تقدم يتضح أن شخصية صانع القرار السياسى فى تفاعله مع البيئة والضغوط الذاتية والموضوعية المحيطة به تعكس طبيعة القرار ومقدار نمط الرشد أو العقلانية فى هذا القرار. ويؤكد ذلك أن صانع القرار هو أحد العوامل الأساسية التى تؤثر فى صنع القرار. فالقائد أو الزعيم الوطنى تناط به عادة المسئولية النهائية فى اتخاذ القرار ، وأن المجتمع بدوره يمكن أن يتغير بدرجات تقل أو تكبر عن طريق قرارت يتخذها حكام استطاعوا أن يفهموا المحددات الاجتماعية (٣٢) وعلى ذلك ، وباختصار، فإن عملية صنع القرار تقترب من نموذج الفعل الرشيد(٣٣).

أما العوامل الموضوعية التى تؤثر فى صنع القرار السياسى فإننا سوف نعرض لها هنا بإيجاز واضح لكى تكتمل أمامنا الصورة العامة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة فى صنع القرار . وهى كما يلى :ـ

المستشارون Advisors :-

يشكل المستشارون النخبة أو الصفوة Elite التى تكون قريبة من صانع القرار .وهم عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يوجهون ويصيغون سياسة الدولة كلها تقريبًا، ولكن لا يكونون معروفين أو مسئولين أمام الشعب(٣٤) .

ولذلك يمكن اعتبار هيئة المستشارين من النخبة أو الصفوة التى تكون بالقرب من صانع القرار تقدم له الرأى والمشورة فى صورة خيارات أو بدائل يستند إليها عند اتخاذ القرار. وبذلك فهى إحدى العوامل الرئيسية الموضوعية المؤثرة فى صنع القرار .

ويمكن القول أيضا إن طبيعة العلاقة بين صانع القرار وهيئة المستشارين تشكل محورا مهما فى أسلوبه فى صنع واتخاذ القرار. إن موقف صانع القرار من مستشاريه وتعاونه معهم واستماعه إليهم وتفهمه للأفكار والبدائل التى يعرضونها عليه تعطيه الفرصة لرؤية الموقف أو المشكلة بطريقة أكثر وضوحًا وشمولاً ... وبالتالى تعطى قراره الرشد والعقلانية .

سلطات الدولة :-

تتمثل هذه السلطات فى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والدولة تمارس وظيفتها من خلال هذه السلطات الثلاث . والسلطة authority هى صورة أو نمط من أنماط القوة فى النظام السياسى. وهناك اعتقاد عام فى شرعية السلطة أو قبولها أو الموافقة عليها فالشرعية legitimacy هى المبدأ الأساسى الذى يرتكز عليه النظام السياسى (٣٥) .

وفى النظام السياسى المصرى، وطبقا لدستور ١٩٧١، فإن مجلس الشعب هو السلطة التشريعية ، وتتحدد مهمته فى التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة ، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية [٣٦] . أما السلطة التنفيذية فهى موزعة بين رئيس الدولة ومجلس الوزراء، والجهاز البيروقراطى للدولة ، وهى تقوم بإدارة دفة الحكم، وتسيير أمور السياسة الداخلية والخارجية من خلال الوزراء وأجهزة الإدارة البيروقراطية. أما السلطة القضائية فتنحصر مهمتها فى تنفيذ القوانين وحماية الأمن وإقامة العدالة بتطبيق القانون فى ساحات القضاء ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الفرد والحكومة، وبين الفرد والأفراد الآخرين فى المجتمع [٣٧] . ونلاحظ هنا أن السلطة التنفيذية الممثلة فى رئيس الدولة هى التى تملك بزمام الأمور وصنع القرار، أما السلطة التشريعية فدورها ينحصر فى تشريع القوانين والتصديق على المعاهدات التى يوقعها رئيس الجمهورية أو الحكومة. فدورها يكاد يكون استشاريا، أما السلطة القضائية ليس لها دور مباشر فى صنع القرار.. إلا من خلال المحكمة الدستورية العليا من خلال إبطال بعض القرارات أو القوانين التى يصدرها الرئيس أو الحكومة بسبب مخالفتها للدستور. وقد يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام السياسى المصرى الذى يغلب عليه الطابع أو النمط الرئاسى أكثر من الطابع أو النمط البرلمانى... هذا بالرغم من وجود مجلسين نيابيين هما مجلس الشعب ومجلس الشورى .. فدورهما إلى حد كبير يكاد يكون استشاريا .

وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيرى Mass Media

إن الإعــــــلام information وسـيلة مـهـمـة فى كل التنظيـمـات أو المؤسسـات. وهو عملية يترتب عليها تأثير فعلى ـ سلبى أو إيجابى ـ فى سلوك أو أفعال الفرد والجماعة من خلال ما ينشره أو يذيعه أو يعرضه من معلومات وأخبار وتحقيقات وآراء وحقائق فى وسائلة المعروفة المقروءة والمسموعة والمرئية ، وكذلك فى الندوات والمحاضرات.

وتقوم وسائل الإعلام بدور هام فى تشكيل الرأى العام ومعرفة اتجاهاته إزاء قضايا ومشاكل المجتمع ، كما أنها تساعد دوائر صنع القرار وتزويدها بالمعلومات والحقائق اللازمة ، مما يساعدها على صنع القرار المناسب أو وضع البدائل التى تحقق الأهداف القومية للجماهير .

إن عملية صنع القرار السليم تتوقف على نوع وكمية ودقة الحقائق والمعلومات التى تنقلها وسائل الإعلام إلى المسئول عن صنع القرار، ثم هى بالتالى تصبح أداة أو وسيلة لنقل القرارت التى يتخذها صانع القرار وتنشرها مع تقديم التحليل والتفسير والمبررات التى دفعت صانع القرار إلى اتخاذ قراره والأهداف القومية التى يحققها هذا القرار. وعلى ذلك.. فوسائل الإعلام أداة ذات أهمية متزايدة للسلطة والنفوذ فى يد الصفوة بالمؤسسات الحاكمة (٣٨). كما أنه أداة مؤثرة وهامة فى يد الجماهير التى تعبر من خلالها عن رغباتها وطموحاتها والتى تنقلها إلى صانع القرار حتى يأتى قراره موافقا لرغبات المواطنين .

الرأى العام Rublic opinion:

«هو تعبير عن اتجاهات وأفكار جماعة ما فى قضية أو مسألة تخصهم وتستحوذ على إنتباهم، وتعرف من خلال بعض وسائل الاتصال» (٣٩) كذلك الرأى العام «هو الآراء التى يؤمن بها بعض الخاصة، وتجد الحكومات آنه من الضرورى الاهتمام بها (٤٠).

وفى قاموس علم الاجتماع تعريف يقول «الرأى العام هو مجموع آراء الأفراد حول موضوع معين يحقق منفعة أو مصلحة لهم، وهذه الآراء تشكل تأثيرا على سلوك الأفراد والجماعات ، وأيضا على سياسات الجكومة (٤١)».

والرأى العام يتأثر بثقافة المجتمع والجماعات المرجعية ، كما أنه يتأثر أيضا بوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى فالرأى العام يوثر فى الإعلام ويتأثر به.... ومن هنا تصبح العلاقة بينهما علاقة عضوية ديناميكية متبادلة تخلق الوعى الاجتماعى لدى الجماهير. ومن هنا يمكن للرأى العام أن يؤثر فى دوائر صنع القرار بشكل ما ، ويصبح مشاركا فى عملية صنع القرار من خلال ما يظهره من آراء وسلوك إزاء المواقف والقضايا والمشاكل العامة التى تهم الناس وتؤثر فى حياتهم ومعيشتهم ، بل يمكن القول إن الرأى العام يستطيع أن يعلن عن قبوله أو تأكيده لقرار اتخذه صانع القرار (حرب أكتوبر ١٩٧٣) كما يستطيع أن يجعل صانع القرار يتراجع عن قراره (سحب عبد الناصر قراره بالتنحى) .

ويمكن القول إن قوة تأثير الرأى العام على صانع القرار تكون واضحة وقوية بسبب مساحة الحرية والتعبير للناس فى نظم الحكم

الديمقراطية، وعلى العكس من ذلك فى نظم الحكم الديكتاتورية حيث يتلاشى أو تخبو قوة الرأى العام بسبب الكبت والقهر وعدم القدرة على التعبير بين الناس .

الأحزاب السياسية Political parties :-

فى نظم الحكم التعددية pluralistic تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسة يكون لديها القدرة المناسبة للتأثير الشعبى على الحكومة. ويتم ذلك من خلال إعطاء الفرصة للأغلبية الرشيدة أن تصوت فى عملية الانتخاب بكل حرية وتنافس (٤٢).

وبهذه الكيفية، إذا وصل الحزب إلى الحكم ، فإنه يصبح إلى حد كبير فى موقع صنع القرار أو على الأقل مشاركا فى صنع القرار من خلال الحكومة أو السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حيث يشكل الحزب الأغلبية فيها .

أما اذا لم يصل الحزب إلى الحكم عن طريق الانتخاب ، فإنه يشكل جبهة المعارضة سواء داخل السلطة التشريعية أو خارجها، وعليه فى هذه الحالة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية أو الحكومة ، وينتقد تصرفاتها وسلوكها السياسى مما يعتبر بشكل ما مشاركة منه فى التأثير على عملية صنع القرار.

إن المواطن فى أى دولة يشعر أن السلطة لا تصنع ولا تتخذ القرارات بمفردها، وإنما تأخذ فى الاعتبار القوى المنظمة فى المجتمع والتى يمكنها إرغام السلطة على اتخاذ قرارت معينة (٤٣) وتأتى الاحزاب على رأس قائمة هذه القوى فى المجتمع.

جماعات الضغط أو المصالح perssur groups or interest

يمكن القول أن «أهم ما يميز جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية هو .. إن جماعات الضغط تكتفى بمجرد التأثير على السلطة من الخارج دون محاولة الوصول إليها أو ممارستها .. وذلك من أجل تحقيق أهدافها أو مصالحها ، أما الأحزاب فهدفها الرئيسى هو الوصول إلى كراسى الحكم وممارسة السلطة سواء نجحت فى تحقيق هذا الهدف أم لا ..» (٤٤) وعلى ذلك يمكن تعريف جماعة الضغط بأنها تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينه ، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطات العامة ، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة (٤٥).

ولا يخلو أى نظام سياسى، ديمقراطى أو ديكتاتورى، من وجود جماعات الضغط أو المصالح، التى تسعى إلى التأثير على كل دوائر صنع القرار فى الدولة لتحقيق مصالحها الذاتية. ففى ضوء النظم التعددية، وتصورات النخبة عن القوة ، فإن جماعات الضغط و المصالح تلعب دورا حيويا فى العملية السياسية عندما يتعلق الأمر بتجقيق أو تنفيذ السياسة العامة وعلاقات القوة السياسية (٤٦).

وفى مجال السياسة يطلق على جماعات الضغط مصطلح «اللوبى lobbies ويمثل اللوبى اليهودى أشهر جماعات الضغط فى الولايات المتحدة الأمريكية (٤٧).

وفى أمريكا تبث جماعات المصالح - ومن بينها اللوبى الصهيونى - نفوذها من خلال الصوت الانتخابى، والمال، ووسائل الاتصال

الجماهيرى، وذلك للتأثير على الناخب وصانع الرأى وصانع القرار (٤٨) ومن اجل ذلك ينفق اللوبى الصهيونى ما يقارب من بليون دولار للتأثير على الموظفين فى واشنطون، وبليون دولار أخرى للتاثير على الرأى العام لكى يتبنى مصالحه ومنفعته (٤٩).

السياسة الخارجية foreign policy :-

تعتبر السياسة الخارجية نمط السلوك الذى تتبناه إحدى الدول لتحقيق مصالحها، من خلال علاقتها بالدول الأخرى. وتتعلق السياسة الخارجية بعملية صنع القرار.. وذلك عندما تتبع الدولة عدة طرق أو مسالك معينة فى سلوكها وعلاقتها تجاه الدول الأخرى .

إن السياسة الخارجية هى الاستراتيجية والتكنيك اللذان تستخدمهما الدولة فى علاقاتها بالدولة الاخرى (٥٠)

وفى عالم اليوم ، حيث توزان المصالح سريع التأثير ومحفوف بالمخاطر، فإن الشئون الخارجية للدولة ، تصبح من المبادئ الرئيسية التى تهتم بها . ويلاحظ أن الدول الصغيرة تبدو مشكلتها فى قدراتها على توفير الظروف الضرورية لوجودها بينما الدول الكبرى - إلى جانب ذلك - عادة ما تضيف موضوعات أخرى عديدة تحاول الحصول عليها لأنها تحقق مصالحها، فكل مطالب الدول على المستوى الدولى، هى أمور خاصة بها ، على اعتبار أن السياسة الخارجية أمر له أسبقية وأهمية عظمى (٥١).

والعنصر الأساسى فى السياسة الخارجية بكل دولة هو مطلب الأمن security ، وتتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الموضوعات

والاستراتيجيات ، والتى تتكون خلال فترة من الزمن... وهذه الاستراتيجيات تنطوى على عناصر ثلاثة هى :

- الفهم أو الإدراك المباشر للمشاكل أو الأزمات.
- محتوى هذه المشاكل أو الأزمات .
- وضع الإجراءات أو الوسائل لمواجهة هذه المشاكل أو الأزمات (٥٢).

والعنصر الثالث هو الذى يتعلق بعملية صنع القرار السياسى الذى يتعامل مع مفردات أو أوضاع السياسة الخارجية للدولة .

وغالبا ما يكون رئيس الدولة أو رئيس الوزراء هو الذى يضع السياسة الخارجية ، فهو مفتاح السلطة فى كل قرارات السياسة الخارجية (٥٣).

وفى مصر تتنوع أجهزة الدولة فى صنع القرار الخارجى أو رسم السياسة الخارجية للدولة بين عدة مستويات، منها ما يتعلق بدورها الوظيفى وهو مجرد جمع المعلومات. ومنها ما يتصل بدورها فى تقديم الرأى والمشورة . ومنها ما يجمع بين المعلومات والمشورة ومنها أيضا ما يتعلق دوره بإضفاء الشرعية على القرار الخارجى، أو تعبئة الجماهير والرأى العام فى تأييد القرار الخارجى. وتتحدد هذه الأجهزة فى : مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، مجلس الأمن القومى (أيام السادات) ، رئاسة الجمهورية (مساعدى الرئيس ومستشاريه)، وزارة الدفاع ، المخابرات العامة والمكتب السياسى للحزب الحاكم (٥٤). (أو اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى أيام عبد الناصر والسادات) .

وبالرغم من تعدد هذه الأجهزة ، فإن سلطة صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية تتركز دائما فى السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص الرئيس .

وهكذا تلعب السياسة الخارجية للدولة ، والتغيرات الدولية دورا مؤثرا فى دوائر صنع القرار.. حتى تكون القرارات فى مجال السياسة الخارجية تعبيرا أو انعكاسا حقيقيا لمبادئ ومصالح الدولة... وذلك وفقا لسياسة توازن المصالح، وحتى تكتسب احترام وتقدير الدول الأخرى. فالسلوك السياسى الواضح، وارتباط الجماعة يزودنا بأسس التفكير حول السياسة وصنع القرار واختياره (٥٥).

٦ ـ القرار السياسى بين السياق الغربى والسياق العربى :ـ

لو أننا أردنا أن نقارن بين دلالة صنع القرار فى سياقها الغربى وسياقها العربى، فإننا سوف نجد أن عملية اتخاذ القرار فى الغرب تمثل ضرورة معقدة يشارك فيها أكثر من طرف، وإن كان يعبر عنها فى النهاية طرف واحد مسئول هو الرئيس الذى يجوز مراجعته ومحسابته (٥٦).

وفى الدول الغربية يضطلع قادتها بمسئولية الحكم عادة ضمن إطار عام يشكله تفاعل واسع من مختلف الأفراد فى الدول الأخرى. وهذا الأمر يصدق بشكل خاص على حال القادة الأوربيين . وهو مكسب واضح لوضع استراتيجية خاصة بالسياسة الخارجية (٥٧).

ويشكل ذلك خلفية هامة من الخبرة الدولية للقادة الأوربيين. وقد لا يتوفر ذلك لرجال السياسة الأمريكان الذين يصعدون إلى البيت

الأبيض.. حيث نجد إن الذين يشتركون فى رسم السياسة الخارجية فى أمريكا هم : وزيرا الخارجية والدفاع، واتحاد رؤساء الأركان، والرؤساء المعنيون فى المجلس التشريعى ومجلس الشيوخ ، وبقية أعضاء مجلس الأمن القومى(٥٨) هذا المجلس الذى يعتبر أعلى هيئة استشارية رسمية فى صنع القرارات فى الإدارة الأمريكية حيث يمكن للرئيس أن يستشير مجلس الأمن القومى بانتظام ولكن يبقى فى النهاية أن يحتفظ الرئيس بمسئولية القرارات النهائية .. وخاصة فى السياسة الخارجية (٥٩).

وقد شهد مجلس الأمن القومى الأمريكى أزهى أيامه فى عهد الرئيس نيكسون عندما كان هنرى كيسنجر مستشارا للرئيس للأمن القومى، حيث أعطى نيكسون مستوى من الاحترافية فى مجلس الأمن القومى مكنتة من الحصول على سيطرة فاعلة فى مجال السياسة الخارجية... فاستطاع كيسنجر أن يفاوض الفيتناميين حتى رحل الجيش الأمريكى عن فيتنام وبذلك أنهى سنوات من العذاب للجنود الامريكيين فى فيتنام . كما استطاع أيضا حل مشكلة العلاقة بين أمريكا والصين الشعبية والتى انتهت باعتراف أمريكا بالصين، كما استطاع كيسنجر أن يقوم بدور نشيط وفعال فى فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل ، وبين سوريا واسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وفى السياق العربى لعملية صنع القرار السياسى نجد أن الأمر يرجع إلى «الخليفة» و«الملك» و«السلطان» و«الأمير» كما أن عملية صنع القرار تنطوى على كلمات مثل «الشورى» و«الفتوى» و«اهل الحل والعقد» (٦٠) .

ورغم استحداث ألقاب جديدة فى المجتمع العربى خلال القرن العشرين مثل «رئيس الجمهورية» و «رئيس الوزراء» و «الوزير» و«المحافظ» و«مجالس الثورة» و«الأمة» و«الشعب» و«الشيوخ» و«الأعيان» و «البرلمان» و «اللجان الشعبية» و«المحلية» إلا أن جوهر الممارسة السياسية لم يتغير كثيرا بعد. فهى ما تزال أوتوقراطية - حيث تتركز السلطة فى الهيئة التنفيذية، وفى داخل الأخيرة يتركز صنع القرار فى قمتها أى الملك أو الأمير أو الرئيس. أى أن مفهوم «صانع القرار» فى السياق العربى التاريخى والمعاصر يعنى على حد كبير النخبة الحاكمة، أو السلطة الآمرة، التى تستبد بالأمر، وتنأى عن المساءلة والمحاسبة «وفى داخل هذه النخبة الحاكمة تتركز سلطة اتخاذ القرار أو إصدار الأوامر فى كل المسائل الكبرى فى شخص واحد هو الملك أو الرئيس أو الحاكم» (٦١).

القرار السياسى بين الديمقراطية والدكتاتورية :-

ترتكز الديمقراطية على الحرية والشورى، وبدونهما يمكن أن تصبح الديمقراطية وهما أو زيفا.. ومن ثم تتحول إلى طغيان أو استبداد.. أو دكتاتورية.

والدكتاتورية هى حكم الفرد المطلق الذى يحكم بلا حدود لسلطته. أو هى حكم الفرد، أو عصبة أو طبقة أو طائفة تفرض إرادتها بلا نقاش ودون الرجوع الفعلى للشعب وهى وضع غير طبيعى واستثنائى لا يدوم ، وهذا ما رأيناه مثلا فى دكتاتورية موسيلينى وهتلر وفرانكو (٦٢).

وفى النظام الدكتاتورى يتم التضحية بصفة تامة ودائمة بكل الحقوق ، وخاصة حق الحرية ، وحق احترام الإنسان، وذلك لصالح صاحب الحق الأعلى أو للقابضين على السلطة وشئون الدولة (٦٣) .

إن قوة تأثير الرأى العام ووسائل الإعلام على صانع القرار تبدو بوضوح فى نظم الحكم الديمقراطية.. حيث مساحة الحرية والتعبير مكفولة للجميع لكى يدلوا ويعبروا عن آرائهم وأفكارهم بكل حرية، وحيث أيضا يشكل الرأى العام ووسائل الإعلام عامل ضغط مؤثر وفعال على صانع القرار «ويتطلب ذلك الاستخدام الأكثر ديمقراطية لوسائل الاعلام، حيث تكون هذه الوسائل المنبر الذى تشارك فية الجماهير بالمناقشة وتبادل الأفكار» (٦٤) أمــــا فى نظم الحكم الديكتاتورية فتخبو وتتلاشى قوة تأثير الرأى العام ووسائل الإعلام على صانع القرار، حيث الكبت والقهر وعدم القدرة على التعبير وهى من أهم سمات هذه النظم .

وفى دراسته عن «الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية» وعلاقتها بعملية صنع القرار يقول الدكتور وحيد عبد المجيد إن عملية صنع القرار الحزبى، التى شهدت تقدما طفيفا ، حال دون المزيد منه استمرار طابع السلطة والدور المهيمن لرؤساء الأحزاب. وقد شمل التقدم فى هذا العنصر جانبين: أولهما حرص الرؤساء فى معظم الأحوال على تغليف المضمون السلطوى لعملية صنع القرار بمظهر ديموقراطى. وثانيهما اتجاه الرؤساء فى بعض الأحوال لأخذ مطالب المستويين الوسيط والقاعدى فى الاعتبار بشان بعض القرارات،

وبخاصة تلك المتعلقة بالانتخابات لأنها تنطوى على مصالح قاعدية أكثر من غيرها (٦٥).

ويرى عالم الاقتصاد «جوزيف شومبيتر J. Schumpeter» ومن تبنى وجهة نظره من علماء الاجتماع الأمريكيين - أن النظام السياسى يكون ديمقراطياً عندما تتوافر الفرصة للمواطنين لكى يدلوا بأصواتهم فى انتخاب القادة السياسيين. أو فى انتخابات الذين يتنافسون من أجل الحصول على أحد المناصب. فالديمقراطية بذلك تصبح منهجًا أو مجموعة من الإجراءات الرسمية التى عن طريقها يمكن للمواطنين الاختيار بين عدد محدد من البدائل لمجموعة من القادة (٦٦) . وبذلك تعنى الديمقراطية المشاركة الشعبية فى صنع القرار. إلا أن «شومبيتر» يرى أنه من الأفضل القول بأن الصفوات السياسية هى التى تصنع القرار، وليس الشعب، لأن الشعب يفقد السلطة أو يصبح غير مؤهل لذلك بعد الانتخاب (٦٧).

وبالرغم من وجهة نظر «شومبيتر» هذه إلا أنه يمكن تعريف الديمقراطية بأنها موقف حيث كل المواطنين لهم فرصة متساوية نسبيا فى التأثير على صنع القرار الذى يؤثر فيهم (٦٨). كما أن هناك أيضا من يعرفها بأنها سيادة الشعب، وطبيعة العلاقة بين حكم الأغلبية وحماية الأقلية، ووجود الشرعية والمؤسسات الدستورية التى تشارك فى صنع القرار على أى مستوى من المستويات (٦٩).

وهكذا، ومن هذا المنظور، تصبح هناك علاقة بين الديمقراطية وعملية صنع القرار عندما يشارك المواطنون فى اختيارممثليهم الذين يعبرون عن مصالحهم من خلال عملية الانتخاب أو الاقتراع .

وفى نظم الحكم الديمقراطية ، تقوم الدولة على مجموعة من الآليات أو المؤسسات والتنظيمات السياسية الرسمية وغير الرسمية أو الشعبية مثل مؤسسة الرئاسة، وسلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط أو المصالح ، ووسائل الاتصال الجماهيرى، والرأى العام، والنقابات المهنية والعمالية. بالاضافة إلى أجهزة المخابرات التى تتجلى أهميتها فى تزويد هذه المؤسسات ـ وخاصة الرسمية منها ـ بالمعلومات اللازمة عند صنع القرار.

وعلى ذلك، فهذه الآليات أو المؤسسات الديمقراطية تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر فى عملية صنع القرار. ذلك أن الديمقراطية تفترض وجود: حرية الانتخاب طبقا للأسس العامة للاقتراع أو التصويت ، وحرية التعبير، وضمان الحريات العامة للجماعات والمساواة بين المواطنين. كما تفترض أيضا استقلال الحكومة ، ووجود المعارضة . وكل هذه تعتبر وسائل أو عوامل ضغط هامة للتأثير عى صنع القرار (٧٠) .

ويمكن القول إن الديمقراطية هى وسيلة تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية، وإنها ترتكز على حرية التعبير والاختيار والمشاركة فى القرار عن طريق مؤسسات وآليات تتجسد فى مجالس تشريعية وأجهزة رقابية تحافظ على سيادة القانون والشرعية وحرية الحياة السياسية لصالح المواطنين والدولة أيضا (٧١) .

وتقوم مؤسسات الديمقراطية الدستورية والسياسية الرسمية وغير الرسمية بالمشاركة فى صنع القرار الجماعى وذلك من خلال المناقشة

والجدل حول قضايا المجتمع ومشاكله الداخلية والخارجية، ثم تصيغها فى صورة مجموعة من البدائل تضعها أمام صانع القرار للاختيار، حتى يبدو. كأن القرار من صنعه أو من اختياره. فصنع القرار الجماعى يعبر عن الاختيار بطريقة خاصة بعد تحديد الغايات أو الأهداف (٧٢). وبذلك تعبر القرارات الجماعية التى يتم اتخاذها عن السياسة العامة للدولة.

أما فى نظم الحكم الدكتاتورية أو الشمولية، وإن كانت تدعى الديمقراطية ، إلا أن صفة الديمقراطية لا تقوم فيها على سلطة الأمة والمؤسسات الدستورية والسياسية ، وإنما تقوم على القوة ، وعلى سلطة الحاكم المطلقة وقوته «الذى يحكم دون قوانين معينة ، ويدير كل شيء وفق مشيئته وهواه» (٧٣) لقد قال هتلر ذات مرة «القوة هى فقط التى تحكم، القوة هى القانون الأول. كما قال وزير العدل النازى ذات مرة أيضا: إن قبضة a handful من القوة ، أفضل كثيرا من ملء كيس a Sackful من العدل» (٧٤).

وهكذا يحكم منطق القوة ، وتتعطل المؤسسات والتنظيمات الدستورية والسياسية، أو يكون وجودها شكليًا أو صوريًا ، ويصبح القرار السياسى بذلك فرديا فى يد الدكتاتور بمفرده يعبر عن رغبته وطموحه.

القرار السياسى بين عبد الناصر والسادات

أ ـ اسلوب عبد الناصر فى صنع القرار:

ينتمى الرئيس جمال عبد الناصر إلى أسرة دينية صعيدية من

الطبقة الوسطى، وقد عاش أفراد هذه الطبقة خلال تنقلاته مع والده موظف البريد - بين مدن مصر المختلفة.

كما اشترك فى المظاهرات ضد الانجليز فى شبابه، وقرأ كتب التاريخ والسياسة والاقتصاد وأثناء إعداده لتنظيم الضباط الاحرار، كما قرأ سير الشخصيات التاريخية الوطنية والاجنبية وتأثر بكثير منها. وقد شكل ذلك خلفيته الاجتماعية والثقافية، ومن ثم سمات شخصيته مما كان له تأثير كبير وفعال على كثير من قراراته السياسية كما سنوضح ذلك بالتفصيل فيما بعد .

لقد كان عبد الناصر يعتمد كثيرا فى قراراته السياسية الكبرى على شخصيته الكاريزمية الملهمة وحب الجماهير له وإيمانها بزعامته مصريًا وعربيًا ودوليًا.

وكان أسلوبه فى صنع القرار يعتمد كثيرا على القراءة التفصيلية الدقيقة لكل ما يصل إليه من بريد، إضافة إلى حرصه على الاستماع إلى إذاعات العالم المختلفة وقراءة الصحف المصرية والأجنبية ومناقشة الموضوعات المختلفة مع القادة العرب وزواره الأجانب. كما أنه كان حريصا على تعدد مراكز صنع القرار بأن يطلب من أكثر من جهة دراسة الموضوع الذى هو بصدد اتخاذ قرار فيه مثل التنظيم السياسى والمخابرات ومجلس الوزارة وبعض المختصين المقربين إليه ويثق فيهم. ثم إعادة الموضوع اليه بعد دراسته لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

باختصار كان عبد الناصر يتخذ القرار، ثم يدفعه إلى أكثر من جهة لدراسته وإبداء رأيها فيه وإعادته إليه، وكان يناقشها أحيانا فى القرار

إذا اختلف معهم فيه، ولكنه كان يصر على رأيه ويعلن تحمله للمسئولية بمفردة. ثم يختار الوقت المناسب لاعلان قراره، كما لو كان اتخذه فجأة وبطريقة فردية. ويؤكد ذلك القرارات الثلاثة التى سنعرض لها فيما بعد. ويعتبر عبد الناصر أول رئيس ينشئ سكرتارية للمعلومات إلى جانبه يصب عندها كل المعلومات والحقائق التى يستند إليها الرئيس بعد ذلك فى صنع القرار.

ب _ أسلوب السادات فى صنع القرار:

ينتمى الرئيس أنور السادات أيضا إلى الطبقة الوسطى الريفية، عاش حياته فى قريته «ميت أبو الكوم» ثم فى بيت كوبرى القبة بالقاهرة، وبعد تخرجه من الكلية الحربية ، كان يجلس مع زملائة من الضباط ويناقشهم فى احوال البلاد وفى السياسة والموقف من الاحتلال الانجليزى. كما أنه قرأ فى كتب التاريخ لكى يوسع من ثقافته السياسية ، كما أنه تأثر بعدد من الشخصيات الوطنية والأجنبية مثل عزيز المصرى ومصطفى كامل وسعد زغلول والنحاس وحسن البنا، وزهران وأدهم الشرقاوى، وغاندى وكمال أتاتورك وهتلر . كما أنه اشترك فى المظاهرات ضد الإنجليز، وفى بعض التنظيمات السرية قبل انضمامه إلى تنظيم الضباط الأحرار. وقد ساهم ذلك كله فى تشكيل فكر السادات السياسى والثقافى والوطنى.. مما كان له أثر فى سمات شخصيته وبالتالى.. فى كثير من قرارته .

كانت قراراته أحيانا تعبر عن روح المغامرة التى كانت تنطوى عليها شخصيته من تأثير شخصية زهران وأدهم الشرقاوى وعزيز المصرى عليه، ومن مغامراته وتنكره أثناء فترة هروبه من السجن والمعتقلات.

كان أسلوبه فى صنع القرار يتسم بالفردية والصدمة أو المفاجأة . وقد يرجع ذلك إلى المتغيرات أو الظروف الاجتماعية والثقافية التى تأثر بها وأثرت فى شخصيته. ويعكس أسلوبه فى صنع القرار رؤيته لذاته كأب للعائلة المصرية التى كان يرددها كثيرا فى خطبه وأحاديثه، وأن ذلك يفرض عليه - كأب - أن يرسم ويخطط لهذه العائلة ما يراه هو فى صالحها ومنفعتها.

وبالرغم من أن السادات كان يحيط نفسه بمجموعة من المستشارين، إلا أنه لم يكن يستجيب لآرائهم. بل إنه كثيرا ما كان يتخذ العديد من القرارات دون الرجوع إليهم أو بالمخالفة لآرائهم. ويؤكد ذلك الرئيس الأمريكى السابق «نيكسون» بقوله: .. وكثيرا ما كان يتجاهل وزراءه ويتخذ قراراته بنفسه (٧٥). كما أكد أيضا الرئيس الأمريكى السابق «كارتر» أثناء محادثات «كامب ديفيد» بأن الرئيس السادات كان يريد أن يتخذ قرار مصر بنفسه، ولم يكن يحب أن يوجد أحد معاونيه معنا. أما «بيجن» فكان لا ينفرد بالقرار ولكنه كان دائما يطلب الرجوع إلى أعضاء الوفد المرافق له لاستطلاع رأيهم، وإذا اختلفوا، فإنه كان يطلب وقتا للحصول على رأى مجلس الوزراء (٧٦) وعلى سبيل المقارنة، فإن أسلوب صنع القرار فى النظام الأمريكى يعطى الرئيس حق طلب المشورة من السلطة التنفيذية ومن مستشاريه. فهؤلاء عليهم أن يسدوا المشورة، لا أن يصدروا الأوامر، ذلك أن الرئيس وحده فى النهاية هو الذى يصدر الأوامر وهو صاحب القرار النهائى (٧٧) .

ولم يكن السادات يتجاهل فقط مستشاريه، ولكنه كان أيضا يتجاهل وزراءه والمؤسسات السياسية والدستورية. ويؤكد ذلك «منصور حسين» الذى كان وزيرا لإعلامه وموضع ثقته حيث يشير إلى أن عملية اتخاذ القرارات كانت تتم على صعيد المستوى الأعلى، أما وظيفة المؤسسات السياسية فكانت قاصرة فقط على تأييد ما يتخذ من قرارات (٧٨) ومع ذلك كثيرا ما كان السادات يردد ديمقراطيته فى صنع القرار، ويدعى أن الشعب يشارك فى صنع القرار، على الرغم من أن الشعب لم يكن سوى مجرد متلق لقراراته أثناء أحاديثه لوسائل الإعلام أو خطبه فى مجلس الشعب. وما كانت المؤسسات والتنظيمات السياسية فى الدولة سوى منفذ للقرارات.

وفى هذا الصدد أيضا يقول «محمد حافظ إسماعيل» مستشاره للأمن القومى لقداختار السادات أن يكون وحده «السلطة السياسية» العليا فى البلاد، ومن ثم المسئول عن القرارات الجوهرية فى مسائل السياسة العليا والاستراتيجية العسكرية. ولم يكن ذلك يعنى أنه لا يسمع إلى المشورة ، أو أنه لا يسعى إليها. فقد وجد فى مجلس الأمن القومى. وفى مجلس الوزراء ، الإطار الذى يناقش فيه بعض قراراته قبيل اتخاذها، إلا أن أيا من المجلسين لم يكن معنيًا «بالتصويت» لإقرار سياسة مستقبله.. فقد ظل السادات هو فى النهاية «صاحب القرار» سلمًا أو حربًا، بينما يوفر المجلسان التعرف على «نبض» الرأى العام والإسهام فى بلورة الخيار الأفضل وتنظيمه وتنفيذه (٧٩) .

لقد كان ذلك كله يؤكد تصور السادات أو رؤيته لذاته كأب أو كبير العائلة المصرية والشخص الأكثر خبرة الذى عليه أن يرعى شئونها

ويدير أمورها وما عليها إلا السمع والطاعة وتنفيذ أوامره أو قراراته. ولذلك كثيرا ما كان يردد فى خطبه وأحاديثه كلمات مثل : أبنائى وشعبى ، وقواتى المسلحة .

لقد أثرت حقبة السادات وقراراته إلى حد كبير فى مجرى الحياة المصرية سياسيًا وإجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا بل وعسكريًا ايضا مازال المجتمع المصرى يعانى من انعكاساتها وآثارها حتى الآن سواء سلبا أو إيجابا.

٩ ـ أسلوب عبد الناصر والسادات فى صنع القرار السياسى دراسة ميدانية

قام الباحث بدراسة ميدانية من خلال استمارة دليل المقابلة الشخصية التى اشتملت على ٢٦ سؤالا. وقد تم اختيار أفراد البحث عن طريق العينة المقصودة purposive sample وهى التى يتعمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة، لأنه يعتقد أنها تمثل المجتمع الأصلى تمثيلا صحيحا، وهى تستعمل كثيرا فى أبحاث العلوم السياسية (٨٠).

وقد تم اختيار أفراد البحث على أساس أنهم مجموعة من النخبة أو الصفوة elite التى كانت قريبة من دوائر صنع القراربحكم العمل أو الوظيفة ، أو التى كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر مثل رجال الصحافة والإعلام ، وبعض زعماء الأحزاب السياسية، وبعض رجال المنظمات السياسية المحلية والدولية ، وبعض أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى ، وبعض مديرى مراكز الدراسات السياسية .

وقد روعى فى أفراد العينة أنها تمثل التوجهات السياسية والاجتماعية إلى حد كبير وقد استخدم الباحث فى هذه الدراسة الميدانية أداتين من أدوات جمع البيانات وهما : المقابلة المقننة standardized interview واستمارة البحث questionnaire وذلك للحصول على البيانات اللازمة للبحث (٨١) .

وقام الباحث بمقابلة كل فرد من أفراد البحث وكان البعض يجيب بنفسه كتابة فى استمارة دليل المقابلة ، كما كان البعض الآخر يملى إجابته على الباحث ، والبعض الثالث طلب تسجيل إجابته .

وقد استغرقت الدراسة الميدانية حوالى ثمانية شهور، وكان قد تم اختيار ٣٦ فردا كعينة ، ولكن الذين شاركوا فى الإجابة فعلا كانو ٢٣ فردا وهم :-

أفراد البحث أو العينة

اشترك فى الإجابة على استمارة دليل المقابلة الشخصية حسب الترتيب الأبجدى كل من : (مع ذكر وظيفته وقت إجراء البحث) :

١ - د / إبراهيم الدسوقى أباظة.

سكرتير مساعد حزب الوفد.

٢ - إبراهيم فرج.

سكرتير مساعد حزب الوفد.

٣ - أحمد حمروش .

كاتب صحفى بروز اليوسف

وجريدة الشرق الأوسط، وسكرتير
لجنة التضامن الآسيوى ـ الأفريقى.

٤ ـ أحمد لطفى واكـد.

رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير
جريدة الأهالى. نائب رئيس حزب التجمع
عضو مجلس الشعب

٥ ـ د / أسامة البـاز.

مدير مركز الرئيس مبارك للشئون السياسية.

٦ ـ السيد يـس.

مدير مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام.

٧ ـ خالد محـى الدين .

رئيس حزب التجمع . عضو مجلس الشعب.

٨ ـ د / رفعت السعيـد.

أمين عام حـزب التجمع.

٩ ـ د / سعد الدين إبراهيم.

أستاذ الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية.

١٠ ـ د / سلوى شعرواى جمعة.

أستاذ م الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية.

١١ ـ ضياء الدين داود .

أمين عام الحزب الناصرى . عضو مجلس الشعب.

١٢ ـ عباس الطرابيلى .

مدير تحرير جريدة الوفد .

١٣ ـ عبد الستار الطويلة .

نائب رئيس تحرير مجلة روز اليوسف.

١٤ ـ د / عبد العظيم رمضان .

أستاذ التاريخ الحديث . عضو مجلس الشورى .

١٥ـ لواء عبد المنعم حسين .

أمين صندوق حزب الوفد .

١٦ ـ د / عصمت عبد المجيد.

أمين عام جامعة الدول العربية .

١٧ ـ د / على الدين هلال دسوقى .

مدير مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

١٨ ـ فؤاد سراج الدين .

رئيس حزب الوفد.

١٩ ـ د / محمد عبد القادر حاتم.

المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة.

٢٠ ـ د / مصطفى خليل.

نائب رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى.

٢١ ـ مصطفى كامل مراد.

رئيس حزب الأحرار . عضو مجلس الشورى.

٢٢ ـ نجيب محفوظ.

أديب وروائى . كاتب بجريدة الأهرام.

٢٣ ـ وحيد غازى.

رئيس تحرير جريدة الأحرار.

وكانت إجابات أفراد العينة عن أسلوب عبدالناصر فى صنع القرار السياسى كما يلى :

اتفق معظم أفراد البحث على أنه كان ينفرد بصنع القرار وخاصة فى صورته النهائية. أى الأسلوب الفردى فى صنع القرار إلا أنه كان أحيانا يستشير بعض المختصين فى موضوع معين، أو يستشير بعض زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة. وأن بعض مستشاريه كان معروفا والبعض الآخر لم يكن معروفا. أما عن المعلومات فكانت تأتى إليه من جهات متعددة كالمخابرات ومباحث أمن الدولة فى شكل تقارير تصب عند سكرتيره لشئون المعلومات. وقال البعض عن سمات

مستشاريه أنها كانت تدور حول الخبرة وسعة الأفق السياسى، فى حين وصفهم البعض الآخر بقلة الخبرة، وكثرة النفاق. ثم إنه كان أحيانا يناقش مع مستشاريه بعض القرارات، وأحيانا أخرى لم يناقشهم وينفرد بصنع القرار وإعلانه بطريق المفاجأة. وفى حالة اختلافه مع وجهة نظر مستشاروا أو معاونيه كان يصر على رأيه ويأخذ به ويعلن أنه يتحمل مسئولية قراره بمفرده كما حدث فى تأميم شركة قناة السويس ، وسحب قوات الطوارئ الدولية .

كما كانت إجابات أفراد العينة عن أسلوب السادات فى صنع القرار السياسى كما يلى :

قال البعض إنه كان يميل إلى التفكير الذاتى والانفرادى الرأي واتخاذ القرار بطريقة المفاجأة أو الصدمة أو الفرقعة. وكان له مجموعة كبيرة من المستشارين والمجالس القومية المتخصصة ومجلسى الشعب والشورى ولكنه لم يكن يستمع أو يأخذ برأيها . وقال أحد أفراد البحث إنه كان ينظر إلى هذه المؤسسات نظرة المعلم لتلميذه وليس مساو له. وقال آخر إن المستشارين من حوله كانوا ضعافا وتغلب عليهم الانتهازية ، وانهم أشبه بالديكور .وقال ثالث إنهم كانوا من القوى المضادة للثورة والمضارين منها. وقال رابع لم يكن لهم سمات فكرية واضحة وكانت مظهرية شكلية. وكانت المعلومات تصل إليه من أجهزة المخابرات والأمن وغيرها فى شكل تقارير، ولكنه لم يكن يقرؤها، ويبنى قراراته على اقتناعه الشخصى. وقال خامس أن السادات كان يستشير فقط عثمان أحمد عثمان وسيد مرعى وأن

الأول هو صاحب قرار الانفتاح الاقتصادى. وفى زيارته للقدس استشار (شاوسيسكو) الرئيس الرومانى. وفى معاهدة السلام مع إسرائيل ، استعان بالرئيس الأمريكى (كارتر)

اما عن إجابات أفراد العينة عن باقى أسئلة دليل المقابلة الشخصية فكانت كما يلى :

مع ملاحظة أن مجموع الإجابات على جميع الأسئلة كانت ذات تأثير على كل رئيس عند صنع واتخاذ قراره السياسى. وهذا ما يؤكد تأثير التنشئة الاجتماعية والثقافية على كل رئيس عنداتخاذ القرار السياسى، كما أشرنا، وكما سيرد عند عرض القرارات السياسية الكبرى لكل رئيس.

١٠ ـ القرار السياسى والقيادة :

أ ـ مفهوم القيادة : Leadership

لقد حظى موضوع القيادة باهتمام المفكرين والباحثين وخاصة فى السنوات الأخيرة وقد اهتم الباحثون بنشرها والعمل على تنميتها فى مجال الصناعة والتعليم ونظم الحكم. كما تنوع مستوى البحث فيها من دراسة الفرد والجماعات الصغيرة إلى مشاكل وموضوعات أكثر مدى واتساعا بحيث أصبحت القيادة تجد لها مكانا هاما فى الشئون القومية والعالمية (٨٢) .

والقيادة إصطلاح غالبا ما يستخدم فى وصف قدرة الفرد على إدارة أو إنجاز مهام معينة تتطلب صفات أو خصائص تميزه عن غيره

من الأفراد الآخرين. وهى تطبق بأساليب مختلفة، فقد تستعمل أحيانا فى وصف العمل الإدارى الجيد، كما تطبق عمليا أيضا فى وصف الأداء الذى يتطلب نوعا من الصفات أو الخصائص الخاصة. وغالبا ما توصف القيادة بأنها سمة يمتلكها أو يوصف بها أشخاص قد لا تتوافر فى أشخاص آخرين. وهى أيضا قد تكون محل مناقشة أو دراسة كشيء وراثى، أو شيء مكتسب عن طريق الخبرة والممارسة (٨٣) .

ويمكن تعريف القيادة بأنها ذلك التفاعل بين شخصية وأنماط شخص ما - هو القائد - وشخصيات واستعداد أشخاص آخرين - هم الأتباع - فى ضوء ظروف خاصة - هى الموقف (٨٤) .

وعلى ذلك، فالقيادة من منظور عملية التفاعل، هى تفاعل بين ثلاث عناصر هى: القائد leader، والأتباع Followers، والموقف Situation، ويجب أن يترجم ذلك فى النهاية إلى عمل، تبعا لقرار القائد الذى يعبر به عن توجهه (٨٥).

والأتباع أو الجماعة تميل إلى أن تتحمل أو تقبل أية تغييرات قد تحدث داخلها نتيجة للصراعات الداخلية، والتى قد ينشأ عنها تعديل أو تغيير فى مراكز ومكانة عضوية الأفراد داخل الجماعة ، وكذلك أية تغييرات أخرى قد تحدث نتيجة علاقتها بالقوى الخارجية. وذلك كله من أجل الحفاظ على استقرار بنائها واستقرار القيادة أيضا (٨٦) ولذلك كانت طبيعة العلاقة بين القائد والأتباع أو الجماعة ، أن تفترض وجود نوع من الرضا والقبول لقيادته، حتى تقلل من تأثير الصراعات داخلها. وتتقبل قراراته بالطاعة والولاء .

ب ـ نظريات القيادة :ـ

تعددت النظريات التى فسرت ظاهرة القيادة ، ويرجع ذلك إلى تعدد المدارس الفكرية والخلفيات الثقافية التى ينتمى إليها المفكرون أو الباحثون ، وكذلك إلى طبيعة ظاهرة القيادة نفسها .

وأهم نظريات القيادة هى: نظرية الرجل العظيم، نظرية السمات، النظرية الموقفية والنظرية التفاعلية .

وسوف نشير إشارة سريعة مختصرة إلى نظرية السمات والنظرية الموقفية ثم نعرض بشىء من التفصيل لنظرية الرجل العظيم والنظرية التفاعلية وذلك لعلاقة نظرية الرجل العظيم بفكرة الكاريزما التى سوف نعرض لها فيما بعد. وعلاقة النظرية التفاعلية بنظرية التفاعل الاجتماعى التى عرضنا لها فى مواضع كثيرة من هذه الدراسة لبيان طبيعة العلاقة بين الفرد والجماعة أو المجتمع، وبصفة خاصة بين صانع القرار والمتغيرات أو الظروف المحيطة به، كما أنها قريبة من الواقع ويؤكد ذلك تلازم العلاقة بين القرار السياسى والقائد، فالقرار السياسى غالبا ما يكون متسقا مع صفات القائد التى اكتسبها من نمط القيادة .

تقوم نظرية السمات على أن القيادة سمة موحدة يتميز بها القادة أينما وجدوا بصرف النظر عن نوع القائد أو الموقف أو الثقافة. إلا أن نتائج الدراسات والبحوث أسفرت عن وجود قوائم لسمات القائد الجيد مثل السمات الجسمية والعقلية الإنفعالية والاجتماعية .

ولكن الأهمية النسبية لهذه السمات تتوقف على طبيعة المواقف الاجتماعية للجماعة وأهدافها ، كما أن أهمية هذه السمات قد تتغير

على مر الزمن بالنسبة للجماعة (٨٧). أما النظرية الموقفية فتتلخص فى أن بعض الأفراد قد يحرزون نجاحا باهرا فى بعض المواقف ولكنهم قد يفشلون فى مواقف أخرى. وعلى ذلك فالقيادة ليست موهبة يتمتع بها فرد دون آخر، وإنما هى حصيلة تفاعل عناصر الموقف(٨٨) وقد يؤدى ذلك بالجماعة إلى تغيير القائد فى حالة فشله .

١ ـ نظرية الرجل العظيم : greatman theory

تعتبر من النظريات الأولى فى ظاهرة القيادة. وهى تقوم على افتراض أن التغيرات فى الحياة الجماعية والاجتماعية تتحقق عن طريق أفراد ذوى مواهب وقدرات غير عادية .

وهذه النظرية مثلها مثل غيرها من الشروح الناقصة للطبيعة الإنسانية قد تحمل فى طياتها بعض الصدق مما يجعلها مستساغة للعقول غير الناقدة. ففى بعض الظروف قد يحدث القائد تغيرات فى الجماعة عن إحداثها فى ظروف أخرى. إلا أنه من وجهة نظر ديناميات المجال، تتوقف درجة التغيير التى يستطيع فرد إحداثها على بناء أو تنظيم الجماعة ككل وعلى موقعه فى هذا البناء.. والتفسير المرجح لذلك ليس فى تغير القائد عادة، ولكنه فى تغيير الظروف الاجتماعية . ولا يعنى ما سبق إهمال دور السمات الشخصية فى القيادة (٨٩) فالرجل العظيم يمكنه أن يصنع قرارا عظيما .

٢ ـ النظرية التفاعلية : interactional theoey

تستند هذه النظرية إلى فكرة أن القيادة عملية تفاعل اجتماعى بين كل المتغيرات أو العوامل الرئيسية فى القيادة وهى: القائد

شخصيته ونشاطه فى الجماعة - والأتباع إتجاهاتهم - وحاجاتهم ومشكلاتهم) الجماعة نفسها - بناؤها والعلاقات بين أفرادها وخصائصها وأهدافها وديناميتها.. المواقف (كما تحددها العوامل المادية وطبيعة العمل وظروفه).

وطبقا لهذه النظرية يمكن التعرف على شخصية القائد، وعلى الموقف الاجتماعى وعلى التفاعل بينهما (٩٠). فالتفاعل بين القائد والجماعة فى ضوء الموقف يحدد قدرة الجماعة على إدراك أنه الشخص المناسب لقيادتهم فيلتفون حوله ويختارونه قائدا لهم. وهذا ما يحدث مثلا فى انتخابات رئيس الجمهورية أو رؤساء النقابات المهنية والعمالية وما شابه ذلك. ومن هنا يرى الكثير من المفكرين والباحثين أن هذه النظرية هى أقرب النظريات إلى الصدق والوقائع. فالتفاعل بين القائد وصانع القرار وبين الموقف قد يخلق أو يصنع قرارا رشيدا وسليما .

جـ- أشكال أو أنماط القيادة :

أفادت معظم الدراسات والبحوث التى أجريت على ظاهرة القيادة أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أشكال أو أنماط هى :-

أ - القيادة الاستبدادية autocratic وهى التى يتركز صنع القرار وكافة المسئوليات فى يد القائد. التزام صارم بالقوانين والتعليمات. إن صنع الأهداف وتحديد السياسة هو من اختصاص القائد الاستبدادى إلى حد كبير أكثر من الجماعة .. إن مبدأ وضع المسئولية كلها فى يد القائد الاستبدادى كان هو الخطوة الأولى التى دفعت هتلر إلى الصعود

ascentوالاستحواذ على السلطة والقوة (٩١). فالقائد المستبد يصنع قرارا مستبدًا .

ب ـ القيادة الفوضوية anarchism أو Laissez ـ Faire وهى التى تترك المسئوليات للمعاونين ولا يشترك معهم أو يوجههم أو يسهم فى المناقشات واتخاذ القرارات، وغير قادر على الضبط أو حمل الناس على التعاون (٩٢). فالقائد الفوضوى يصنع قرار غير رشيد وغير عقلانى .

جـ ـ القيادة الديمقراطية : وهى التى تشترك أفراد الجماعة فى صنع القرار . فإذا كان هناك مشاركة فى صنع القرار المشترك بين القائد وأفراد التنظيم أو الشركة. فإن ذلك يعنى وجود أمل فى إقامة ديمقراطية حقيقية وثابتة (٩٣). وأيضًا وجود أمل فى صنع قرار ديمقراطى إذا كانت هذه الأشكال أو الأنماط للقيادة قد وجدت وتوجد على مستوى المنظمات البيروقراطية ، فإنها أيضا وجدت وتوجد على مستوى القيادات السياسية. فوقائع وأحداث التاريخ والسياسة حدثتنا عن قيادات أمثال ستالين وهتلر وموسولينى ولويس السادس عشر ولنكولن ونهرو وغيرهم.

د ـ القائد والرئيس :

يرى كثير من المفكرين والباحثين فى علوم الإدارة والنفس والاجتماع والسياسة أن هناك فرقا بين مفهوم القائد أو القيادة، ومفهوم الرئيس أو الرئاسة. ويحدد «جيب jibb » هذه الفروق فيما يلى : ـ

أ - تقوم الرئاسة نتيجة لنظام، وليس نتيجة لاعتراف تلقائى من جانب الأفراد بمساهمة الشخص فى تحقيق أهداف الجماعة .

ب - يختار الرئيس الهدف طبقا لمصالحة ، أى لا تحدده الجماعة نفسها .

جـ - تتميز الرئاسة بمشاعر مشتركة قليلة أو عمل مشترك قليل تحقيقا للهدف المعين .

د - يوجد تباعد اجتماعى كبير بين الرئيس وأعضاء الجماعة، يحاول الأول الاحتفاظ به كوسيلة لإرغام الجماعة على تحقيق مصالحه.

هـ - سلطة القائد يخلعها عليه أفراد الجماعة، أما سلطة الرئيس فهى مستمدة من سلطة خارج الجماعة هى سلطة التنظيم (٩٤) .

وعلى ذلك فالقائد (أو الزعيم) هو اختيار أو اعتراف من الجماعة به كزعيم لهم وسلطته مستمدة من الجماعة. أما الرئيس فهو مجرد فرد على قمة التنظيم ويستمد سلطته ومسئولياته من هذا التنظيم .

إن التعرف على العوامل من خلال الموقف، ومن خلال التابعين، ومن خلال القائد نفسه هو أمر هام وحيوى فى اختيار أسلوب أو نمط القيادة أو الزعامة. وإذا استطاع القائد ملاءمة أساليب القيادة مع أهداف الجماعة أو التنظيم ، فإنه يمكن فى هذه الحالة أن نشير إلى الحقيقة التى تقول " قائد لكل العصور a leader for all Seasons، وقرار لكل جماعة أو مجتمع يحقق الأهداف العليا لهم» .

٥ ـ فكره الكاريزما أو الزعيم الملهم : Charisma

ترجع الأصول الفلسفية لهذه الفكرة إلى مفهوم البطل عند «هيجل» والذى تحقق إرادته إرادة حركة وروح العالم. وتقترب فكرة «هيجل» من نظرية «ماكس فيبر M. Weber» عن الكاريزما حين يصبغها بطابع اجتماعى ببعض القيم الدينية والروحية، فتتحقق السلطة فى الزعيم الروحى «أو تتجسد» القوة فى القائد السياسى، أو قد تتم فى كيان المحارب البطل. فالزعيم الكاريزمى عند «فيبر» هو مبعوث العناية الإلهية، ومحقق الخير للشعب والمجتمع (٩٥) .

وقد أدخل «فيبر» مصطلح الكاريزما إلى علم الاجتماع عندما صنف السلطة إلى ثلاث هى: السلطة التقليدية Traditional authority والسلطة القانونية Rational - legal والسلطة الملهمة أو الكاريزمية Charismatic .

والسلطة الكاريزمية تتميز بأنها تصدر عن موهبة القائد أو الزعيم. فالزعيم الكاريزمى يملك الموهبة التى تمكنه من أن يوحى للآخرين بالثقة فيه. والموقف السياسى ينبع من خلال العلاقة الوجدانية المتلازمة التى تربط الزعيم بالأتباع (٩٦) كما أن صنع القرار عند الزعيم الكاريزمى غالبا ما يكون ملهما وغير مألوف لدى المحيطين به أو الشعب (٩٧). كذلك لا تنقل السلطة الكاريزمية إلى شخص آخر. فإذا كان النظام السياسى يقوم عليها، فإنه ينتهى بوفاة الزعيم الكاريزمى .. وفى النهاية قد تتحول السلطة الكاريزيمة إلى سلطة تقليدية (٩٨) .

وعلى ذلك ، فإننا نجد أنفسنا الآن فى زمن قلت فيه المعجزات أو تلاشت ، وبالتالى ندر فية أو اختفى الزعيم الكاريزمى. إن الشعب، أى

الشعب، يحتاج إلى قائد أو زعيم يجسد آماله وطموحاته، ويقوده إلى حياة وديمقراطية حقا، يشعر فيها بالأمان والطمأنينة ، ويحقق به ومعه ما يصبو إلية من رفاهية وسعادة. إننا قد نتفق مع " توماس كارلايل I. carlyle عندما قال «إعطنى قائدا، قائدا حقيقيا، وليس قائدا مصطنعا وكاذبا، قائدا حقيقيا يقودنى إلى الطريق القويم، وأكون منتميا له وأقسم له بالولاء وأترسم خطاه ، وأشعر بأننى على علاقة طيبة معه (٩٩).

ويرى بعض الباحثين أن الزعيم الكاريزمى قد يخرج من بين صفوف المثقفين أوالعسكريين على حد سواء. وقد يخرج أيضا من بين الطبقات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع. وإن كانت بعض الزعامات الكاريزمية فى المجتمعات النامية تنحدر عادة من الطبقة المتوسطة أو مادونها، وترتبط ارتباطًا وثيقًا أيضًا بكافة الطبقات الدنيا الكادحة. وهذه الزعامات الكاريزمية هى التى قادت حركات التحرر فى مجتمعاتها حتى حصلت على استقلالها، وعبأت الجماهير فى منظمات، صارت فيما بعد تشكل عصب الحركات الاجتماعية والسياسية الفاعلة فى تلك المجتمعات (١٠٠).

وأخيرا نستطيع القول إن قدرة القائد على إقناع الجماعة أو المجتمع هو أفضل السبل أو الوسائل إلى قرارات عقلانية ومقبولة. فهو يجعلهم يشاركون فى اقتراح الحلول المناسبة للمشاكل ويساهمون فى تقويمها أو هو يستطيع أن يقنع الأعضاء بقبول قراراته والأهداف التى يختارها ولكنه يحتفظ لنفسه بسلطة إصدار القرار النهائى. ومع

ذلك فإنه لا يوجد نموذج قيادى محدد يعتبر هو الأكفأ ولكن الموقف القائم هو الذى يحدد أسس الأساليب القيادية لمواجهة موقف بذاته. وعندما يتوفر ذلك بين القائد أو صانع القرار وبين الموقف فإننا قدنجد أنفسنا أمام قرار سليم وعقلانى.

هوامش الفصل الثانى

١ ـ عبد المنعم جنيد، مبادئ وأصول الإدارة العامة، مكتبة عين شمس ١٩٧٥، ص١٤٤ .

٢ ـ السيد محمد الحسينى، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم دار المعارف بمصر . ١٩٧٧، ص ص ١٥٣ ـ ١٥٤ .

3 - Jones , Morgan , j, Introducation to decision theory , Richard D .Irwin , Inc., ontorio, 1977 , p

4 _ orenstien , David Michael , The sociological Quest : principles of sociology , west publishing company New York , 1985,p.246.

5 - Dressler , David & carns , Donald , Sociology , second edition , Puplished by Alfred Aknopf , New York , 1973 , p.454.

٦ ـ محمد عاطف عبث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر . ١٩٨٩ ، ص ١١٩ .

7_ Hague , Rod , Harrop , Martin , comparative Government and Politics : An Introductiom , Macmillan Education , LTD., London, 1987 , p.3.

٨ ـ محمد سعد أبو عامود، صنع القرار السياسى فى الحقبة الساداتية ، مجلة المستقبل العربى ، يونيه ١٩٨٨ ، ص ١١٢ .

٩ ـ السيد عليوة، صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٩ .

١٠ ـ إسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

_ Hague , Rod & Harrop , Martin , op .cit. 11 _ p.5.

12 _ Denisoff, R. 12 _ serge, & wahrman , Ralph , An Introduction to Sociology , Macmillan publishing co., New york, 1979 ,p.304.

١٣ ـ السيد عليوة ، مرجع سابق ٢ ص ٢٨٠ .

١٤ ـ روبرت د . كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد طاهر مركز الكتب الأردني، عمان ، ١٩٨٩ ، ص ٤٣٩ .

١٥ ـ عبدالمنعم جنيد ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

١٦ ـ روبرت د . كانتور ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

١٧ ـ المرجع السابق ، ٤٤١ .

18 _ Rodee , Carlton, & others , Introduction to political Science , Mc Graw _ Hill, Book company , New york , 1967,p. 96

١٩ ـ عبد المنعم جنيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٧ _ ١٤٩ .

20 _ Conrad Charles , strategic organizational communication , Holt , Rinehart & Winston , Inc., orland , Florida , 1990, p.257.

٢١ ـ جمال على زهران، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ مكتبة مدبولي، ١٩٨٧، ص ص ١٩٢ ـ ١٩٤.

٢٢ ـ محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم ، الجزء الأول ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢، ص ص ١٧٧ ـ ١٧٨ . وكذلك السيد محمد الحسيني ، النظرية الاجتماعية دراسة التنظيم، مرجع سابق، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢.

٢٣ ـ روبرت ـ د كانتور ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

24 _ Hugue , Rod , & Harrop Martin , op.cit. p.3

٢٥ ـ محمدعلى محمد، علم اجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

٢٦ ـ عبد المنعم جنيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٤ _ ١٥٥ .

٢٧ ـ عبد الغفور يونس ، دراسات فى الإدارة العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٢١٦ .

٢٨ ـ سلوى شعرواى جمعة ، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

٢٩ـ السيد عليوة ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٧ _ ١٥٨ .

٣٠ ـ يوسف ميخائيل أسعد، قوة الإدارة ، مكتبة غريب، ١٩٧٥، ص ٩٨ .

٣١ ـ محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

٣٢ ـ محمد على محمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص٨ .

33- Conrad charles, op. cit., p 279.

34 - Denisoff , r Serge , & wahr man , Ralph , op. cit. 304

35 _ Winter , Herbert , R. , & others , people and politics : An Introduction to political science , John Willy & sons , Inc ., New York, 1985 , p. 53

٣٦ ـ اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، إبريل ١٩٨٧ ، ص١

37 _ Winter , Herbert , R. , & others , op _ cit , p.347.

٣٨ ـ السيد حنفى عوض ، العلاقات العامة: الاتجاهات والمجالات، مكتبة وهبة، ١٩٨٦ ، ص ٧٩ .

39 _ Albig, William , Modern public opinion , Mc Graw _ Hill , New york. 1956, p.p.4 - 5.

٤٠ ـ هارى هولو داى وجون جورج ، الرأى العام ، ترجمة أمين سلامة، مكتب غريب، ١٩٨٣ ، ص ٦ .

41 _ Sumpf , Joseph . Et Hugues , Michel , op.cit , p.180

42- Winter, Herbert, R. & others, op. cit., p. 180.

٤٣ ـ سعاد الشرقاوى، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، دار المعارف ،٢٠٠٠، ص٦ .

٤٤ ـ المرجع السابق ، ص ٧٤ .

٤٥ ـ المرجع السابق ، ص ٧٥ .

46 _ Anderson , Tottan James , & others , Introduction to Political Science , Mc Graw _ Hill Company , N.y., 1985 , p . 170

٤٧ ـ إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ، ١٩٧٩، ص ١٧٧ .

٤٨ ـ حسن بكر ، اللوبى الصهيونى والانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٨٦ .

49_ Thio, Alex, Sociology : An Introduction , Harper & row ,

Puplishers , New York , 1986, p.363 .

50 _ Anderson , tottan James & others , op _ cit , p.p .458 _ 459

51 _ Lerch , charles , O. , Jr. , & Said , Abdula , concepts of Internationalpolitics , printice _ Hall of India , private Limitid ,New delhi , 1972 , p.40 .

52 - Winter , Herbert , R , & others , op.cit , p .502

53 _ Lerch , charles , o.Jr. , & Said Abdula , op .cit , p.41

٥٤ ـ جمال زهران ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣.

55- Cvetkovich , George , & others , op .cit , p.203.

٥٦ ـ سعد الدين إبراهيم، تجسير الفجوة بين صانعى القرارات والمفكرين العرب، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٨٤، ص ٨ .

٥٧ ـ روبرت د . كانتور ، مرجع سابق ، ص ٤١٨ .

٥٨ ـ المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

٥٩ ـ المرجع السابق ، ص ٤٣٩ .

٦٠ ـ سعد الدين إبراهيم ، تجسير الفجوة بين صانعى القرارات والمفكرين العرب، مرجع سابق ، ص٩

٦١ ـ المرجع السابق ، ص ٩ .

٦٢ ـ أحمد سليم العمرى، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ١٠٠.

63 _ sumpf, Joseph , et Hugues , Michel , op .cit , p .221.

٦٤ ـ ألفت حسن أغا، الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث، دراسة فى مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١، ص ٥١ .

٦٥ ـ دورية المجتمع المدنى، إصدار مركز ابن خلدون، العدد الثالث، مارس ١٩٩٣، ص٣١ .

66 _ Katznelson , Ira, & kesselman, Mark, The politics of power, Harcourt Brace Javanoich , Inc. , New york , 1975. p.24.

67 - I bid ,p.23.

68 - I bid ,p.25.

69 - Kuper , Jissica , (ed.) , op.cit ,p.50

70 - Mann , Michael, (ed.) , op.cit ,p.50

٧١ ـ سعد الدين إبراهيم ، الديمقراطية والتكنولوجيا ، توافق أم تناقض، دورية المجتمع المدنى، إصدار مركز ابن خلدون، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١١ .

72 _ Schaffer, Bernard, & Lamb, Geoff, can Equity be Organized ? unessco press, paris, and Gower puplishing company Limitid, England, 1987, p.7.

٧٣ ـ محمد عبدالله عنان، مرجع سابق، ص ٢٠.

74 _ Rodee, Carlton, c.,op.cit., p.51.

٧٥ ـ محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

76 _ Carter , Jimy, keeping faith : Memoirs of a president , Bantom Book , New york , 1982, p.413

77 _ Johnson, Gerald , w., The presidency , washing ton square press, Inc., New york, 1962, p.22.

٧٨ ـ سلوى شعرواى جمعة ، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينيات ، مرجع سابق ، ص٧٥ .

٧٩ ـ محمد حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومى فى عصر التحديات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٨٤ _ ١٨٥ .

٨٠ ـ توفيق فرج وفيصل السالم ، مقدمة فى طرق البحث فى العلوم الاجتماعية ، معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧٧ و ص ٥٧ .

٨١ ـ محمد على محمد ، طرق البحث الاجتماعى ، دار المعارف الجامعية ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

82 _ Shartle, carroll, L., Executive performance and leader ship, Printice _ Hall, England Cliffs, N.J., 1956, P.126.

83 _ I bid., p.105

٨٤ ـ عبد المنعم جنيد ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

85 - _ Francis , G .James, & Milbourn , Gene , Jr., Human Behavior in the work environment, Goodyear publishing, Company Inc., california, 1980, p.286.

٨٦ ـ حامد عبد السلام زهران ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

٨٧ ـ السيد عليوة ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

٨٨ ـ لويس كامل مليكه، سيكولوجية الجماعات والقيادة، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩ ، ص ٢١٩ .

٨٩ ـ حامد عبد السلام زهران ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

90_ Ebenstien, William , Modern political thought, Holt, Rinehart and Winestton, Inc ., New york , 1960,p.93.

٩١ ـ أحمد عزت راجح ، علم النفس الصناعى، مؤسسة المطبوعات الديثة ، ١٩٦١ ، ص ٢٨٠ .

92- Mintzberg , Henry , power in and wound organization , Print ice _ Hall, Inc., Engle wood cliffs, N.J., 1983, p.544.

٩٣ ـ منصور فهمى ، إدارة القوى البشرية فى الصناعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ . وكذلك لويس كامل مليكه ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

94- Francis , G .James, & Milbourn , Gene , Jr ., op.cit ,p.267

٩٥ ـ قبارى محمد اسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

96- Mann , Michael, ed .) , op.cit ,p.38

97-Kuper, Jissica, (ed) op. cit,. p. 24.98

98- Thio, Alex, op.cit., p. 359.

99- Ebenstien, William, op. cit., p. 354.

١٠٠ ـ السيد عبد الحليم الزيات، كاريزما الزعامة فى التجربة المصرية، بحث فى كتاب : علم الاجتماع وقضايا العالم العربى، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ .

الفصل الثالث

جمال عبدالناصر والقرارات السياسية الكبرى

تمهيد :

١ ـ قرار تأميم شركة قناة السويس ١٩٥٦.

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار.

ب ـ الآثار والنتائج.

٢ ـ قرارات يوليو الاشتراكية ١٩٦١.

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار.

ب ـ تحليل لمضمون القرار.

جـ ـ الآثار والنتائج.

٣ ـ قرار سحب قوات الطوارئ الدولية ١٩٦٧.

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار.

ب ـ تحليل لمضمون القرار.

جـ ـ الآثار والنتائج.

ـ خلاصة وتعقيب.

القرارات السياسية الكبرى

تمهيد:

كانت الفترة التى تولى فيها جمال عبد الناصر حكم مصر بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية فى ٢٢ يونية ١٩٥٦ وحتى وفاته ، فترة مليئة بالأحداث والتغيرات والقرارات السياسية التى أثرت بشكل واضح، وليس فقط علي مصر ، وإنما أيضا على منطقة الشرق الأوسط كلها .. سياسيا واجتماعيا ، واقتصاديا ، وعسكريا . بل لا نغالى إذا قلنا إن ذلك التأثير قد تعدى حدود المنطقة إلى مناطق أخرى فى العالم .. فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوربا .

ويمكن القول إن كثيرا من القرارات السياسية التى أخذها الرئيس عبد الناصر كان لها آثارها وانعكاساتها سلبيا وإيجابيا ، محليا ودوليا ، وعلى المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى والعسكرى .

ومما يجدر الإشارة إليه إن كثيرا من الباحثين والمفكرين والسياسيين والاقتصاديين كانوا يرون أن عبد الناصر فى كثير من قراراته السياسية كان " يقوم برد الفعل أكثر من قيامه بالفعل He

reacted more than he acted. [1] وفى تصـــورى أن ذلك يرجع إلى أن الآخرين هم الذين كان يستفزونه بأفعالهم التى قد تهدد نظام الحكم أو تمس بالضرر قضايا وطنه وأمته العربية. وسوف يتضح ذلك عندما نعرض لثلاثة من قراراته السياسية الهامة الكبرى لما كان لها من دوى هائل وتأثيرات متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية محلياً وعربياً ودولياً. كما حدث فى قرار تأميم شركة قناة السويس وتأثيراته السياسية والاقتصادية والعسكرية والتى أدت إلى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، وكذلك قرارات، يوليو الاشتراكية وتأثيراتها الاجتماعية والتى حولت نظام الحكم إلى النظام الاشتراكى، وقرار سحب قوات الطوارئ الدولية وانعكاساتها التى نعانى منها حتى الآن .

وسوف نعرض لهذه القرارات الهامة من حيث: أسباب وعناصر صنع القرار، تحليل لمضمون القرار ثم آثار ونتائج القرار.

١ ـ قرار تأميم شركة قناة السويس ١٩٥٦

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار

كان مشروع بناء السد العالى حلمًا راود جمال عبد الناصر. وكجزء من برنامجه الإصلاحى، كان عبد الناصر يود بناء سد ضخم ومحطة قوى كهربية على نهر النيل عند أسوان. وسوف يكون المشروع واحدًا من أكبر المشاريع فى العالم، حيث عن طريق الرى سوف يزيد الأرض الزراعية بمقدار الثلث. ولما كانت مصر ينقصها التمويل المالى للمشروع الذى قدرت تكاليفه بحوالى ١,٣ بليون دولار، فقد بحث عبد الناصر عن مساعدات خارجية. وقد أعلنت أمريكا فى ديسمبر ١٩٥٥

مساعدتها المالية بحوالى ٥٦ مليون دولار، كما أعلنت بريطانيا أيضا مساهمتها بحوالى ١٤ مليون دولار (٢) . كذلك أعلن البنك الدولى مساهمته فى تمويل المشروع .

ولكن بعد فترة سحبت الأطراف الثلاثة موافقتها على تمويل المشروع. وكانت الأسباب المعلنة لسحب التمويل، سوء موقف مصر الاقتصادى الذى لا يمكنها من بناء هذا المشروع الضخم بتكاليفه الباهظة، كما أن المشروع يضر بدول أخرى أفريقية هى السودان والحبشة وأوغندا . كما ان «دالاس» وزير الخارجية الأمريكى أعلن أنه استجاب لذلك بسبب الضغوط الواقعة عليه، وخاصة من الكونجرس ، وما ادعى أنه ابتزاز blackmail من عبد الناصر(٣) .

أما الأسباب الخفية، فكانت ترجع إلى أن خطة «دالاس» فى ذلك الوقت كانت تهدف إلى شراء صلح بين مصر وإسرائيل فى مقابل بناء السد العالى. ولكن «دالاس» بدأت حماسته تفتر ويحس بمرارة نحو عبد الناصر بسبب مواقفه من صفقة الأسلحة الروسية، ومعارضته لحلف بغداد، وعدم موافقته على الصلح مع إسرائيل، وكذلك سحب اعترافه فى مايو ١٩٥٦ بنظام «شانج - كاى - شيك - وإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشيوعية (٤).

أمـــا «إيدن Eden» رئيس بريطانيا فقد رأى أن عبدالناصر سبب متاعب بريطانيا فى المنطقة، وأراد أن يوقفه قبل أن يفوض وضع الغرب فى العالم العربى. فى حين أن فرنسا أرادت أن توقف عبد الناصر بسبب مساعدته للثورة الجزائرية بالسلاح (٥).

وقد تلقى عبد الناصر نبأ سحب تمويل مشروع السد العالى بشىء من الأسى والإهانة له شخصيا، ولآمال الشعب المصرى. وقد قرر فى نفسه الرد على ذلك بكل قوة .

وإزاء إحساسه أعلن عبد الناصر قراره بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ التى كانت مملوكة بصفة أساسية لحملة الأسهم من الإنجليز والفرنسيين كما أعلن أن المصريين سوف يديرون القناة . كما وعد بتعويض حملة الأسهم . وأعلن أيضا أنه سوف يبنى السد العالى من دخل القناة .

ومنذ إعلانه قرار تأميم القناة وتحديه للقوى الإمبريالية ، فإن عبد الناصر قد اكتسب تأييدًا ساحقًا من الشعب العربى والدول المعادية للاستعمار (٦) .

ومن الجدير بالذكر أن عبد الناصر قال للسير «أنتونى ناتج A. Nating وزير الدولة البريطانى فى مقابلة معه بعد ذلك، أن قراره بالتأميم لم يكن بسبب غضبه من سحب تمويل مشروع السد العالى أو بسبب الضغط عليه لعقد صلح مع إسرائيل، ولكنه كان هدفه من رد فعله الدراماتيكى بتأميم شركة قناة السويس هو أن يعلن أن مصر لن تدور فى فلك الغرب أو تتحالف معه فى أية أحلاف استعمارية (٧).

خلاصة القول إن عبد الناصر قد اتخذ قراره بتأميم شركة قناة السويس كرد فعل لسحب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولى تمويل مشروع السد العالى ولاستعادة حق مصر فى القناة ولما وقع على أبنائها من ظلم فى حفرها.

ب ـ تحليل لمضمون القرار:

تشير الشواهد على سطح الأحداث يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أن عبد الناصر قد فاجأ المصريين والعالم بقرار تأميم شركة قناة السويس. ولكن الواقع أن مسألة التأميم راودت فكر عبد الناصر منذ عام ١٩٥٤ بعد توقيع اتفاقية الجلاء ، وبعد خروج آخر جندى من جنود الاحتلال البريطانى، ذلك أن التخلص من الشركة الأجنبية التى تدير القناة، عمل كبير وليس قرارًا يصدره بجرة قلم ، فإذا مظالم عشرات السنين تنتهى فى لحظة، وقد ائتمن زعيم الثورة على سره الكبير عدداً قليلاً من الرجال وعلى رأسهم العقل القانونى الوطنى الدكتور حلمى بهجت بدوى (٨).

وقد اتخذ عبدالناصر قرار التأميم ظهر يوم السبت ٢١ يوليو ١٩٥٦ وقام بتكليف المهندس محمود يونس بإعداد وتنفيذ خطة الاستيلاء على مقار الشركة فى القاهرة والإسماعيلية والسويس وبورسعيد، وترك له حرية اختيار من يراه لمساعدته فى ذلك. وكانت كلمة السر لبداية تنفيذ الخطة هى كلمة «دليسبس» التى سوف يجيء ذكرها فى خطابة الذى سيلقيه فى ميدان المنشية بالإسكندرية مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ (٩) .

وقام الرئيس فى صباح الخميس ٢٦ يوليو بتكليف السيد/ محمد أبو نصير وزير التجارة فى ذلك الوقت بإعداد مشروع قانون التأميم الذى سلمه له وهو يتأهب لإلقاء خطابه التاريخى (٩) .

وكان مضمون القرار كما جاء فى الوقائع الرسمية ينص على : ـ

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

وبعد الديباجة كانت مواد القانون كما يلى: -

مادة ١ - تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وينتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وما عليها من التزامات، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليًا على إدراتها، ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الأقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتم دفع التعويض بعد إتمام تسلم الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ - يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة، ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحدد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية، ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى، يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية، وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى آخر

شهر يونية من كل عام. وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية. وتبدأ السنة المالية من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونية ١٩٥٧ .

ويجوز للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحدًا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد به إليه من أعمال.

كما يجوز أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانًا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات.

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب فى معاملاتها مع الغير.

مادة ٣ ـ تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ، ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه. أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

مادة ٤ ـ تحتفظ الهيئة العامة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار فى اداء اعمالهم، ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه من الوجوه أو لأي سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٥ ـ كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة ، وكل مخالفة

لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويكون له قوة القانون . ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١١) .

فى تحليلنا لمضمون هذا القرار نجد أنه نقل ملكية الشركة وتوابعها من مال وحقوق والتزامات وغير ذلك إلى الحكومة المصرية، واعتبرها مشروعًا تجاريًا أسنده إلى وزارة التجارة، وجعل لوزير التجارة الحق فى إصدار القرارات التى تنظم عمل الشركة ماليًا وإداريًا وفنيا، ووضع الرقابة المالية للحساب الختامى للشركة تحت إشراف ديوان المحاسبة ولكنه فى نفس الوقت جعل الشركة مستقلة ذات شخصية اعتبارية لها مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، مما يجعلها ذات أهمية خاصة .

وكان أول مجلس إدارة للشركة بعد التأميم يتكون من مجموعة من الشخصيات متعددة التخصصات والمجالات. «وقد روعى فى تشكيل المجلس وضع أسماء معروفة عالميًا أو تشغل مناصب هامة. وكان هذا التصرف قمة فى الحنكة والبراعة ، فقد كان التصور الواقعى يؤكد أن التأميم قد يؤدى إلى اهتزاز ثقة البعض فى قدرة الإدارة المصرية على تشغيل القناة. وكانت هذه الشخصيات العالمية المرموقة هى الضمان الذى قدمته مصر لدعم ثقة العالم فى الإدارة المصرية ... وقد تولى رئاسة الشركة فى أول مجلس إدارة الدكتور حلمى بهجت بدوى (نائب

رئيس محكمة العدل الدولية) ، وكان نائبه المهندس محمود يونس وسكرتير المجلس المهندس عبد الحميد أبو بكر [١٢]. (والأخيران من الضباط الأحرار)

كذلك تضمن القرار تعويض حملة الأسهم stockholders ، وكان ذلك أمرًا هامًا على المستوى الدولى، حيث يؤكد أن قرار التأميم أو الحكومة المصرية لن تستولى على حقوقهم، وإنما سوف تعوضهم عن ذلك ماليًا. وكان ذلك من العوامل التى خففت من وقع وطأة التأميم على اصحاب الأسهم لأنه يضمن حقوقهم كاملة ، وهذا ما كان يعنيهم بالدرجة الأولى.

كما تضمن القرار عدم فصل أى موظف أو عامل «إذ كان عدد الموظفين الموجودين فى مصر ٨٠٥ موظف مصرى وأجنبى ، أما العمال فكان عددهم ٤٢٠٠ عامل كلهم من المصريين[١٣] . وفى ذلك ضمان لحقوقهم. كذلك تضمن القرار عدم ترك العمل لأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة حتى تسير أعمال المرفق بنظام وإطراد بشكل يضمن استمرار الملاحة وعدم حدوث ارتباك أو فوضى [١٤]. وذلك حتى لا تكون هناك ذريعة للتشهير بمصر فى الأوساط العالمية والمحلية من المعارضين للتأميم. وبالرغم من ذلك قام بعض المرشدين الأجانب بمؤامرة تتضمن التخلى عن العمل فى وقت معين حددوه بمنتصف ليلة ١٤ / ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ بتحريض من الخارج، معتقدين أن ذلك سوف يؤدى إلى ارتباك وفوضى فى مرور السفن عبر القناة ويتخذ من ذلك حجة للتشهير بمصر وعدم قدرتها على إدارة الملاحة فى القناة. ولكن

المؤامرة فشلت، حيث قام المرشدون المصريون واليونانيون رغم قلة عددهم بالعمل المتواصل فى إرشاد السفن عبر القناة حتى تفشل المؤامرة، فقد عبرت ٤٢ سفينة ليلة انسحاب المرشدين الأجانب، لم يعق سيرها عائق ، فهللت مصر وكبرت، وشاركها فرحتها العالم الحر كله (١٥).

كانت الشركة قبل التأميم تمثل نوعًا من الاحتلال أو الاستعمار المقنع، فهى كانت بمثابة دولة داخل الدولة، وكان لها علاقات مشبوهة مع بعض اليهود والإسرائيليين وبعض القوى الاقتصادية العالمية والتى كانت تستخدم القناة أحياناً لأغراض عسكرية وذلك بمرور بعض شاحنات السلاح لإسرائيل، وأحياناً أخرى للتجسس علينا لحساب اسرائيل وبعض القوى الاستعمارية المناهضة للثورة المصرية وتطلعاتها إلى التحرر. وقد جاء قرار التأميم محطمًا لهذه الدولة وقاطعاً لصلة هذه الأطراف المشبوهة ، ولسلامة البلاد العسكرية وامنها الداخلى (١٦).

إن عودة القناة إلى مصر سوف يجعلها تستخدم أموالها فى بناء السد العالى وتدعيم اقتصادها الوطنى، بما يعود بالخير على الشعب ورفع مستوى معيشته لقد كان الهدف هو استرداد حقوق مصر المشروعة وإقناع العالم أن مصر لديها القدرة على استعمال حقوقها وإدارتها لصالح شعبها والشعوب الأخرى التى تستخدم القناة .

لقد كانت شعوب العالم الثالث تتطلع إلى تجربة مصر فى التأميم بكل الأمل والرجاء فى النجاح لكى تحذو حذوها فى تأميم مواردها

الطبيعية وتتخلص من التخلف والتبعية للقوى الأجنبية الاستعمارية، وحتى أن زعيمًا ثوريًا مثل «كاسترو» عندما كان يتابع مع رجاله فى الجبال أخبار الغزو البريطانى الفرنسى على مصر، ومقاومة الشعب المصرى الباسلة، قبل انتصار ثورته، خطب فى رجاله قائلا/ إذ كان فى استطاعة شعب صغير مثل الشعب المصرى التصدى لإمبراطوريتين ولدولة تابعة، أفلا نستطيع نحن أن نتصدى لدكتاتور تابع وهو الجنرال باتيستا (١٧)؟

لقد كان الخطاب الجماعى الاجتماعى والسياسى لعبد الناصر خلال الفترة يتركزحول فكرة التحرر من الاستعمار وأعوانه، واسترداد كافة الحقوق المشروعة والمسلوبة، والتى يمكن بواسطتها إعادة بناء المجتمع المصرى بحيث يسمح للطبقات الاجتماعية الكادحة والتى كانت تعيش على هامش الحياة قبل الثورة، بأن تعيش فى قلب الحياة الاجتماعية وتسترد حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبذلك يتحقق التوازن الاجتماعى بين فئات وطبقات المجتمع.

« لقد توصل جمال عبدالناصر إلى حقيقة كبرى وهى : أن نجاح القرار يرتبط بكفاءة إدارة المرفق. وهكذا ركز اهتمامه فى اختيار رجال التأميم معتبرا أنها العامل الأساسى فى النجاح، ثم أعطى لهؤلاء الرجال سلطة الدولة كلها فى الإدارة والتصرف.. لقد كان عبد الناصر فى ذروة الأزمة يملك مقدرة الاستيعاب الكلى، وهى أهم عناصر القيادة التاريخية (١٨).

إن قرار التأميم، ثم انتصار مصر فى حرب السويس، التى كانت من أهم نتائجه المباشرة، انتصارًا سياسيًا لمصر ولقيادة عبدالناصر، كما

كان قرار التأميم أيضًا إنتصارًا اجتماعيًا حيث وقف الشعب صلبًا ومتماسكًا خلف قائده يسانده ويؤازره محققًا ذروة الضبط والتماسك الاجتماعى. كما كان القرار نقطة البدء فى إعادة بناء المجتمع المصرى، وإعادة صياغة التركيب الطبقى على أسس من العدالة وتذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية فى المجتمع.

جـ - الآثار والنتائج :-

ترتب على قرار التأميم من الآثار والنتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، بلغ تأثيرها على المستوى المحلى والعربى والدولى، ويمكن لنا تلخيص هذه الآثار والنتائج فيما يلى : -

١ - كان أول رد الفعل لقرار التأميم، قيام بريطانيا وفرنسا وأمريكا ببعض الإجراءات الاقتصادية بهدف الضغط على مصر للتراجع عن القرار. وقد تمثل ذلك فى تجميد أرصدة مصر من العملات الصعبة فى بنوك هذه الدول (١٩) .

٢ - أدى تداعى الأحداث إلى أهم نتيجة وأكثرها خطورة وهى شن الحرب على مصر فيما عرف باسم «مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر» والتى قامت بها إنجلترا وفرنسا وإسرائيل وقد أعلن عبد الناصر المقاومة والتف الشعب حوله وسانده فى موقفه. وقد احتلت اسرائيل سيناء. كما احتلت بريطانيا وفرنسا جزءًا كبيرًا من مدينة بورسعيد. وقد اجتمع مجلس الأمن وأعلن قراره بوقف القتال. ودعت أمريكا أيضا إلى وقف القتال بعد أن شعرت أن بريطانيا وفرنسا خدعاها. ولكن القوات الفرنسية والبريطانية استمرت فى عدوانها، ثم

قامت روسيا على لسان «بولجانين Bulganin » بإرسال رسائل إلى «إيدن» و «جى موليه» و «بن جوريون» بوقف القتال وإلا فإن الاتحاد السوفيتى على استعداد لاستخدام قواته لسحق المعتدين وإعادة السلام ، كما هدد بإستعمال القنابل الذرية ضد لندن وباريس إذا لم تنسحب القوات البريطانية والفرنسية من منطقة قناة السويس [٢٠].

ولما شعرت بريطانيا وفرنسا بحرج موقفهما ووقوف العالم كله ضدهما، لم تجدا بدا من التسليم بوقف القتال، ثم اضطرت إلى سحب قواتهما من منطقة القناة وبورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، ثم تلكأت إسرائيل فى الانسحاب من سيناء لرغبتها فى الحصول على بعض الشروط أو الغنائم، ولكنها تحت الضغط والتهديد الأمريكى والعالمى اضطرت إلى الانسحاب نهائيًا من سيناء يوم ٧ مارس ١٩٥٧ [٢١].

و قد ترتب على حرب السويس عام ١٩٥٦ مجموعة من النتائج الهامة نذكر منها :

١ـ استقالة «إيدن» من منصبه يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦، و سقوط وزارة «جى موليه» الفرنسية فى ٢١ مايو ١٩٥٧ [٢٢] .

٢ـ تدهور الجنيه الاسترلينى ولجوء بريطانيا إلى أمريكا للاستدانة ، كما تم توزيع البترول بالبطاقات فى بعض الدول الأوربية [٢٣] .

٣ـ أصبحت بريطانيا وفرنسا دولتان من الدرجة الثانية، ولم يعد لهما سلطان أو سطوة وتركتا مسرح السياسة لدول أكبر منهما [٢٤] .

٤ـ ألغت مصر اتفاقية ١٩٥٤ مع بريطانيا، كما استولت على القاعدة العسكرية فى القناة، ولم تعد مصر ترتبط بانجلترا بأي قيود أو اتفاق[٢٥] .

٥ ـ استغل القادة السوفييت مسألة السويس استغلالا ناجحا لم يسبق له مثيل، حيث بدأت فترة جديدة من الحزم المتزايد تسمع من الكرملين[٢٦]. كما أعلن السوفييت عزمهم على مساعدة مصر فى بناء السد العالى. وقد أدى ذلك إلى توطيد الصداقة بين مصر والاتحاد السوفييتى وحليفاته من الدول الاشتراكية. مما كان أثره فيما بعد فى توجه عبد الناصر السياسى نحو الفكر الاشتراكى[٢٧]. ودخول السوفييت إلى منطقة الشرق الأوسط كقوة مهددة لنفوذ المعسكر الغربى.

٦ـ وقوف الشعب العربى فى مصر وكافة الدول العربية مؤيدا ومساندا لعبد الناصر مما كان له أثره بعد ذلك فى نضوج فكرة القومية العربية كمبدأ أو عقيدة لعبد الناصر دعى الشعوب العربية للالتفاف حولها وترسيخها بينهم .

٧ ـ أصبح تأميم القناة ومعركة السويس نقطة التقاء تجمعت حولها أمانى المصريين فى تدعيم الاستقلال الوطنى وتحقيق التقدم عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكما تجمعت حولها أمانى كثير من الشعوب فى التحرر والاستقلال السياسى والاقتصادى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

٨ـ أدى تأميم القناة إلى قيام الحكومة المصرية بعد حرب السويس بتمصير عدد كبير من الشركات والمؤسسات والبنوك الأجنبية والتى

أصبحت ركيزة أساسية فى تدعيم الاقتصاد الوطنى لصالح الشعب ورفع مستوى معيشته اجتماعيا واقتصاديا .

٩- من تأميم القناة ، ومن حرب السويس، اكتشف الشعب المصرى طاقاته الكامنة ومصادر قوته الحقيقية، وأعاد اكتشاف نفسه كشعب أصيل صاحب حضارة عريقة. لقد كان الشعب هو البطل الحقيقى... ولو تردد لحظة فى هذه الأيام العصيبة أو ضعف لحظة أو إهتز ايمانه، لما كانت هناك جدوى من أى شيء لا من قيادة عبد الناصر، ولا من تضامن بقية الشعوب العربية ، ولا من تعاطف الشعوب الأفريقية والآسيوية، ولا من مواقف الأمم المتحدة ولا من سياسة أمريكا، ولا من الإنذار الروسى (٢٨) .

١٠ ـ لقد خرج عبد الناصر من معركة التأميم وحرب السويس منتصرا وأصبح عالميا ورمزا للسيادة والتحرر. ويقول صلاح منتصر: «ورغم كل ما قيل ضد عبدالناصر، وما سوف يقال، فإن معركة السويس تبقى فى رأيى، التاريخ الذى لا يخترقه الرصاص فى مسيرة جمال عبد الناصر» (٢٩) .

١١ ـ يعبر قرار التأميم عن مدى تأثير التنشئة الاجتماعية والثقافية فى شخصية عبدالناصر فى انتمائه إلى الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ورغبته فى إحداث تغيير فى البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى بالاستفادة من عائد التأميم ، كما يعبر أيضا عن سمات شخصيته الثورية المندفعة وأسلوبه فى صنع القرار الذى يعكس نزعته الفردية فى الانفراد بالقرار بالرغم من ادعاء البعض أنه كان يستشير

بعض المختصين ثم يحتفظ لنفسه بالوقت المناسب لإعلان القرار بحيث يبدو القرار كما لو أنه اتخذه منفردا.

٢ـ قرارات يوليو الاشتراكية ١٩٦١:

أـ أسباب وعناصر صنع القرار:ـ

كان الهدف الثالث من أهداف الثورة هو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم. وكان الهدف هو إقامة عدالة اجتماعية. وقد رأى عبدالناصر بعد تأميم شركة قناة السويس وانتصاره في حرب السويس، أن الفرصة أصبحت مواتية للبدء في تنفيذ هذين الهدفين. «كان النظام الرأسمالي القائم يعني أن معظم المشروعات الصناعية مملوكة للأجانب ، وأن الأراضي والمباني ، ومصادر الثروة الأخرى مملوكة لصفوة وطنية صغيرة ، بينما الغالبية من جماهير الشعب من العمال والفلاحين تعيش في فقر مدقع» (٣٠).

كان لابد من تقليم أظافر الرأسمالية الأجنبية والمصرية حتى تخف قبضتها على نظام الحكم أولا، ومن أجل ذلك وفي عام ١٩٥٧، أصدر عبدالناصر مجموعة من القرارات بتمصير بعض المشروعات التجارية والبنوك البريطانية والفرنسية كإجراء انتقامي ثوري ضد العدوان الثلاثي على مصر، كما قام عبد الناصر أيضا بتأميم أهم مؤسستين ماليتين في مصر وهما : بنك مصر ، والبنك الأهلي. وقد كشف ذلك عن مزيد من الحقائق الخفية الخطيرة بين المستعمرين الأجانب، وأعوانهم وعملائهم من الرأسمالية المصرية (٣١). فقد كان جزءًا كبيرًا

من أرباح الاستثمارات الأجنبية يرحل إلى الخارج دون إعادة استثماره فى مصر بما يزيد من الثروة القومية والقدرة الإنتاجية .

ولكن ما تم من - إجراءات التمصير أو التأميم الجزئى، لم يكن كافيا لإزالة الشعور بالسيطرة الاحتكارية لكبار الرأسماليين المصريين والاجانب، ولم يكن أيضا كافيًا للقضاء على مشاكل المجتمع وتحقيق التنمية ورفع الدخل القومى وإزالة الفوارق بين الطبقات لتحقيق العدالة الاجتماعية . «ولم يكن استمرار الوضع على ما هو عليه مقبولا ... الثوار العسكريون لا يريدون أن يتحولوا إلى حكام فقط.. والقادة الوطنيون الذين حصلوا على تأييد شعبى ساحق فى خطواتهم لا يرتضون أن يقفوا موقف العجز أمام الشعب فى خطواتهم الاجتماعية» (٣٢).

ولم يقف ذلك عقبة فى طريق عبد الناصر - وهو الثورى بطبيعته - وبدأ يدير ثورة جديدة بسرية كاملة ... وبصورة تختلف قليلا عما حدث قبل ٢٣ يوليو (٣٣). وبدأ يعد العدة لقرارات التأميم واستقر رأية عليها. ولقد حدد عبد الناصر أسبابه وأهدافة من قرارات التأميم عندما قال فى خطاب له تمهيدا لذلك «لابد أن نعيد تكوين البناء الاجتماعى كما نريد.. لابد أن نقيم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى كما نريد ، وده يستدعى إن إحنا نؤمم هذه المنشآت التى أستخدمت فى الإستغلال (٣٤) .

تلك كانت أسباب قرارات التأميم والتى تحددت فى القضاء على استغلال الرأسمالية الأجنبية والمصرية وسيطرتها على الحكم، وإقامة

العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة صياغة البناء الاجتماعى للمجتمع على أسس من الاشتراكية.

ب ـ تحليل لمضمون القرار: -

لقد استشار عبد الناصر، فى قرار التأميم ، عددًا من أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد طرح الموضوع عليهم ، ودارت مناقشات، وكانت هناك آراء أخرى بديلة، ولكنها لم تكن كافية لتحقيق الهدف الذى كان يتطلع إليه عبدالناصر وهو تغيير المجتمع وإزالة التناقضات الطبقية فى المجتمع. وقد رتب عبدالناصر مشروعات قوانين التأميم مع عبد المنعم القيسونى وحسن عباس زكى وعزيز صدقى وزراء المالية والاقتصاد والصناعة، وكذلك مع أحمد فؤاد الذى كان رئيسًا لبنك مصر بعد تأميمه وبعد الانتهاء من الدراسة والبحث بطريقة تكاد تكون شبة سرية وفجأه.. وبلا تمهيد... ودون حشد للجماهير أو تعبئة للأفكار أو محاولة لتحريك التنظيم السياسى (الاتحاد القومى) أخذت وسائل الإعلام من الصحف والإذاعة تصدر وتذيع القوانين الجديدة (٣٥) .

وابتداء من يوم ١٩ يوليو ١٩٦١ وحتى يوم ٢٥ منه صدرت قرارات التأميم ، وكان من أهمها (٦٣) :

- قرار بقانون رقم ١١٧ بتأميم ١٤٩ شركة تشمل جميع البنوك وشركات التأمين .

- قرار بقانون رقم ١١٨ باشتراك القطاع العام فى ٩١ شركة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

- قرار بقانون رقم ١٢١ بنقل ملكية منشآت مكابس القطن للدولة .

- قرار بقانون رقم ١٢٧ بجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان .

- قرار بقانون رقم ١١١ بتوزيع الأرباح على المساهمين والعمال.

- قرار بقانونن رقم ١١٤ باشتراك العمال فى مجلس الإدارة.

ونود أن نشير هنا إلى أنه بعد حوالى عام من صدور القرارات، وفى إحتفال عيد العلم عام ١٩٦٢، أعلن عبد الناصر - وهو يوزع الجوائز بهذه المناسبة - أن التعليم سيكون من الآن فصاعدا مجانيًا فى جميع مراحله (٣٧).

وفى تحليلنا لمضمون هذه القرارات نجد أنها كانت تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى وقت واحد .

- فعلى المستوى السياسى كانت ترمى هذه القرارات إلى تحرير الحكم من سيطرة قوى الرأسمالية الأجنبية والمصرية، بحيث يكون القرار السياسى نابعًا من سلطة القائد أو الحاكم الذى يعبر عن مصالح الشعب وتطلعاته، ولبس خاضعًا لسيطرة هذه القوى. لقد كانت مصر فى وقت من الأوقات قبل الثورة تحكم من لندن أو من قصر السفارة البريطانية فى القاهرة .

«إن القرارت الهامة التى كانت تحكم مصر تصنع فى لندن، وليس فى إستامبول أو حتى محليًا فى السفارة البريطانية على ضفاف النيل، أو فى قصر الخديوى الذى كان يقع على بعد كيلو مترين من شرق

القاهرة . لقد كان الوزراء دمى Puppets أو ألعوبة فى أيدى المستشارين الإنجليز (٣٨) .

هكذا لم يرغب عبد الناصر أن تحكم مصر فى عهده . كذلك لا سبيل «لإحداث تغيير فى البناءات الاجتماعية والاقتصادية إلا من خلال الإستحواذ على القوة الفعالة المؤثرة ، بما تنطوى علية هذه العملية - أى عملية الاستحواذ - من حتمية الوصول إلى موضع اتخاذ القرار (٩٣) .

- وعلى المستوى الإجتماعى، فقد لاحظت الثورة منذ قيامها أن المجتمع المصرى ينقسم إلى طبقتين : الطبقة الأولى وهى طبقة الملاك الرأسماليين سواء الأجانب أو المصريين والتى تملك كل وسائل الإنتاج وكانت حوالى ٥ ٪ من الشعب، أما الطبقة الثانية فكانت تمثل ٩٥٪ من مجموع الشعب المصرى، وكانت تعمل بالأجر عند الطبقة الأولى سواء فى الأرض الزراعية أو فى الشركات والمصانع. وقد أرادت الثورة من قرارات التأميم إزاله هذه الفوارق بين الطبقات وإقامة العدالة الاجتماعية التى رأت أنها تتم عن طريق الكفاية والعدل، الكفاية فى الإنتاج ، والعدالة فى التوزيع. ويعبر عن ذلك المعنى عبد الناصر فى خطاب له يوم ٢٢ يوليو ١٩٦٢ حيث يقول : «سنعمل على إزالة الفوارق بين الطبقات .. لما نقول حانزيل الفوارق بين الطبقات معناها إن احنا بنغير البناء السياسى ونغير البناء الاقتصادى ونغير البناء الاجتماعى .. هذه هى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية كما نفهمها .. التى تمثل القضاء على الظلم الاجتماعى وإقامة عدالة اجتماعية» (٤٠).

ـ وعلى المستوى الاقتصادى: كانت قرارات التأميم تهدف إلى نقل ملكية وسائل الإنتاج من القوى الاحتكارية الأجنبية والمصرية إلى ملكية الشعب، فتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان أعطى الفرصة إلى خلق طبقة من صغار الملاك الذين وزعت عليهم الأرض، كما أن اشتراك العمال فى الإدارة والأرباح، أعطى العمال الشعور بأنهم يشاركون فى العمل وصنع القرار، وأنهم يستفيدون من عائد عملهم بما يعود عليهم بالنفع ورفع مستوى معيشتهم. وقد أدت قرارات التأميم إلى تميز النظام السياسى بوجود قطاعين قطاع عام تملك الدولة ٧٥٪ من أدوات إنتاجه، وقطاع خاص يمتلك ٢٥٪ من أدوات الانتاج. وقد صاحب ذلك إدخال نظام تخطيط اقتصادى تسيطر عليه الدولة ، وذلك بقصد زيادة الإنتاج الزراعى والانتاج الصناعى ومضاعفة الدخل القومى مع إتاحة فرص العمل للجميع ... غير أن الأمر الذى يعنينا هو ما ترتب على ذلك من تغيير فى أبنية المجتمع وتيسير عملية الحراك الاجتماعى(٤١).

ويمكن القول إنه منذ صدور قرارات التأميم فى عام ١٩٦١ وحتى وقوع الهزيمة فى يونية ١٩٦٧، وقعت بعض التغييـــرات على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى، حيث تغير بناء القوة أو السلطة بوجود النخبة العسكرية التى تحكم سواء من خلال السلطة التنفيذية التى كان على رأسها قائد الثورة الذى آل إليه صنع القرار السياسى، أو من خلال التنظيم البيروقراطى للدولة ومؤسساتها التى انتقل إليها بعض أفراد النخبة العسكرية تحكمها وتدير شئونها بالأسلوب العسكرى . كما أن القطاع العام بدأ يقوى ويشتد عوده ويؤدى وظيفته

فى دعم الاقتصاد الوطنى بالرغم من وجود بعض أوجه القصور والسلبيات التى شابت تجربته.

كذلك بدأت عملية الحراك الاجتماعى يظهر تأثيرها فى إعادة صياغة البناء الاجتماعى للمجتمع، حيث توارت طبقات إجتماعية، وظهرت طبقات جديدة لعل أهمها ما أطلق عليه علماء الاجتماع «البورجوازية الصغيرة» وهى الطبقة التى استفادت من قرارات التأميم والتى كانت تضم فى معظمها فئات العمال والفلاحين .

ولكن جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لكى يتوقف تيار التغيير إلى حد ما وتوقفت معها خطط التنمية، وتوجه جهد الدولة ومؤسساتها وأفراد المجتمع إلى المجهود الحربى لإزالة آثار العدوان. حتى مات عبد الناصر وترك التركة مثقلة بالهموم والمشكلات لمن جاء بعده فى الحكم.

جـ ـ الآثار والنتائج :ـ

كان لقرارات التأميم بعض الآثار أو الانعكاسات محليًا ودوليًا على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وكان بعضها سلبيًا والبعض الآخر إيجابياً . وسوف نوجز ذلك فيما يلى : ـ

١ ـ وقوع الانفصال ، وقد حدث ذلك بعد شهرين فقط من صدورهذه القرارات وبداية تطبيقها فى كل من مصر وسوريا. ولقد كانت الوحدة بين مصر وسوريا توفر للبورجوازية السورية استقرارًا مناسباً للنمو ومزيد من الربح . وعندما صدرت القرارات الاشتراكية ظهر دور العسكريين المصريين فى دعم الفرصة للبورجوازية لتحقيق

أهدافها. وقد أثبت الانفصال لعبد الناصر أن هناك مسافة طويلة بينه كثائر وبين أن يصبح حاكمًا فى نظام مستقر لا تهدده الانقلابات. كما أثبت الانفصال أيضا أن هذه القرارات كانت بذوراً صالحة ، ولكنها بذرت فى أرض غير ممهدة ، وليس هناك من يرعاها لكى تنمو وتؤتى ثمارها وأهدافها (٤٢) .

٢ ـ تحول فكر عبد الناصر وتوجهه السياسى من الفكر الرأسمالى الليبرالى إلى الفكر الإشتراكى، مما أدى إلى زيادة التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفييتى ومنظومة الدول الاشتراكية، فى نفس الوقت الذى إبتعدت فيه أمريكا والدول الغربية الليبرالية . وكان من نتيجة ذلك بعد سنوات تدبير مؤامرة عدوان يونيو ١٩٦٧ للإيقاع به والقضاء عليه وعلى نظام حكمه .

٣ ـ أدت قرارات يوليو الاشتراكية ، مع غيرها من إجراءات أخرى إلى تبلور تحالف اجتماعى عريض التف حول نظام عبد الناصر. وظل هذا التحالف مؤيداً له ومتماسكاً من خلفه حتى وقوع الهزيمة فى ٥ يونية ١٩٦٧ . وكان هذا التحالف يضم ما سمى باسم قوى الشعب العاملة وهم الفلاحون والعمال المثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية، وكانت كلها تتشكل من أبناء الطبقات الوسطى التى استفادت من هذه القرارات. ولقد فتحت الثورة أمام هذه القوى قنوات الحراك الاجتماعى إلى أعلى من خلال التوسع فى التعليم والتصنيع والخدمات والعماله» (٤٣).

٤ ـ اشتراك العمال والموظفين فى مجالس الإدارة، ومشاركتهم فى الأرباح أدى إلى تحسن المستوى المعيشى لهذه الفئات " وخلق نوع من

التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرصة للقلة على حساب الكثرة، ويسهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات (٤٤) .

٥ ـ تعتبر قرارات يوليو الاشتراكية ثورة فى ميدان العلاقات الإنسانية ، فهى تمثل فلسفة اجتماعية جديدة ، ذلك أن اشتراك العمال فى الإدارة لم يكن قاصرا على مجرد تمثيلهم فى الإدارة ، ولكن ذلك كان يعتبر تغيرا فى وجهة نظر المجتمع نحو العمل. فهذه العلاقات الاجتماعية الجديدة تفتح الباب إلى مزيد من الإنتاج وتوفير الحافز الشخصى ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية ، كما تتطلب التعاون بين كافة العاملين فى المشروع، وبعد أن شعر العامل بأن مجهوده يعود بالفائدة والنفع عليه وعلى مجتمعه (٤٥) .

٦ ـ فتح قرار مجانية التعليم الباب لكل أبناء الشعب لتلقى التعليم حتى أعلى مراحل التعليم الجامعى وما بعده . فزاد عدد المتعلمين من ٢ مليون إلى حوالى ٦ مليون ، وبذلك وضعت الثورة حدا للتشتت والفوضى والتناقض فى تنشئة الأجيال المصرية .. وأهم من ذلك أن هذا النمو الهائل فتح قنوات الحراك الاجتماعى والسيولة الطبقية أمام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا (٤٦) . ويمكن القول إن كثيرًا من هذه الفئات هي التي تتولي السلطة والمسئولية الآن فى كثير من أجهزة ومؤسسات الدولة حتى منصب الوزارة .

٧ ـ أدت قرارات التأميم إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطنى عن طريق خلق قطاع عام يقوم بدوره فى عملية التنمية على أساس

التخطيط المركزى. وقد أدى ذلك إلى سيطرة الدولة واحتكارها لمعظم وسائل الانتاج. وهذا ما أطلق عليه البعض «اصطلاح ديكتاتورية الدولة» حيث دخلت فى كثير من النشاطات الاقتصادية حتى البسيط منها، مما شتت جهدها وصرف أنظارها عن القضايا الاقتصادية الهامة أحيانا.

٨ ـ تولى قيادة الكثير من مشروعات القطاع العام نخبة من العسكريين أو من الذين لا يؤمنون بالفكر الاشتراكى ، أو من الذين لا يحملون فكرًا قياديًا إداريًا وكان من نتيجة ذلك سيطرة روح البيروقراطية المكتبية التى أدت إلى بطء العمل واتخاذ القرار وتحقيق نتائج لا ترتقى إلى مستوى الطموحات التى كانت معقودة عليها أو تحقيق خسارة مالية فى بعض هذه المشروعات .

٩ ـ فى مقابل الفئات أو الطبقات التى أفرزتها هذه القرارات وحظيت بالاستفادة منها، ظهرت فئات أو طبقات أخرى والتى تضررت من هذه القرارات ، ووقفت موقف العداء منها وفى مقدمة هذه الفئات الرأسمالية الكبيرة التى أممت ممتلكاتها وتحولت ملكيتها إلى الشعب وأضيفت إلى القطاع العام [٤٧] .

تلك كانت أهم آثار ونتائج قرارات يوليو الاشتراكية والتى أحدثت الكثير من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مصريًا وعربيًا ودوليًا. ونستطيع القول فى كلمات قليلة، أن هذه القرارات أدت إلى تغير بناء القوة فى المجتمع، بسيطرة العسكريين على إدارة غالبية المشروعات المؤممة بالاضافة إلى سيطرتهم على كثير من مراكز

السلطة التنفيذية. بل إن هذه القرارات والثورة بوجه عام قد أحدثت أيضا تغيرات فى نسق القيم الاجتماعية فى المجتمع، «حيث روجت للقيم التى تعلى من قيمة الدولة والتضحية من أجلها داخليًا وخارجيًا، واعتبار الدولة هى القيمة العليا، كما ثبتت قيم الترشيد، والعقلانية والإنجاز من أجل التصنيع القومى ومحاربة الترف والكماليات والمناداه بقيم الاشتراكية والمساواة والعدل الاجتماعى» (٤٨) .

٣ ـ قرار سحب قوات الطوارئ الدولية ١٩٦٧

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار :ـ

بعد إنتهاء حرب السويس ١٩٥٦، إشترطت إسرائيل لانسحابها من سيناء موافقة مصر على وجود إدارة محايدة فى قطاع غزة، وحرية الملاحة فى مياة خليج العقبة مع وجود قوات طوارئ دولية تحمى مرور السفن ولتمنع مصر مره أخرى من إغلاق خليج العقبة (٤٩) .

وقد وافقت مصر على ذلك تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية ولم يشأ جمال عبد الناصر أن يعاند ويواصل تحدى أمريكا، لأنه وجد فى ذلك على حد تعبيره ـ موقفا غير سياسى ـ وقبل هذا الشرط مرغمًا (٥٠) .

وعندما بدأت الأزمة فى مايو ١٩٦٧، بعد أن علمت مصر بوجود حشود إسرائيليةعلى الحدود السورية للتحرش بها والضغط عليها فى محاولة لإسقاط نظام الحكم السورى ، بدأ موضوع قوات الطوارئ يعود إلى مسرح الأحداث والمناقشات بين القيادة المصرية السياسية والعسكرية .

وكان موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية من خليج العقبة قد استقر عليه عبدالناصر منذ عام ١٩٦٤ بسبب حملات التشهير ضد مصر من بعض القوى العربية والدولية بدعوى أن وجود هذه القوات يمس كرامة مصر وينتقص من سيادتها على أراضيها. ويؤكد ذلك محمد حسنين هيكل بأن التفكير فى سحب هذه القوات قد بدأ عام ١٩٦٤ وأثناء الاستعداد لمؤتمر القمة العربى الثالث فى الدار البيضاء، ثم تجدد مرة أخرى فى أواخر سنة ١٩٦٦ بناء على اقتراح من المشير عامر بسبب حملات التشهير ضد مصر، ثم عاد إلى الظهور مرة ثالثة فى معرض تطمين الملك حسين للتعاون مع خطط القيادة العربية فى ربيع ١٩٦٧ [٥١].

لقد استقر عبد الناصر على قرار سحب قوات الطوارئ الدولية بعد المناقشات والجدل مع القيادة العسكرية والسياسية. ولكن المشكلة كانت تتمثل فى : هل يتم سحب قوات الطوارئ بالكامل من غزة وخليج العقبة أم يكتفى بطلب إخلائها لمواقعها على الحدود المصرية الإسرائيلية وتجميعها فى قطاع غزة ؟ .. «كان رأى عبد الناصر أنه يرى الاكتفاء بسحب قوات الطوارئ من على خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، لأن ذلك الوضع يعطيه ما يريده بالضبط وهو جبهة مفتوحة أمام إسرائيل لنجدة سوريا دون أن يصل الأمر إلى غزة وشرم الشيخ» [٥٢].

«ولكن السكرتير العام للأمم المتحدة قد اضطر عبد الناصر إلى الاختيار بين :لا انسحاب للقوات أو انسحاب كامل لها. وبدون مفاجأة إختار عبد الناصر الأمر الثانى» [٥٣] .

وهكذا كان قرار سحب قوات الطوارئ الدولية، بسبب حملات التشهير ضد مصر وبسبب إيجاد جبهة مفتوحة على الحدود المصرية الإسرائيلية، تسمح بنجدة سوريا إذا حاولت إسرائيل العدوان عليها.

ب ـ تحليل لمضمون القرار :ـ

كلف عبد الناصر وزير الخارجية المصرى بإعداد خطاب يتضمن القرار بسحب قوات الطوارئ الدولية ويبلغ به السكرتير العام للأمم المتحدة ، وكان مضمون الخطاب بالقرار كمايلى : ـ

«إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تتشرف بإخطار سعادتكم أنها قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على أراضى الجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة. وعلى هذا الأساس فإننى أطلب إتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب هذه القوات فى أسرع وقت ممكن (٥٤). »

إن عملية صنع القرار هى استجابة لموقف يشكل مشكلة ، والمواقف التى تحدد صنع القرار بفاعلية قد تأتى إما من خلال النظام نفسه، أو تأتى من خارج النظام أو من البيئة (٥٥). ولقد كان قرار سحب قوات الطوارئ فى حقيقته استجابه أو رد فعل لموقف كان يشكل مشكلة، أمام عبد الناصر، ذات أبعاد سياسية وطنية، وأبعاد عسكرية أو أمنية داخلية. فمن حيث البعد السياسى، كانت حملات التشهير قد زادت فى الآونة الأخيرة ضد مصر وسيادتها، وضد وطنية عبد الناصر وعروبته، لسكوته على بقاء قوات الطوارئ على أرض مصر وخاصة عند خليج العقبة. ومن حيث البعد العسكرى والأمنى، فإن وجود هذه

القوات على الحدود بين مصر وإسرائيل قد يشكل عقبة أمام القوات المصرية فى حالة نجدة سوريا إذا تعرضت لعدوان إسرائيل .

وبالإضافة إلى ما سبق وعلى الطرف الآخر، كانت المواقف الخارجية تتمثل فى موقف الدول الغربية الكبرى وخاصة أمريكا وإنجلترا وفرنسا التى كانت تحكم تصرفاتها وسلوكها تجاه مصر عقدة حرب السويس، وقوة مصر.. التى أكتسبتها من خلال تجربتها الاشتراكية الديمقراطية التى ساعدت على نمو الاقتصاد الوطنى وأزدهاره إلى حد كبير وارتفاع مستوى المعيشة لدى كثير من الفئات الاجتماعية، والتى اكتسبتها من خلال علاقات الصداقة والتعاون من الاتحاد السوفييتى ومنظومة الدول الاشتراكية الأخرى .. هذا إلى جانب مكانه مصر المرموقة بين دول العالم الثالث التى اكتسبتها بسبب مناصرتها لقضاياها ومساعدة حركات التحرر الوطنى فى العالم .

كما أن قرار مصر بسحب قوات الطوارئ ، وإغلاق خليج العقبة اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية أمرا غير قانونى فى حق الملاحة الإسرائلية وعامل تهديد للسلام ، ذلك أن حرية الملاحة والمرور البرىء فى الممرات المائية الدولية منفعة حيوية للمجتمع الدولى(٥٦).

وعلى ذلك، وأمام هذه المواقف ، أصبحت الإدارة الأمريكية - وخاصة الرئيس الأمريكى «جونسون» - فى حاجة إلى التخلص من عبد الناصر وازاحته والقضاء على نظام حكمه لأنه عامل تهديد لمصالح أمريكا فى منطقة الشرق الأوسط . ففى الأيام الأخيرة من سنة ١٩٦٦، كان واضحا أن القرار الأمريكى النهائى هو الخلاص من

ناصر... أو أصطياد «الديك الرومى» حسب التعبير الذى استعمله الرئيس الأمريكى (٥٧) .

هل كان عبد الناصر محقا فى قراره بسحب قوات الطوارئ الدولية؟ يقول الفريق أول محمد فوزى: .. «كان مجرد قرار عاطفى وإعلامى، أكثر منه سياسيًا وعسكريًا، بل كان رد فعل سحب قوات الطوارئ . مزعجا للقوات المسلحة .. (٥٨). ويقول أيضا الفريق كمال حسن على: إنه فعلا منتهى التحدى، ولكن عبد الناصر ولا شك يستند تمام إلى معلومات مؤكدة بأن اسرائيل لن تقوم بضربه، أو أنه يعتمد على قوة عظمى تدافع عنه فلسنا فى أوضاع تسمح لنا بدخول معركة .. (٥٩)» ..

جـ - الآثار والنتائج :-

كانت أهم نتائج قرار سحب قوات الطوارئ الدولية وأخطرها هى وقوع العدوان الإسرائيلى فى ٥ يونية ١٩٦٧ والهزيمة الساحقة خلال ست ساعات واحتلال إسرائيل، وكان حجم الهزيمة يفوق حتى ما توقعه الإسرائيليون أنفسهم . «إن الهزيمة المصرية كانت قبل كل شيء هزيمة القيادة العليا» (٦٠) .

وقد ترتب على هزيمة يونية مجموعة من النتائج أهمها :-

١ - إعلان عبد الناصر تحمله لمسئولية ما حدث، وقرر التنحى عن الحكم. ولكن الشعب رفض الهزيمة، كما رفض فكرة تخلى عبد الناصر عن الحكم فى مظاهرات ٩ ، ١٠ يونية.

٢ ـ كشفت الهزيمة عن البيروقراطية العسكرية التى سيطرت على القيادة العسكرية وأهتمت بمصالحها وتحولت إلى مراكز قوى تضغط على القيادة السياسية وعلى دوائر صنع القرار لصالحها وصالح القوى الأخرى المتحالفة معها، حتى أنها وبعد أيام من الهزيمة حاولت القيام بمؤامرة للاستيلاء على السلطة ، ولكن القيادة السياسية والعسكرية الجديدة تمكنت من دجرها والقبض على أفرادها وانتحار كبيرها «المشير عامر» .

٣ ـ لم تستطع إسرائيل رغم انتصرها العسكرى أن تهزم الإدارة المصرية والعربية ، أو حتى تطويعها من أجل الوصول إلى أهدافها السياسية (٦١)، وتجلى ذلك فى مظاهرات ٩ ، ١٠ يونية.

٤ ـ وقوف الدول العربية إلى جانب مصر وسوريا والأردن فى محنتها ورفضها أيضا للهزيمة من خلال مؤتمر الخرطوم الذى أعلن أنه لا تفاوض ولا سلام مع إسرائيل ولا لتخلى عن حقوق الشعب الفلسطينى (٦٢).

٥ ـ اشتعال المقاومة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وأعلنت قيادة المقاومة الكفاح المسلح لاستعادة حقوقها المشروعة .

٦ ـ أسرع عبد الناصر بعد عودته إلى الحكم وسقوط البيروقراطية العسكرية إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة لإعداد الدولة للحرب وإزالة آثار العدوان .

٧ ـ توقف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوجيه الاقتصاد المصرى إلى إقتصاد حرب لمواجهة آثار الهزيمة . وفى ذلك يقول عبد الناصر : إننا الآن نقوم بتوجيه إقتصادنا ليكون اقتصاد

حرب وليتحمل معركة طويلة ، ولأن عدونا سيستخدم ضدنا كل الأسلحة بجانب ذلك أسلحة الضغط الاقتصادى (٦٣) ».

٨ ـ تركت الهزيمة آثارًا نفسية واجتماعية سيئة على الشعب المصرى بل والعربى كله فالهزيمة كانت بمثابة وصمة عار لحقت بكل مصرى وعربى فى أى مكان ، وتصدعت العلاقات الاجتماعية واهتز البناء الإجتماعى للمجتمع المصرى بتأثير اضرابات الطلبة والعمال عام ١٩٦٨ .

٩ ـ أكدت الدراسات التى أجريت بعد ذلك أن إسرائيل وأمريكا كانتا تهدفان من عدوانهما على مصر والدول العربية تحقيق النتائج التالية:

القضاء على القومية العربية، إسقاط نظم الحكم الثورية فى الوطن العربى، القضاء على القوة العسكرية المصرية، القضاء على الاقتصاد المصرى، فرض الصلح على العرب بالقوة ، إقامة إسرائيل الكبرى (٦٤) ترى هل حققت إسرائيل وأمريكا هذه النتائج أو بعضها بعد مرور كل هذه السنوات على انتهاء العدوان ؟ !..

خلاصة وتعقيب :ـ

تعرفنا خلال هذا الفصل على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية جمال عبدالناصر التى اكتسبها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية . فهو ينتمى إلى أسرة ريفية صعيدية من الطبقة الوسطى، وعايش أفراد هذه الطبقة خلال تنقله مع والده ـ موظف البريد ـ بين مدن مصر المختلفة. اشترك جمال فى المظاهرات ضد

الاحتلال الإنجليزى فى شبابه ليؤكد بذلك انتمائه وحبه لوطنه. وتعلم دروس الوطنية الأولى على يد عمه «خليل» الذى شارك فى ثورة ١٩١٩ وسجن بسبب ذلك. وانخرط جمال فى سلك الجندية وأصبح ضابطا واشترك فى حرب فلسطين ١٩٤٨ فزادته خبرة وحنكة، كما زادته إيمانا وولاء لوطنه، وفى ذات الوقت كرها لنظام الحكم القائم وسيطرة الاحتلال الانجليزى وتعاون بعض المصريين من كبار الاقطاعيين والرأسماليين مع الملك والاستعمار ، فدفعه ذلك إلى تكوين تنظيم الضباط الأحرار ، ليخلص وطنه من فساد الحكم ، وطرد المستعمر الأجنبى ، وتغيير المجتمع لصالح الطبقات الاجتماعية الكادحة التى نشأ وتربى بينهما . وقد حقق ذلك عن طريق الثورة .

وقرأ عبد الناصر كتب التاريخ والسياسة والاقتصاد، كما قرأ سير الشخصيات التاريخية الكبيرة الأجنبية والوطنية وتأثر بكثير منها. وقد أكد الكثير من الشخصيات التى عرفته عن قرب، وكذلك معظم الكتاب والسياسيين الذين كتبوا عنه . ولعل ذلك أبرز دليل على بعض الذين ادعوا أن عبدالناصر لم يقرأ التاريخ من أمثال الكاتب أنيس منصور الذى أدعى ذلك فى كتابه عن عبد الناصر .

ولقد تحددت أهم سمات أو خصائص شخصيته فى صفات مثل الذكاء والقوة والصبروتحمل المشاق ، والقدرة على التنظيم والسرية فى العمل والتدوين وموهبة القيادة أو الزعامة التى توجهت بعد دحر العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ .

ويرى البعض أن من أهم سلبيات عبد الناصر هو وضعه الثورة واستمرارها فى مقابل الديمقراطية أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، وحتى

تجاربه الديمقراطية فى التنظيم السياسى الواحد قد فشلت جميعها واحدة تلو الأخرى وغابت الديمقراطية الحقيقية فى عهده - رغم إنجازاته الأحرى العديدة - لدرجة أن البعض يرجع هزيمة يونيو ١٩٦٧ إلى غياب الديمقراطية.

وفى الواقع إن وضع عبد الناصر استمرارية الثورة فى مقابل الديمقراطية أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، كانت تفرضه الظروف والملابسات فى ذلك الوقت، لأن تقديم الديمقراطية آنذاك كان يعنى تصفية الثورة وعودة الجيش إلى ثكناته وما قد يترتب على ذلك من أضرار قد تلحق بالقائمين بالثورة من قوى متعددة داخلية وخارجية كان يهمها الإطاحة بعبد الناصر شخصيا وبثورته . ثم إن ذلك لم يكن وضعا دائما ، وإنما هو مرحلة حتى تثبت الثورة أركانها ثم تنطلق لتحقيق أهدافها المعلنة والتى كان من بينها إقامة ديمقراطية سليمة. ثم أنه قام بعد ذلك ببعض الإجراءات لتطبيق الديمقراطية من خلال التنظيم السياسى الواحد الذى يضم كل فئات الشعب بعد أن ثبت له فشل الأحزاب السياسية وفسادها فى الحكم. وفى رأيى أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم تكن فقط بسبب غياب الديمقراطية كما ادعى البعض، وإنما كانت بسبب فساد القيادات العسكرية العليا وقلة خبرتها العسكرية وسوء التنظيم والتخطيط. ويؤكد ذلك انتصار أكتوبر ١٩٧٣ الذى تم فى ظل التنظيم السياسى الواحد وهو الاتحاد الاشتراكى ولم تكن المنابر أو الأحزاب السياسية قد أخذت طريقها بعد فى الحياة السياسية المصرية . وإنما جاء الانتصار فى أكتوبر ١٩٧٣ بالتنظيم والتخطيط السليم والسرية فى ذلك . ومع ذلك لا يمكن إعفاء عبد

الناصر من مسئولية الهزيمة باعتباره القائد والزعيم وقد اعترف هو بذلك بكل صراحة وشجاعة فى خطاب التنحى .

وقد عرضنا أيضا لقرارات ثلاثة كبرى فرضتها ضرورات سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية أو أمنية. ما يهمنا فى ذلك هو أسلوبه فى صنع القرار .

لقد كان عبد الناصر يعتمد كثيرا فى قرارته السياسية الكبرى على شخصيته الكاريزمية الملهمة وحب الجماهير له وإيمانها بزعامته مصريًا وعربيًا ودوليًا .

وكان أسلوبه فى صنع القرار يعتمد كثيرا على القراءة التفصيلية الدقيقة لكل ما يصل إليه من بريد ، إضافة إلى حرصه على الاستماع إلى إذاعات العالم المختلفة وقراءة الصحف المصرية والأجنبية ومناقشة الموضوعات المختلفة مع القادة العرب وزواره الأجانب.

كما أنه كان حريصا على تعدد مراكز صنع القرار بأن يطلب من أكثر من جهة دراسة الموضوع الذى هو بصدد اتخاذ قرار فيه مثل التنظيم السياسى والمخابرات ومجلس الوزارة وبعض المختصين المقربين إليه ويثق فيهم ، ثم اعادة الموضوع إليه بعد دراسته لاتخاذ القرار المناسب بشأنه .

باختصار كان عبد الناصر يتخذ القرار، ثم يدفعه إلى أكثر من جهة لدراسته وإبداء رأيها فيه وإعادته إليه، وكان يناقشها أحيانا فى القرار إذا اختلف معهم فيه ، ولكنه كان يصر على رأيه ويعلن تحمله للمسئولية بمفرده. ثم يختار الوقت المناسب لإعلان قراره ، كما لو كان

قد اتخذه فجأة وبطريقة فردية. ويؤكد ذلك القرارات الثلاثة التى عرضنا لها سابقا .

ويعتبر عبدالناصر أول رئيس ينشئ سكرتارية للمعلومات إلى جانبه يصب عندها كل المعلومات والحقائق التى يستند إليها الرئيس بعد ذلك فى صنع القرار.

هوامش الفصل الثالث

1- _ Gold Schmidt, Arthar, Jr., Aconcise History of the Middle east, The American university in Cairo Press, 1983,p .263 .
2 _ Decond , Alexander , Ahistory of American foreign Policy , Volume 11 , charless cribner's Sons , New york, 1978 , p 288 .
3- Ibid,p.288
4- Ibid,p.288
5 _ Golds chmidt, Arthur, Jr., op .cit., p .265 .
6 _ Deconde , Alexander , op .cit., p .265 .
7 _ kadi, Leila; S., Asurvey of American _ Israeli Relations., Palestiene Reseaech center,

٨ ـ محمد صبيح ، أيام وأيام ، مطبعة العالم العربي ، ١٩٦٦ ، ص ٤٨٢ .

٩ ـ عبد الحميد أبو بكر ، قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا ، كتاب أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٢٣ .

١٠ ـ المرجع السابق ، ص ٤٦ .

١١ ـ الوقائع المصرية ، العدد رقم ٦٠ ، الخميس ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، ص ص ١ ـ ٢ .

١٢ ـ عبد الحميد أبو بكر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨ ـ ٤٩ .

١٣ ـ المرجع السابق ، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٦ .

١٤ ـ محمد أبو نصير ، دراسة في كتاب : قناة السويس : حقائق ووثائق ، مجموعة اخترنالك ، العدد

رقم ٢٩ ، بدون تاريخ ، ص ٩٨ .

١٥ ـ عبد الحميد أبو بكر ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

١٦ ـ كمال عبد الحميد، دراسة في كتاب: قناة السويس: حقائق ووثائق، مجموعة إخترنالك ، العدد رقم ٢٩ ، دون تاريخ .

١٧ ـ محمد حسنين هيكل وآخرون ، معركة السويس: ثلاثون عاما، دار الشروق ، ١٩٨٩، ص ٣٦ .

١٨ ـ عبد الحميد أبو بكر ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .

١٩ ـ مصطفي الحكيم ، عبد الناصر قضايا ومواقف ، منشورات جريدة صوت العروبة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ص ٥٣ _ ٥٤ .

20 _ Ambrose, Stephen, E ,Eisenhowar the Prisedent , Volume two , Simonand Schaster , New york , 1984 p.p.367 _ 368.

21 _ KADI , Leila , S. ,OP. CIT., P.P ٩٥ . _ 112 .

٢٢ ـ راندولف تشرشل ، أسرار حرب السويس ، ترجمة عبد المنعم شميس ، دار القاهرة للطباعة ، بدون تاريخ ، ص ٧٣ .

٢٣ ـ المرجع السابق ، ص ٨٢ .

٢٤ ـ محمد عبد القادر حاتم ، العدوان الثلاثي علي مصر ، دار المعارف ، ١٩٥٦ ، ص ١٥٨ .

٢٥ ـ مصطفي صفوت ، مصر المعاصرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٧٥ .

26 _ Mccor mick, James , M., Areader in Areader in American foreign Policy , f.E .peecock Publishers , Inc., Itasca, Illinois, 1986, p.79 .

٢٧ ـ ر . ك. كارنجيا ، كيف نجح عبد الناصر ، تعريب خير حماد ، دار المعارف ١٩٦٥ ، ص ٨٢ .

٢٨ ـ محمد حسنين هيكل وآخرون ، معركة السويس ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

٢٩ ـ صلاح منتصر ، من مقدمة كتاب : قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا ، مرجع سابق ، ص ٨ .

30 _ Golds chmidt, Arthur , Jr., op.cit, p.263.

٣١ ـ ر . ك . كارنجيا ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤ _ ١١٥ .

٣٢ ـ أحمد حمروش ، ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، ص ٥٦٤ .

٣٣ _ المرجع السابق ، ص ٥٦٥ .

٣٤ _ لجنة كتب سياسية ، الثورة الاجتماعية : قوانين يوليو المجيدة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦١ ، ص ٣٠ .

٣٥ _ أحمد حمروس ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦٥ _ ٥٦٧ .

٣٦ _ لجنة كتب سياسية ،مرجع سابق ، ص ص ٥٩ _ ١٠٧ .

٣٧ _ جاك دومال وماري لوروا ، جمال عبد الناصر ، من حصار الفوجة حتي الاستقالة المستحيلة ، ترجمة ريمون نشاطي ، دار الآداب، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ص ١١٨ ـ ١١٩ .

38 _ Goldschmidt, Arthur , Jr., op .cit , p.214 .

٣٩ ـ إسماعيل علي سعد ، مقدمة في علم الإجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .

٤٠ ـ لجنه كتب سياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

٤١ ـ إسماعيل علي سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .

٤٢ ـ أحمد حمروس ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧٠ _ ٥٧١ .

٤٣ ـ سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، دار الشروق ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٠٥ _ ١٠٦ .

٤٤ ـ شبل بدران ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعليم المصري رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية _ جامعة طنطا ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥ .

٤٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٥ .

٤٦ ـ سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢ ـ ١١٤ .

٤٧ ـ عبدالله إمام ، الناصرية ، مطبوعات دار الشعب ، ١٩٧١ ، ص ٣٠٦ .

٤٨ ـ محمد أحمد بيومي ، المجتمع والثقافة والشخصية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٤٥ .

49 _ Kadi, Leila , s ,op.cit , p.p . 106 _ 107 .

٥٠ ـ أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٤٨٧ .

٥١ ـ محمد حسنين هيكل ، الانفجار ١٩٦٧ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٤٥٧ .

٥٢ ـ المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

53 _ Quandt, William,B., Decad of decisions , University of California Press, Los Angelos, 1977, p.41 .

٥٤ _ محمدحسنين هيكل ، الانفجار ١٩٦٧ ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦ .

55 _ Lindzey, Gardner,& Aronson , Elliot , The
Handbook of Social psychology , volume one , London,
1968, p.576 .

56 _ Quandt , William, B. , op .ct. , p.43 .

٥٧ ـ محمد حسنين هيكل ، الانفجار ١٩٦٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ .

٥٨ ـ محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، ٦٧ / ١٩٧٠ ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤ ، ص ٧٧ .

٥٩ ـ كمال حسن علي ، محاربون ومفاوضون ، مراكز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ ، ص ٤٠ .

٦٠ _ جاك دومال ، ماري لوروا ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

٦١ _ محمد فوزي ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

62 _ Quandt , William ,B. ,op .cit , p.65 .

٦٣ ـ محمد فيصل عبد المنعم ، نحن وإسرائيل في معركة المصير ، شركة توزيع أخبار اليوم ، ١٩٦٨ ، ص ١١٥ .

٦٤ ـ المرجع السابق ، ص ١٥ .

الفصل الرابع

أنور السادات والقرارات السياسية الكبري

القرارات السياسية الكبرى.

تمهيد:

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار.

ب ـ تحليل لمضمون القرار.

جـ ـ الآثار والنتائج.

٢ ـ قرار الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤.

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار.

ب ـ تحليل لمضمون القرار.

جـ ـ الآثار والنتائج.

٣ ـ قرار الذهاب إلى إسرائيل ١٩٧٩.

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار.

ب ـ تحليل لمضمون القرار.

جـ ـ الآثار والنتائج.

ـ خلاصة وتعقيب.

القرارات السياسية الكبري

تمهيد:

هناك ثلاثة مواقف عامة تعطى الفاعلية لعملية صنع القرار وهى:

١ ـ الاختلاف بين الآداء والأهداف أو التوقعات expectations.

٢ ـ وجود بعض الأحداث بين التى تخلق فرصًا لتهديد النظام أو جزء منه.

٣ ـ حدوث بعض المواقف المتكررة أو المعادة التى تتطلب الحل أو العلاج ، ولكى تصنع قرارًا لحل مشكلة فى النظام يجب أن يكون هناك عدد من البدائل التى يمكن الاختيار من بينها (١) .

وعندما تولى السادات حكم مصر فى أواخر عام ١٩٧٠ بعد وفاة عبد الناصر ، كانت هناك أحداث تهدد نظام حكمه، ومواقف تتطلب الحل والعلاج ، وأهداف يرغب فى تحقيقها لاستقرار نظام الحكم. وكل ذلك يشكل مجموعة من البدائل، كان عليه الاختيار من بينها لما يكون له الأولوية فى التنفيذ . كانت مصر تعيش فى ظل هزيمة عسكرية قاسية وغير متوقعة، وفى حالة من التردى الاقتصادى

والتمزق النفسى والتصدع الاجتماعى ، هذا بالإضافة إلى خلافاته السياسية مع بعض معارضيه السياسيين، ورغبته فى توطيد دعائم حكمه ضدهم. وكان عليه التخلص منهم للإنفراد بالسلطة وتدعيم النظام . ثم العمل على إزالة آثار الهزيمة سلمًا أو حربًا. وكان عليه أيضاً إعادة الاستقرار والأمن للدولة ولأفراد الشعب. ولتحقيق ذلك كان عليه اتخاذ مجموعة من القرارات السياسية الصعبة .

وسوف نعرض لثلاثة من هذه القرارات التى كان لها آثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، محليًا وعربيًا ودوليًا. وهذه القرارات هى : قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣، قرار الأنفتاح الاقتصادى ١٩٧٤، ثم قرار الذهاب إلى إسرائيل ١٩٧٧ .

١ ـ قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار:ـ

الحرب طبيعة فى الإنسان، ولذلك قد لا تتوقف الحرب بين الدول (٢) وتندلع عندما وحيثما توجد وحدات اجتماعية Social units غير متكاملة أو متساوية فى السيادة Sovereignty يقع الصدام بينها بسبب تعارض مصالحها ومنافعها (٣) .

« إن انتصار ١٩٦٧، قد خلق رؤية جديدة بين صناع القرار الإسرائيلى . فقد امتلكت الدولة حدودًا إستراتيجية مميزة فى هضبة الجولان وعلى نهر الأردن وعلى قناة السويس وسيناء (٣)». وعلى الطرف الآخر شكل ذلك انتقاصًا فى سيادة الدول العربية التى احتلت إسرائيل أجزاء من أراضيها .

وبالنسبة للرئيس السادات كان احتلال إسرائيل لسيناء يشكل عامل ضغط عليه، والتخلص منه هدفًا أوليًا من أولوياته السياسية. وفى

البداية أراد أن يجرب سياسة الحلول السلمية ، فأعلن مبادرته السلمية فى ٤ فبراير ١٩٧١ والتى تقوم على استعداد مصر لتطهير القناة وفتحها للملاحة ، فى مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة إلى منطقة المضايق [٥] ولكن المبادرة لم تلق أية استجابة من إسرائيل أو أمريكا. ثم أراد التقرب من أمريكا فقام بطرد الخبراء السوفييت من مصر فى ٨ يوليو ١٩٧٢، ثم أرسل مستشاره للأمن القومى «حافظ إسماعيل» لعقد اتصالات سرية مع «كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكى، ولكن هذه الاتصالات لم تسفر عن شىء إيجابى وكان ملخص ما قاله كيسنجر لحافظ إسماعيل إنهم للأسف لا يستطيعون مساعدتنا لأننا مهزومون وإسرائيل متفوقة» [٦]

وكان معنى ذلك عند السادات أن أمريكا لن تتحرك فى اتجاه حل المشكلة سلميا «وعندما يأس السادات تماما من أى تحرك أمريكى أو روسى لإنهاء المشكلة، خاصة وقد عقد الطرفان إتفاقا للاسترخاء فى الشرق الأوسط فى أوائل ٧٣ ، وعندما علم أن هذه القضية لن يحركها إلا عمل إيجابى قوى قرر - فى قرارة نفسه - أن تكون الحرب هى هذا العمل الإيجابى [٧] .

وقد تم ذلك فى سرية تامة بالرغم من المستوى التقنى المتقن فى واشنطون للحصول على أية معلومات من إعداد العرب للحرب، إلا أن مصر وسوريا قد استطاعتا تدبير مستوى عالٍ من السرية والخداع، فقد استطاع كل من السادات والأسد أن يحافظا على سرية خطة الهجوم دون أن يعلم بها أحد [٨]. «ففى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وهو يوم الغفران، اليوم المقدس عند اليهود اندلعت الحرب. لقد وقع الهجوم العربى فى آن واحد بعبور القوات المصرية لقناة السويس، وهجوم

القوات السورية على هضبة الجولان، بحيث أخذت رئيسة الوزراء الإسرائيلية «جولدا مائير» على غرة وأصابتها المفاجأة» (٩).

وعلى الجانب الآخر، كان السادات مأخوذاً بما حدث ، وكان مارآه وعاشه طوال يوم ٦أكتوبر أشبه ما يكون بانفجار قنبلة ذرية، وقد كان قراره بالحرب هو الذى فجرها.. وهذه حقيقة لا يملك أحد أن يجادل فيها (١٠) .

والخلاصة إن رفض إسرائيل وأمريكا للحل السلمى، واتفاق أمريكا وروسيا على الاسترخاء العسكرى، وفشل الاتصالات السرية مع كسينجر، والضغط النفسى والاجتماعى، والتردى الاقتصادى، وضرورة تحريك القضية، كل ذلك كان يشكل فى مجموعة عناصر أو أسباب قرار الحرب.

توجيه إستراتيجي من رئيس الجمهورية
والقائد الأعلى للقوات المسلحة

إلى : الفريق أول أحمد إسماعيل علي
وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة

١- بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر ١٩٧٣ وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والاستراتيجي :

قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الإستراتيجية الآتية :

أ- إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار إعتبارا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

ب- تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة من الأفراد والأسلحة والمعدات .

جـ- العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة .

تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية .

أنور السادات
رئيس الجمهورية

٩ رمضان ١٣٩٣ هـ
٥ أكتوبر ١٩٧٣ م

أمر تكليف من الرئيس السادات إلى الفريق
أول أحمد إسماعيل ببدء تحرير الأرض

ب ـ تحليل لمضمون القرار: ـ

فى ٥ مارس ١٩٧٣، أى قبل الحرب بحوالى سبعة شهور، أرسل الرئيس السادات رسالة إلى السيدة «انديرا غاندى» رئيسة وزراء الهند فى ذلك الوقت، حملها إليها الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية آنذاك، شارحًا لها فيها الظروف السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها مصر بسبب الاحتلال الإسرائيلى لسيناء الذى أصبح لا يمكن قبوله، لما يشكله من أعباء نفسية ومادية على الشعب وعلى ميزانية الدولة بدون طائل . كما أن إسرائيل أخذت تغير من معالم الأرض لمواجهة العالم بحالة من الأمر الواقع (١١). كانت هذه الرسالة ومثلها إلى رؤساء دول أخرى بمثابة تمهيد لكسب التأييد والمسانده عندما تقع الحرب لاسترداد الأرض المحتلة .

وفى ٥ أكتوبر أرسل الرئيس السادات إلى وزير الحربية التوجيه الاستراتيجى لقرار الحرب وكان مضمونه ما يلى (١٢) : ـ

١ ـ بناء على التوجيه السياسى والعسكرى الصادر لكم منى فى أكتوبر ١٩٧٣، وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسى والاسترتيجى قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية : ـ

أ ـ إزالة الجمود العسكرى الحالى بكسر وقف إطلاق النار اعتبارًا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

ب ـ تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والأسلحة والمعدات .

جـ ـ العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانات وقدرات القوات المسلحة .

٢ ـ تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية .

كان مضمون القرار يشير فى بنده الأول إلى الظروف السياسية والاستراتيجية السائدة. فعلى الصعيد الداخلى كانت ظروف الهزيمة قد خلفت وراءها آثارًا نفسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية تنبئ بالتردى والانهيار. وخاصة بين أوساط الشباب والطلاب والعمال الذين قامو بالعديد من المظاهرات احتجاجًا على استمرار العدوان واحتلال اسرائيل لجزء عزيز من الوطن. ثم فراغ صبر الجنود والضباط بعد أن أحسوا أنهم قد أتموا إستعداداتهم ليوم الحرب ورد العدوان. ثم خطاب المثقفين إلى الرئيس السادات يعبرون فيه عن حالة القلق والتوتر والتمزق النفسى والاجتماعى التى تسود بين أفراد الشعب وطلبهم من الرئيس وضع حد لهذه الحالة المتردية. وقد أدرك السادات بغريزته أن هذه التوترات المتراكمة يمكن أن تنفجر، إذا لم يستطع السيطرة على ذلك، فقد يؤدى هذا إلى الإحاطة به شخصيًا وكانت الفكرة التى ألحت عليه هى معركة صغيرة يمكن أن تشد القوتين العظميين (١٣).

ثم إن الاقتصاد المصرى بدأ ينكمش، وتدهورت برامج التنمية بسبب توجيه الاقتصاد إلى المجهود الحربي على حساب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما على الصعيد الخارجى، فكانت دول المواجهة العربية يسودها نفس الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، أما

الدول الكبرى، وخاصة أمريكا وروسيا فقد أعلنتا حالة الاسترخاء العسكرى وكان الأمر لا يعنيها الآن، وتراجعت قضية الاحتلال الإسرائيلى للدول العربية الثلاث من أولويات هذه الدول .

إزاء هذه الظروف المختلفة «كان قرار استخدام العامل العسكرى.. وليد اقتناع القيادة السياسية والعسكرية بأننا لن نخرج من هذه الحالة إلا بالقوة المسلحة، كوسيلة أخيرة لإقناع إسرائيل بعدم جدوى مداومة العدوان. أو استمرار احتلال الأراضى العربية بالقوة، أو تجاهل الحقوق المشروعة للعرب الفلسطينيين» (١٤).

ولقد حدد صانع القرار هدفه منه فى إزالة الجمود العسكرى لتحريك القضية وتحرير الأرض على مراحل حسب قدرات الجيش، ثم تكبيد العدو أكبر الخسائر فى الأفراد والأسلحة والمعدات. «إن قرار مصر بالحرب سنة ١٩٧٣، كان يقضى باستعمال كل الوسائل المتاحة لدى الجيش المصرى فى عمل عسكرى لعبور القناة (١٥). وعلى الجانب الآخر «فإن إسرائيل لأول مرة فى حياتها فوجئت بعمل عربى أخذ فى يده زمام المبادأة ، وكان أكبر عون له هو الغرور الإسرائيلى الذى تزايد بعد. سنة ١٩٦٧ . وظلوا إلى آخر لحظة متجمدين عند قناعة أن العرب لا يملكون خيارًا عسكريًا قط (١٦). ومن هنا وفى رأى بعض المفكرين فإن قرار ٦ أكتوبر، إذا قيس بحدود هدفه يعتبر متناسقاً مع كل متطلبات نجاحه (١٧)».

جـ - الآثار والنتائج :

كما أن ظروفًا ومتغيرات سياسية وعسكرية ونفسية واجتماعية واقتصادية قد أدت إلى اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فإنها قد أدت

أيضا إلى آثار ونتائج سياسية وعسكرية ونفسية واجتماعية واقتصادية ويمكن إجمال هذه الآثار والنتائج فيما يلى :ـ

١ ـ قضت على أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يهزم . حيث كان أول عمل قامت به «جولدا مائير» بعد علمها بنشوب الحرب وخسارة الجيش الاسرائيلى ، أن طلبت من الولايات المتحدة أن تقدم كل المساعدات العسكرية اللازمة لإسرائيل (١٨) .

٢ ـ حطمت أسطورة خط بارليف الذى تشدقت إسرائيل كثيرا بأنه لا يمكن اختراقه. «إن اقتحام خط بارليف سنة ١٩٧٣ عمل عسكرى لا يقل فى أهميته عن سقوط خط «ماجينو» الفرنسى سنة ١٩٤٠ (١٩) ».

٣ ـ حطمت نظرية الأمن الإسرائيلى التى تستند إلى الاستيلاء على الأرض والتوسع (٢٠) وكما يقول المشير الجمسى «إن نظرية الامن الإسرئيلى قد انهارت، وكما وصفها جيمس شلزنجر وزير الدفاع الأمريكى .. لقد فشلت نظرية الأمن الإسرئيلى وقد أصبحت هالة الدولة التى لا تقهر موضع التساؤل (٢١).

٤ ـ أصابت الإسرائيليين بصدمة نفسية للمفاجأة. وفى ذلك تقول «جولدا مائير»:... «لم أجد صعوبة فى الكتابة كصعوبة الكتابة عن حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣ـ أى حرب يوم كيبور، ولكنها حدثت، وهى لا تعنينى هنا كموقعة عسكرية ، لأننى أترك ذلك للمختصين ، ولكنها تشكل مصيبة كبرى أو هاجسًا كنت قد عشته وسيبقى دائما فى فكرى» (٢٢).

٥ ـ أثبتت كفاءة الجندى المصرى ، عندما تتوافر له الظروف المادية والمعنوية للأداء العسكرى المميز، وأعادت الثقة إلى الجيش فى نفسه،

وثقة الشعب فى جيشه «كانت سيمفونية رائعة ، واشترك فيها شباب يستحقون التقدير» (٢٣) .

٦ - عززت الوحدة الوطنية وأوقفت من حالة التفكك والانهيار النفسى والاجتماعى، سواء فى مصر أو فى الدول العربية الأخرى، وبدأ المجتمع يسترد توازنه وتماسكه الاجتماعى بعد صدمة الهزيمة فى يونية ١٩٦٧ .

٧ - «إذا ما طرحنا الشعور بعدم الارتياح الذى أحاط بسياسة الوفاق dtente جانبًا، فإن حرب أكتوبر قد طرحت تساؤلا حول مدى استراتيجية نيكسون - كيسنجر فى سياسة الوفاق. كما أن سياسة الأمن الأمريكية قد بات من الضرورى إعادة النظر فيها لتغييرها، لكى تحدث تغييرًا أكثر وضوحًا فى عقيدة أو نظرية الاحتواء Containment (٢٤)

٨ - أوقفت بعض الدول العربية ضخ البترول إلى الدول الغربية المساندة لإسرائيل، وخفضت إنتاجها بنسبة ٥% لمدة شهر حتى تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى تحتلها، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى، كما ارتفعت أسعار البترول بنسبة٥٠ ٪ للبرميل الواحد (٢٥) .

٩ - ويقول مصطفى أمين : «لقد أثبتت حرب أكتوبر نظرية جديدة فى منطقة الشرق الأوسط وهى أن الأحرار ينتصرون والعبيد يستسلمون» (٢٦) .

١٠ - «فى غمرة الانتصار النفسى لحرب أكتوبر، فإنه أصبح من الممكن، أكثر من ذى قبل ، أن يفكر أو يتأمل القادة العرب فى قضية

السلام مع إسرائيل» . كما أن «الصراع العربى الإسرائيلى يمكن أن يحل عن طريق التفاوض ، ويجب أن يعترف الجميع بأن الاستقرار Settlment يتطلب التضحيات التى يجب أن يؤمن بها الجميع» (٢٨) .

١١ - أصبحت حرب أكتوبر إلى حد كبير ومثير للدهشة رمزًا لتقدم العرب فى جهودهم من أجل أن يلحقوا بمقدرة إسرائيل العسكرية والعملية (٢٩) .

١٢ - منذ نهاية حرب أكتوبر ، زادت إسرائيل والدول العربية من سباق التسلح ، حيث حصل كلا الجانبان على أحدث وأعلى الأسلحة المعقدة من مصادر أجنبية متنوعة. ولكن يلاحظ أن إسرائيل وبكل المقاييس أصبحت أعلى تسليحًا اليوم عما كانت عليه عشية حرب أكتوبر، وذلك بفضل المساعدات السخية المالية والعسكرية التى قدمتها لها الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٧٣ (٣٠) .

١٣ - وفيما يتعلق بأثر حرب أكتوبر على شخصية الرئيس السادات، فيقول حافظ إسماعيل مستشاره للأمن القومى «ولا شك أن السادات الذى عرفته فى الأعوام ٧٠ - ١٩٧٣ كان شخصًا مختلفًا عن السادات الذى أفرزته حرب أكتوبر.. فلقد أصبح أكثر ثقة فى النفس واستعداداً للمخاطرة.» (٣١) أما محمد حسنين هيكل فيقول «قبلها كان واحدًا من زعماء العالم العربى مثل غيره كثيرين، وبعدها أصبح نجمًا يلمع فى أفق عال وشاهق (٣٢) »

ومما لا شك فيه ، أن قرار حرب أكتوبر ، كان قرارًا إستراتيجيًا بكل المقاييس ذلك أن «القرار الاستراتيجى يظهر روح المبادرة أو المخاطرة،

ووقتا أطول لتنفيذه» . (٣٣) ومن المفهوم يمكن القول إن قرار حرب أكتوبر أظهر روح المخاطرة والتحدى بالحرب، ليس فقط عند القائد، بل عند جميع القادة والضباط والجنود، ثم مساندة الشعب لهم، وتطويرالحرب وعمليات القتال حسب إمكانات القوات المسلحة من أجل تحرير الأرض ومدى الوقت اللازم لذلك، طبقًا لما جاء فى التوجيه العسكرى الاستراتيجى لقرار الحرب.

ماذا قالوا عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد ربع قرن :-

١ - يقول «هنرى كيسنجر Henry Kissinger » وزير خارجية أمريكا الشهير فى كتابه (أزمة Crisis) فى اليوم التالى لبدء الأزمة والتشاور المكثف مع دوبريين (سفير الاتحاد السوفيتى) وصل إلى واشنطن الطلب الإسرائيلى بخصوص إمدادات عسكرية أمريكية وأن الإسرائيلين أصابهم الفزع ويجب إمدادهم بالأسلحة، وأن العرب إذا انتصروا فإنه سيكون من المستحيل التعاون والتفاوض معهم. ويقول أيضا إن إسرائيل قد انهزمت لولا تدخل أمريكا .

ويقول أيضا فى نهاية كتابه «إن مصر أصبحت المدخل لتحريك الدبلوماسية فى الشرق الأوسط. ولقد دعمت عوامل تقنية أخرى ما لدى مصر أساسا من حجم وتقاليد وثقافة وتأثير وتضحيات قدمتها فى سلسلة من الحروب العربية - الإسرائيلية».

٢ - يقول «إرييل شارون E. Sharon» رئيس وزراء إسرائيل الحالى بعد مرور ثلاثين عاما على حرب أكتوبر ١٩٧٣ لمحرر مجلة «المحارب» الإسرائيلية فى حوار معه عن شعوره عندما كان يسمع استغاثات

الجنود الإسرائيليين اليائسة من داخل الحصون عبر اللاسلكى. قال شارون أنه من خلال الاتصالات بالوحدات والتشكيلات المختلفة أدرك خطورة الموقف خاصة حينما علم أن قادة أحد المواقع قتلوا جميعا... ووصف الوضع بأنه كان صعبا ومؤلما، خاصة حينما كانوا يسمعون نداءات الجنود الإسرائيليين وهم يطلبون العون وإنقاذهم من هجوم القوات المصرية.

ويقول «شارون» أيضا واصفا «جولدا مائير» و«موشى ديان» رئيسة الوزراء الإسرائيلية ووزير الدفاع فى ذلك الوقت على ما يبدو أنهما لم يقدروا الأمر، ولم يستطيعا قراءة الواقع بشكل صحيح، كما أن تقديرات المخابرات أكدت أنه لن يحدث شىء. ثم يعترف بأنهم ـ أى قادة الجيش الإسرائيلى ـ قد أخطئوا حينما اعتقدوا أن المصريين غير قادرين على عبور خط بارليف .

٣ ـ يقول «ديفيد إليعاز David Aliazer» الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة فى الجيش الإسرائيلى فى كتابه بعنوان : حرب يوم الغفران.. اللحظة الحقيقية .. وهو يتحدث إلى رئيس الوزراء جولدا مائير فى اجتماع قبل الحرب بيوم واحد: إن تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية الرئيسية أننا لسنا على عتبة اندلاع حرب، وأعتقد أن هذا هو التقدير الأكثر منطقيا بنظرى. إلا أنه بعد الحرب يقول: إسرائيل استهانت بقدرات مصر وسوريا فكانت الهزيمة.

٤ ـ وتقول «روز مارى هوليس» الخبيرة الاستراتيجية ومديرة برنامج الشرق الأوسط فى المعهد الملكى للشئون الدولية بلندن عندما سُئِلت

عن العوامل التى أدت إلى تحقيق الجيوش العربية للنصر فى حرب السادس من أكتوبر على الجيش الإسرائيلى كان بوصف بأنه لا يقهر: أجابت بأن عوامل النصر أهمها عنصر المفاجأة التامة التى أربكت القيادة العسكرية والسياسية فى إسرائيل، بالإضافة إلى الدقة الشديدة التى نفذ بها الجيش المصرى هجومه ، وكذلك التنسيق الكامل بين مصر وسوريا .

٥ ـ ويقول «جان لوى ديوفور» الخبير العسكرى الفرنسى والمحاضر فى عدد من المعاهد الدراسية بفرنسا . والكولونيل السابق فى الجيش الفرنسى. فى كتابه بعنوان : الأزمات الدولية والذى صدر عام ٢٠٠٠: إن الحرب لم تغير موازين القوى ولكن كان لها تأثير فى تغيير الحالة النفسية : فإن الدروس المستفادة من تلك الحرب هى التأكيد على أنه الانتصار العسكرى فى حد ذاته مسألة نسبية. ففى عام ١٩٦٧ استطاع الإسرائيليون إحراز انتصارًا ساحقًا وألحقوا بالعرب هزيمة كبيرة ، ولكن هذا الانتصار لم يسفر عن شىء. بينما فى عام ١٩٧٣ أحرز المصريون انتصارا محدودا وألحقوا بإسرائيل هزيمة محدودة، ولكنهم حققوا انتصارا إستراتيجيا كبيرا . فعظمة السادات أنه وضع للحرب خطًا استراتيجيًا حقق النصر للجيش المصرى.

٦ _ تقول جريدة «يديعوت أحرونوت» الإسرايلية فى تحقيقات نشرها فى نهاية عام ٢٠٠٣ عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن القيادة الإسرائيلية ارتبكت خلال حرب أكتوبر، وخاصة فى الأيام الأولى سواء القيادة السياسية ممثلة فى جولدا مائير أو القيادة العسكرية ممثلة فى

موشى ديان وزير الدفاع بعدم إصدار أى أوامر إلى القوات الإسرائيلية، وكان ذلك تأكيدا على فقدان الثقة فى جولدا.. وديان.

- مقتبس من جريدة الأهرام الأعداد خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٣ .

٧ - نشرت دورية مختارات إسرائيلية التى يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية نوفمبر ١٩٩٥ ، نقلا عن جريدة هتسوفيه بعددها بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٩٥ فى تحقيق بعنوان : حرب أكتوبر ومسيرات السلام نقتبس بعض ما جاء فيه :

- بل لقد وصل الغرور بالإسرائيليين إلى أن يتصور جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية أن مصر لن تشن الحرب قبل حلول عام ١٩٧٥ . (ص ٣١)

- فقد وصل السادات إلى قناعته بأن الحرب تعد مسألة حيوية للتقدم على درب المسيرة السياسية (ص ٣٢) .

- وحينما واصل الرئيس المصرى أنور السادات خوض غمار هذه الحرب، فقد كان الغرض منها كسر حالة الجمود السياسى والعسكرى ونجح السادات حقا فى تحقيق هذا الهدف (ص ٣١)

- قام المصريون بحملة خداع ذات دقة متناهية، وفشلت المخابرات الإسرائيلية فى المقابل فشلا ذريعا نظرا لتمسكها بفكرة أنه ليس بمقدور الجيش المصرى خوض الحرب. ص (٣٢) .

- لقد كان النجاح العسكرى الضخم الذى أحرزه العرب فى البداية بمثابة مفاجأة استراتيجية وتكتيكية ضخمة . (ص ٣٣)

ـ فإنه لا شك فى أن هذه الحرب كسرت حالة الجمود السياسى وأسفرت عن التوصل إلى اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل (٣٣) .

٢ ـ قرار الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤

أ ـ أسباب وعناصر صنع القرار :ـ

سياسة الانفتاح الاقتصادى Open Door Econimic Policy تعنى فتح الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى للاستفادة من موارده المالية اللازمة للتنمية، وكذلك الاستفادة من تقدم التكنولوجيا الحديثة التى نحتاج إليها فى تحديث المجتمع المصرى وتطوره ودفعه إلى التقدم والنهوض (٣٤).

ومن هنا فإن كثير من الناس «بمجرد أن يذكر الانفتاح، يتبادر إلى الذهن الأفكار الخاصة بالحرية الاقتصادية ، وحرية التجارة، وتخفيف القيود عن الاستثمارات الداخلية والمشتركة، وحتى الاستثمارات الأجنبية» (٣٥) .

ولقد وردت الإشارة لأول مرة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ورقة أكتوبر التى طرحها الرئيس السادات للاستفتاء فى ١٥ مايو ١٩٧٤ . «لقد جعلت ورقة أكتوبر من الانفتاح أحد المهام الرئيسية للمجتمع المصرى فى المرحلة القادمة، وجاء هذا انطلاقاً من تشخيص الدولة لمشكلات مصر الإقتصادية (٣٦) . تلك المشكلات التى ترتبت بشكل أساسى على زيادة الأعباء الاقتصادية التى تحملتها مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما سبقها من حروب أخرى عام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ .

إن نفقات الحرب التى خاضتها مصر منذ حرب ١٩٥٦، وسلبيات سياسة التخطيط المركزى، وبعض السياسات الاقتصادية الخاطئة ، وقله الموارد المالية والإمكانات الإقتصادية الأخرى، وبيروقراطية القطاع العام وتقليص دور القطاع الخاص، بل وهروبه من المساهمة الاقتصادية فى مشروعات انتاجية كبيرة .. كل ذلك مجتمعًا أدى إلى حالة من التردى والانهيار فى الاقتصاد المصرى ، كشفتها ودفعتها إلى السطح وفرضت نفسها بإلحاح بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وكان على صانع القرار السياسى فى مصر أن يواجه هذا الموقف ، بعد دراسة المتغيرات والظروف التى أفرزتها حرب أكتوبر ، وما حققته من نتائح ، وخاصة النتائج الاقتصادية التى كان من أهمها زيادة أسعار البترول والتى أصبحت قضية كبرى فى أواخر عام ١٩٧٤ . (٣٧)

بالإضافة إلى ذلك تحسن العلاقات مع أمريكا بعد اتفاقية فك الاشتباك الأول والثانى.هذا فضلاً عن ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية عالمياً ، مما خلق موقفًا لا يستطيع الاقتصاد المصرى بحالته الراهنة تحمل نتائجه وتبعاته .

وفى تصور صانع القرار كان الحل فى سياسة الانفتاح الاقتصادى مخرجًا من الأزمة والمشاكل الاقتصادية. ولنفسح المجال للرئيس السادات صاحب القرار لكى يجيب بنفسه عن أسبابه فى اتخاذه قرار سياسة الانفتاح من خلال إجابته على سؤال لأحد الصحفيين (٣٨) فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ . «أظننى أوضحت فى أحاديث سابقة أن سنوات الصمود الست كانت قد هبطت بوضعنا الاقتصادى إلى مستوى سيئ

جدا .. وبعد المعركة كان طبيعيًا أن تطفو إلى السطح مشاكل اقتصادية كالتعمير مثلا .. وشعار الانفتاح يهدف بالتحديد إلى مواجهة هذه الظروف . إن العالم كله ينفتح بعضه على البعض.. الاتحاد السوفييتى ينفتح على الغرب ويتفق على قروض بمليارات الدولارات .. ودول عربية بترولية مثل العراق تحصل على قروض من فرنسا واليابان.. فلم لا نتبع السياسة نحن أيضا لنطور اقتصادنا، دون أن يمس ذلك بالطبع استقلالنا ؟ لقد أعلنا ومازلنا نعلن أننا نرحب فى المقام الأول برءوس الأموال العربية .. ولا بأس لدينا فى نفس الوقت من الاستعانه برءوس الأموال الأجنبية وتشجيعها، خاصة فى مشاريع التعمير.. ودائما عدم التفريط فى استقلالنا أو فى خطط التنمية التى نضعها لبلادنا».

وقد تصور الناس فى مصر أن الانفتاح سوف يحل كل مشاكلهم الاقتصادية ويحقق الرخاء لهم ولبلدهم. وفى هذا الصدد يقول الدكتور عبدالهادى والي: «قدمت سياسة الانفتاح إلى المواطن المصرى في شكل براق يوحى بأنها سوف تحقق بالضرورة الرفاهية للجميع، وسوف تهيئ امتلاك واستخدام أحدث ما فى العصر من تكنولوجيا، وأن ذلك سوف يتيح مواجهة مشكلات الريف والمدينة وغيرها من التجمعات السكانية فى مصر» (٣٩).

ب ـ تحليل لمضمون القرار: ـ

صدرت سياسة الانفتاح على أساس قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى أعلن وصار شرعياً والذى يعتبر الصيغة الأساسية لسياسة الانفتاح (٤٠) .

ويعبر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ عن سياسة الانفتاح ، ويدور مضمون هذا القانون فى كثير من مواده حول [٤١]:

- فى المادة الثالثة :

فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل المجالات تقريبًا .

- فى المادة الرابعة :

توظيف رأس المال الأجنبى مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص.

- فى المادة السابعة :

عدم جواز تأميم المشروعات ومصادرتهـا .

- فى المادة التاسعة :

اعتبار الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون شركات قطاع خاص.

- فى المادة السادسة عشر :

إعفاء أرباح الشركات من كثير من أنواع الضرائب لمدة تترواح من خمس سنوات حتى خمس عشره سنة.

كما صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ويدور مضمونه حول فتح الباب على مصراعيه أمام الاستيراد والتصدير للقطاع العام والخاص،

بل والأفـراد أيضـا. ويعنـى ذلك إلغـاء احـتكار الدولة وسـيطرتهـا على التجارة الخارجية (٤٢) .

وفى تحليلنا لقـوانين الانفـتـاح الاقـتـصـادى يتضـح لنا بعض الأمـور الهامة نوجزها فيما يلى :

١ ـ تحـول التوجـه الاجـتمـاعى والاقـتـصـادى والسـيـاسـى للمـجـتمـع المصرى من النظام الاشتراكى إلي النظام الرأسمالى الليبرالى. ومؤدى ذلك إعادة توزيع الثروة بين الأفراد أو الفئات الاجتماعية. وكان معنى ذلك كله ظهور موجة من التضـخم اجتاحت الاقتصـاد المصـرى خـلال حقبة السـادات ، تراوح معدلها مـا بين ٢٠ ، ٣٠ فى المائة سنويا خـلال السبعينيات. وهـذا مـعناه أن إعـادة توزيع الثروة والدخل قد تم لصـالح «الفئـة الميـسـورة» على حـسـاب «الفئة المعـسـورة» والتى تمثل السـواد الأعظم من الشعب (٤٣) .

٢ ـ سـوء توزيع الثروة والدخل ، استفـاد منه طبقة غيـر منتجـة هى طبقة الرأسمالية الطفيلية والتى أطلق عليها «القطط السمان» والتى كانت تشكل ما بيـن ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليونير . (٤٤) وقد باتت هذه الطبقة تعمل من أجل الكسب السـريع من المضـاربة والسـمـسـرة والعـمـولات واستغـلال النفـوذ من خلال شـركات توظيف الأموال. وقد تميـزت هذه الطبـقــة بارتفـاع مـيلهـا إلى نمط الاسـتـهـلاك التـرفى Luxurious Consumption الذى أدى، اقتصـاديًا، إلى تزايد استيراد السلع الكمالية وبالتالى إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات كما أدى، اجتماعيًا، إلى خلق فجوة كبيرة بين التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا

من ناحية، وبين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى، وقد أدى هذا بدوره إلى سعى أبناء هذه الطبقات إلى كسب المال بأى وسيلة وهو الأمر الذى قد يدفع إلى الانحراف والرشوة والفساد وإلى السخط الذى قد يؤدى إلى التطرف. كما أن الإنفاق الترفى أو الاستهلاكى قد امتد أيضا إلى الإنفاق الحكومى (٤٥).

٣ ـ أدى فتح باب الاستيراد والتصدير على مصراعيه إلى نتيجتين هما : تفكيك سيطرة الدولة واحتكارها للتجارة الخارجية. وفتح باب الاستيراد لأى شىء وكل شىء. وبذلك تدفقت على مصر السلع الكمالية أو التى أطلق عليها البعض اصطلاح السلع الاستفزازية وكان مؤدى ذلك استمتاع طبقة معينة بهذه السلع ، وطبقة ثانية تطلعت إلى إقتنائها ولو عن طريق الرشوة والاختلاس، مما ساعد على تفشى الفساد وظهور قيم فاسدة فى المجتمع. وطبقة ثالثة، وهى الأغلبية، لم تستطع الحصول على هذه السلع، فأضمرت فى نفسها الحقد وأوكلت أمرها إلى الله ، لعل الزمن فى يوم ما يمنحها الفرصة لاقتنائها.

وقد أدى ذلك فى نهاية الأمر إلى زيادة الإحباط الفردى والتوتر الاجتماعى لدى كثير من أفراد هذه الطبقة وخاصة الشباب، مما دفع ببعضهم إلى الهجرة لخارجية بحثا عن العمل والمال. ودفع بالبعض الآخر إلى أحضان جماعات التطرف الاجتماعى والسياسى (٤٦) .

٤ ـ كان اهتمام صانع القرار منصبا بدرجة كبيرة على الجانب الاقتصادى من المشكلة دون مراعاة للجوانب السوسيولوجية . وهذا دأب الاقتصاديين وصناع القرار فى خطط التنمية. وفى ذلك يقول

الدكتور عبد الهادى والى. «إن مشكلات التنمية من المنظور الاقتصادى تبدو مختلفة عنها من المنظور الاجتماعى ، ولذلك أسباب كثيرة أهمها اتجاه صانع القرارات فى العالم إلى التشخيص الاقتصادى» (٤٧) ويؤدى ذلك دائما إلى قصور وسلبيات فى خطط التنمية لتركيزها على البعد الاقتصادى على حساب البعد الاجتماعى. واضطرابات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ خير شاهد على ذلك .

٥ ـ إن إعفاء المشروعات الاستثمارية المصرية والعربية والأجنبية من كثير من الضرائب، قد أدى إلى تهريب أرباح هذه المشروعات إلى الخارج فى كثير من الأحيان، مما أدى إلى عدم دوران رأس المال بالزيادة والتدعيم . وكان نتيجة ذلك تعثر خطة التنمية وانخفاض معدلات الدخل القومى. بل أكثر من ذلك، إن بعض هذه المشروعات أعلن أصحابها إفلاسهم وهربوا بأموالهم إلى الخارج عند نهاية فترة الإعفاء الضريبى.

٦ ـ إن قوانين الانفتاح قد فتحت الباب على مصراعيه لتدفق رأس المال الأجنبى، ولما كان رأس المال هذا ، تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات multinational Corporation .. فإن ذلك قد يحمل فى طياته تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصرى. «كما أن هناك خطرًا يتمثل فى تحول القطاع الأجنبى داخل الاقتصاد إلى قطاع ثالث وقائد، ليس بحجمه ولكن بنوعيته ونفوذه ....بحيث يسعى لتكون له الكلمة فى السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وبذلك يتخطى حدود حجمه الذاتى. (٤٨) وتصبح أية تنمية تحدث هى «تنمية تابعة» وبمرور الوقت قد يؤثر ذلك فى الاستقلال السياسى لمصر» (٤٩) .

جـ - الآثار والنتائج :

ترتب على قرار الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى مجموعة من النتائج المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والعسكرية تعدت آثارها إلى خارج حدود الوطن، ويمكن إجمالها فيما يلى : -

١ - كانت قرارات الانفتاح نقطة الارتكاز والتحول بالسياسة الخارجية المصرية من الشرق إلى الغرب. فبقدر ما ابتعد الرئيس السادات عن الاتحاد السوفييتى وتوابعه، بقدر ما اقترب من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها .

٢ - تعميقًا للسياسة الخارجية المصرية بالتقرب إلى الغرب، وخاصة أمريكا قام الرئيس بتعيين بعض العناصر المعروفة بتوجهاتها الليبرالية فى بعض المناصب الهامة. كما قام الرئيس نفسه بالعديد من الزيارات إلى أمريكا، حيث انتهى فى واحدة منها إلى توقيع معاهدة السلام مع مناحم بيجين فى البيت الأبيض فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ فى جو يسوده الفرج relief أكثر من الفرح elation. (٥٠).

٣ - حدث تعديل فى هيكل الاقتصاد المصرى، حيث زادت أهمية قطاعات البترول والسياحة والبنوك على حساب الصناعات التحويلية. كما تغير شكل علاقات الملكية بالتوسع فى القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، والتحول فى العلاقات التجارية من الدول النامية والاشتراكية إلى الدول الرأسمالية (٥١).

٤ - وقع تغير فى البناء الاجتماعى والتركيب الطبقى للمجتمع بتراجع طبقات أو شرائح اجتماعية مثل الموظفين إلى أسفل البناء

الاجتماعى ، وتقدم طبقات أو شرائح اجتماعية جديدة مثل أصحاب المهن والحرف والتجارة إلى قمة الهرم الاجتماعى حيث ظهرت طبقة الرأسمالية الطفيلية Parasitic bourgeoisie تلك الطبقة التى تكونت من المقاولين وتجار اللحوم الفاسدة وسماسرة الأراضى، وأصحاب شركات توظيف الأموال وغيرهم من رجال السوق السوداء. ومن أهم سمات هذه الفئات التى تعمل فى هذا النشاط أنها لا تستقر فى عمل واحد، بل تغير نشاطها باستمرار سعيًا وراء الربح الأسرع ، والأكثر يسرا ، والأقل جهداً. وفى الوقت نفسه تتهرب من كل نشاط منتج طالما أنه يتطلب جهدًا ومثابرة ، ويتحقق عائده بعد فترة طويلة نسبيًا (٥٣).

٥ ـ وصل الانفتاح إلى القرية المصرية والتى تأثرت «بمعدلات التضخم والمغامرات الاقتصادية على المستوى الدولى والقومى، والذى تبدى فى سلسلة موجات الغلا وتكلفة الحياة والحصول على متطلباتها الأساسية (٥٤) وكذلك ظهور مشكلة الاسكان وبروز ظاهرة «التمليك» التى أثقلت كاهل الطبقات الشعبية «والاسكان كما نعلم ليس مشكلة اقتصادية فحسب» ، لكنه نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة... ومن هنا فإن النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى ساد مصر منذ منتصف السبعينات يعتبر أحد المتغيرات الرئيسية فى تفسير هذه المشكلة التى ازدادت حدتها خلال هذه الفترة (٥٥).

٦ ـ أدت سياسة الانفتاح إلى سيادة أو انتشار قيم الثقافة الغربية التى جاءت مع رأس المال الأجنبى، ومع السيارات الغربية الفارهة،

وأفلام الجنس والعنف، ومسلسلات الجريمة والمخدرات، والأثارى.. والتى صدرها إلينا النظام الغربى. وهو ما يعنى فى النهاية طرد الثقافة الوطنية .. «فإذا أردت أن تخلق مستهلكا جيدا ومضمونا للسلع الغربية عليك أن تخلق أولا شخصاً غربى الفكر، وغربى الثقافة» (٥٦).

٧ ـ أدت سياسة الانفتاح على الغرب، إلى قيام الرئيس السادات بتنويع السلاح من أمريكا وروسيا وألمانيا . وأصبحت مصر منذ عام ١٩٧٦ مؤهلة لاشتراك ضباطها العسكريين فى التدريبات العسكرية مع القوات الأمريكية حيث رصدت أمريكا لذلك مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار فى عام ١٩٧٩، وتزيد إلى مليون دولارفى عام ١٩٨٠ (٥٧).

٨ ـ كان زيادة نفوذ طبقة الرأسمالية الطفيلية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا سببًا فى ظهور القلق العام، والتوتر العام ، الذى انتهى بتغيير القيادة السياسية بالقوة. وفى ضوء إدراك القيادة الجديدة لتضافر عوامل القلق ، والعنف ومخاطر ذلك كله، كانت أولى توجهاتها متمثلة فى شعار «طهارة اليد والقلب» ومحاربة الفساد، وقد شهدت الحياة السياسية والقضائية ، سلسلة من المحاكمات التى أوضحت ملامح السلوك الإجرامى والطفيلى لهذه الفئة (٥٨) .

وخلاصة القول، إن نظام الاقتصاد الحر بصفة عامة، وسياسة الانفتاح الاقتصادى التى طبقت فى مصر بصفه خاصة، قد اهتمت بالعوامل الاقتصادية بالدرجة الأولى على حساب العوامل الاجتماعية. وقد أحدث ذلك فجوة فى غير صالح الطبقات الكادحة التى استفادت من النظام الاشتراكى فى عملية التنمية. ومع عدم إمكاننا إنكار أهمية

الجوانب الاقتصادية فى التنمية، إلا أنها ليست بنفس الأهمية التى يجب أن تمنح للجوانب الاجتماعية، ويكفى فى ذلك أنه لكى تنجح البرامج والمشروعات الاقتصادية، فلابد أن نعتمد على متغيرات اجتماعية. (٥٩) وهذا ما تراعيه الآن القيادة السياسية فى عملية الإصلاح الاقتصادى واهتمامها بالبعد الاجتماعى فى عملية الاصلاح.

٣ـ قرار الذهاب إلى إسرائيل ١٩٧٧

أـ أسباب وعناصر القرار:

كان قرار الرئيس السادات بالذهاب إلى إسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧، ذروة المواقف الدرامية على مسرح السياسة فى منطقة الشرق الأوسط منذ نشوب الصراع العربى الاسرائيلى. ولقد كان القرار مفاجأة ومخاطرة. « ومن المهم أن نتذكر أن صنع القرار ، سواء أكانت المخاطرة محسوبة أو غير محسوبة، يمكن أن يكون ، بل يجب أن يكون عقلانياً rational.» (٦٠) فهل كان قرار السادات بزيارة إسرائيل مخاطرة محسوبة أم غير محسوبة؟ وهل كان القرار أيضا يتصف بالعقلانية أم كان عاطفيًا وانفعاليًا. ؟

مهما تكن الإجابة، فإن القرار قد أحدث دويا هائلاً محليًا وعربيًا وعالميًا. وكان الجميع فى دهشة حتى من أقرب المقربين إليه. وكان القرار يمثل بحق أسلوبه فى صنع القرار المعروف بأسم : الصدمة الكهربية . منذ تولى السادات الحكم ، كان تفكيره يميل نحو السلام فى حل مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى، حتى حرب أكتوبر كان الهدف منها تحريك القضية ودفعها إلى سطح الأحداث ، والاهتمام

العالمى وخاصة بالنسبة للقوتيين العظميين . وقد انتهت الحرب بمفاوضات الكيلو (١٠١) التى انتهت بتوقيع اتفاقية فك الاشتباك الأول والثانى. إلا أن أمريكا توقفت عن دورها كوسيط عند هذا الحد حتى تجمدت الأمور بسبب التعنت الإسرائيلى من ناحية، وخروج الرئيس الأمريكى «نيكسون» من الحكم بسبب فضيحة ووترجيت ومجىء الرئيس «فورد» الذى انتهت مدة حكمه دون الوصول إلى حل للقضية. وعادت حالة اللاحرب واللاسلم تخيم على المنطقة مرة أخرى.

وجاءت أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ لتهز نظام حكم السادات وتنقص من غروره وزهوه بإنتصاره النسبى فى حرب أكتوبر. وأخذت الأسعار فى الارتفاع تحت دعوى « الترشيد».

وبدأت سوءات النظام الانفتاحى تظهر، ورائحة الفساد تزكم الأنوف [٦١] وبدأ السادات يحس أن الناس قد نست أمجاده التى حققها فى أكتوبر، وباتوا يرفضون سياسته. وكان عليه أن يعيد التفكير والتأمل لعله يصل إلى قرار أو حل وعلاج .

وعندما تولى الرئيس «كارتر» الحكم فى أمريكا دعى السادات لزيارته. وقداكتشف كلاهما فى هذه الزيارة التى تمت فى إبريل ١٩٧٧ وجود معوقات لعقد مؤتمر جنيف. وبرزت فكرة عقد مؤتمر فى القدس الشرقية لأطراف النزاع تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن هذه الفكرة لم تلق الموافقة [٦٢] ويذكر «كارتر» أن السادات ليس لديه مانع من مفاوضات مباشرة بين المصرين والإسرائيليين بشرط حل القضية الفلسطينية [٦٣] .

ويذكر محمد حسنين هيكل أن «كارتر» راح يسأل السادات هل هو على استعداد لخطوة كبيرة و«شجاعة» أخرى. وكان رد السادات أنه على استعداد، ولكن الأمر يحتاج إلى إعداد عملى ونفسى (٦٤).

ومن أجل ذلك قام السادات بزيارة إلى رومانيا فى شهر أكتوبر ١٩٧٧، وقابل الرئيس الرومانى «شاشيسكو» وعند عودته وفى الطائرة ترسخت فى ذهنه فكرة زيارة القدس. وقد عرض الفكرة على وزير خارجيته «إسماعيل فهمى» الذى رفضها حيث يقول السادات «كان معى فى الطائرة وزير الخارجية فقط الذى لم تستطيع أعصابة تحمل المبادرة فاستقال» (٦٥) .

وفى التاسع من نوفمبر، وقبل أن ينهى السادات خطابه فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب، أعلن استعداده إلى الذهاب إلى آخر العالم من أجل حل القضية، بل إلى الكنيست ومناقشة الإسرائيليين فى طلب مصر من أجل السلام (٦٦).

«فى نوفمبر ١٩٧٧ حول السادات اتجاه السياسة المصرية، ففى خطوة درامية طار إلى القدس لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين ولكى يخطب فى الكنيست وأن يبدأ فى مفاوضات مثيرة من أجل معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل والتى سوف تنهى ثلاثين عامًا من الصراع بين الدولتين. (٦٧) وفى خطابه أمام الكنيست الإسرائيلى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ قال السادات : «جئت إليكم اليوم على قدمين ثابتتين لكى نبنى حياة جديدة ، لكى نقيم السلام» (٦٨).

وهكذا يتضح أن السادات كان يهدف من مبادرته بزيارة القدس إلى نبذ الحرب وإشاعة السلام بين ربوع منطقة الشرق الأوسط، هذا

فضلاً عن إيجاد مخرج للمشاكل والأمور الداخلية التى وقعت فى البلد وأشرنا إليها سابقًا .

ب ـ تحليل لمضمون القرار:

إن صنع القرار الفردى أو الجماعى، يتعلق باكتشاف أو اختيار البدائل المرضية أو الكافية ، وفى الأحوال العادية صنع القرار باكتشاف أو اختيار القرار الأفضل optimal. (٦٩) وعلى ذلك هل كان قرار السادات هو البديل أو القرار الأفضل ؟. لقد كانت البدائل أمامه .. بقاء الوضع على ما هو عليه .. أى حالة اللا حرب واللا سلم أو الاسترخاء، أو الإعداد لحرب أخرى، أو انتظار توحيد كلمة العرب على أمر ما . لم يقبل السادات بحالة اللا حرب واللا سلم، لأنها تعنى إهدار نتائج حرب أكتوبر ، وفيما يتعلق بموقف العرب «لقد فهم السادات تماما أن انتظار توحيد كلمة العرب سوف يطول، وأن ترك القضية العربية رهنا لهذا الحلم جناية على العرب وجناية على مصر فى المقام الأول . فالحالة الاقتصادية فى مصر لا تحتمل الانتظار، والشعب الذى اكتوى بهذه الحروب لابد من مساعدته للتطلع لمستقبل أفضل. وكانت مبادرة السادات فى نوفمبر ١٩٧٧ قرارًا حكيمًا بإنهاء هذه الفترة من الانتظار القاتل» (٧٠) ثم إن محاولات عقد مؤتمر جنيف قد تعثرت ، وعقد مؤتمر فى القدس لم يلق الترحيب والموافقة .

وعلى ذلك، ومن وجهة نظر الرئيس السادات وإدراكه للموقف والمتغيرات والظروف الداخلية والخارجية، بل وتصوره هو نفسه لذاته وللأوضاع المحيطة به محليًا وعربيًا وخارجيًا ، كانت تفترض عليه هذا

الاختيار أو هذا القرار. «إن الزعماء إنما يعملون ما يعملونه باسم دولهم القومية. وهم، فى هذا، غالبا ما يتأثرون فى تكوين تصوراتهم الخاصة عن غيرهم وعن الأوضاع بصورة عامة» (٧١).

كان مضمون القرار هو مناقشة السلام وإحلاله فى المنطقة. ويرجع ذلك إلى عوامل ذاتية لدى الرئيس السادات نفسه فى إقامة السلام بين العرب وإسرائيل بعد أن أدرك أن الحروب لم تحقق السلام ويرجع أيضا إلى عوامل محلية وخارجية ، محلية تمثلت فى حالة القلق وعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى تجلت فى مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، واشتداد المعارضة ضد النتائج التى بدأت تظهر من جراء سياسة الانفتاح الاقتصادى وما أحدثته من فوضى اقتصادية وفساد، وخلل اجتماعى فى التركيب الطبقى للمجتمع. وعوامل خارجية تمثلت فى تلكؤ العرب فى مساعدة مصر اقتصاديا بعد أن امتلآت خزائنهم بالدولارات بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة حرب أكتوبر الذى هو صاحب الفضل فيها. وكذلك سوء العلاقة بينه وبين الاتحاد السوفييتى بسبب موقف السادات العدائى منه وتحوله من النظام الاشتراكى إلى المنهج الرأسمالى الغربى، وفى نفس الوقت، رغبة الرئيس الأمريكى «كارتر» فى حل القضية عن طريق المفاوضات والحلول السلمية. ولقد حاولت الولايات المتحدة أن توازن بين سياستها العسكرية ومبادراتها الدبلوماسية لكى تقدم للدول العربية تصورًا لإنجاز أهدافهم بالطرق السلمية (٧٢).

مما تقدم يمكن القول أن المتغيرات أو العوامل الذاتية لدى الرئيس السادات، والمتغيرات أو العوامل المحلية والخارجية، قد لعبت دورًا

تفاعليًا وتكامليًا فى دفع الرئيس السادات إلى اختيار البديل أو القرار الأفضل لزيارة القدس. ولكن البعض يرى أن المتغيرات أو العوامل المحلية والخارجية ما كانت تستطيع أن تحدث أثرها، لو لم يكن الرئيس السادات نفسه مهيئاً نفسيا وإيديولوجيا وسياسيا لاتخاذ قراره بزيارة القدس. ومع ذلك هناك من يرى «أن هذا التفسير القائم على صيغة التكلفة ـ المنفعة تعتمد أساسًا على تحديد الزعيم بنفسه للموقف، حيث فى مثل هذه الظروف يكون تمسك الزعيم بالخيارات الاكثر تعبيراً عن مشاعره ونظرته الذاتية للأمور مضرًا بتحقيقه لأهدافه السياسية» (٧٣) .

جـ ـ الآثار والنتائج :

أحدث قرار الرئيس بزيارة إسرائيل عددًا من ردود الفعل المتباينة، ومجموعة من الآثار والنتائج على المستوى المحلى والعربى والإقليمى والدولى سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وعسكريًا. ويمكن لنا أن نجمل ذلك فيما يلى :

١ ـ كان الرئيس السادات يهدف من وراء الزيارة إلى كسر الحاجز النفسى بين العرب والإسرائيليين والذى استند إلى الخوف والكراهية والخداع على حد قول الرئيس نفسه فى خطابه أمام الكنسيت الإسرائيلى يوم ٢٠ نوفمبر١٩٧٩ . ويؤكد هذا المعنى أيضا الكاتب الأمريكى «سيت تيلمان» Seth Tillman بقوله: «عندما ذهب الرئيس المصرى أنور السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ كاسراً الحاجز النفسى Psychological barrier بين العرب واليهود الذين لم يفيقوا من

الصدمة من إعلان الزيارة، حيث قال السادات لهم لقد جئت لكى أحطم الحاجز النفسى الذى يشكل فى رأيى ٧٠ ٪ من المشكلة أو الصراع» [٧٤] .

وبالرغم من ذلك، فمن الملاحظ أن الحاجز النفسى لم يتحطم تماما منذ الزيارة وحتى الآن بدليل استمرار احتلال إسرائيل للأراضى العربية وعربدتها فى المنطقة واعتداءاتها اليومية على الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، واغتيالها لعدد من زعماء المقاومة الفلسطينية، وضربها للمفاعل النووى العراقى، وغزو لبنان، ثم موقفها المتشدد فى مباحثات السلام فى مدريد وواشنطن .

٢ ـ انقسم الشعب المصرى بين مؤيد ومعارض للزيارة. فقد أيدها حزب مصر الحاكم وحزب الأحرار الذى يضم الأثرياء والمستفيدين من سياسة الانفتاح على الغرب ونظام الحرية الاقتصادية . كما أيدتها بعض النقابات العمالية والمهنية ، وقطاعات عريضة من الطبقات الشعبية الكادحة فى الريف والحضر حيث تصورت انها بداية الطريق إلى السلام والاستقرار والرخاء والخلاص من الاحتلال [٧٥]. وقد عارض الزيارة حزب العمل وحزب التجمع والأعضاء المستقلين فى مجلس الشعب وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق ونقابة المحامين ، وبعض القوى الإسلامية والتجمعات الدينية، بل وبعض مستشارى الرئيس السادات نفسه ووزير خارجيته الذى استقال من منصبه [٧٦].

٣ ـ وعلى المستوى العربى، تباينت مواقف الدول العربية بين مؤيد ومعارض ومحايد، فقد أيد الزيارة عُمان والسودان والصومال،

وعارضها ما عرف باسم جبهة الصمود والتصدى والتى تضم سوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبى ومنظمة التحرير الفلسطينية، التى اتهمت السادات بالخيانة والعمالة. أما بقية الدول العربية فقد وقفت معظمها موقف الوسط أو الحياد من الزيارة كالسعودية والأردن ودول الخليج (٧٧) .

٤ ـ على المستوى الأفريقى، بدأ كثير من الدول الأفريقية فى مراجعة مواقفها فى ضوء الزيارة وما تسفر عنه ، خاصة وأنها قد قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل خلال حرب أكتوبر.

٥ ـ أما الدول الأوربية وأمريكا فقد رحبت بالزيارة واعتبرتها بداية الحل السلمى للصراع العربى الإسرائيلى. وفى ذلك يقول الرئيس الأمريكى «كارتر» أنه فى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٧ «اتصلت بالرئيس السادات لكى أبلغه تشجيعى وإعجابى. وقد أبلغنى هو أيضا شكره العميق» (٧٨) .

٦ ـ أما الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية فقد عارضوا الزيارة من منطلق أن السادات بذلك قد نفض يده من القضية الفلسطينية ومسألة الاحتلال لأراضى الدول العربية، وأنه يسعى إلى حل منفرد مع إسرائيل بمباركة أمريكا.

٧ ـ أعتبر كثير من السياسيين ومن معارضى الزيارة أن السادات بزيارته للقدس قد اعترف بإسرائيل وبأن القدس عاصمتها .

٨ ـ أدت الزيارة إلى إجراء مباحثات فى فندق «مينا هاوس» بمصر والذى رفضت سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية حضورها،

وحضرتها مصر وإسرائيل تحت رعـاية أمريكا. ولكن هذه المباحثات لم تحقق السـلام المنشود بسبب تعنت إسـرائيل فى موقفـها من الانسـحـاب وحـقـوق الشـعب الفلسطينى، وكـذلـك عـدم حـضـور الـوفـود العـربيـة الأخـرى ويقـال الآن: إن هذه الدول العـربية لو حضـرت مبـاحـثات مينا هاوس لكانت قد حصلت على حقوقها التى تطالب الآن بأقل منها فى مبـاحـثـات السـلام التى بدأت فى مـدريد عـام ١٩٩١ والـتى تجـرى مفاوضاتها حتى الآن فى واشنطن وشرم الشيخ وغيرها من المدن .

٩ ـ كان من نتائج الزيارة، وبعد فشل مباحثات «مينا هاوس» أن قام الرئيس الأمريكى «كارتر» بدعوة كل من السادات وبيجين إلى واشنطن. وبعد مفاوضت مضنية تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد Camp David فـى سيبتمبر ، وبعد ستة أشهر تم توقيع معاهدة السلام Peace Treaty بين المصريين والإسـرائيليين فى مارس ١٩٧٩ (٧٩).هذه المعـاهدة التى قـال عنهـا كـارتـر عند التـوقـيع عليـهـا «يجب ألا نقلل من العـقـبـات obstacles التى واجهتنا ، فلم يكن لدينا أوهام أو خداع illusions، ولكن كـان لدينا الأمـانى والأحـلام والصلوات Prayers ، نـعـم لم يكن هـنـاك خداع» (٨٠) .

١٠ ـ لقد أدت الزيارة، التى أدت بعد ذلك إلى معـاهدة السـلام إلى «إخراج السادات من بين صفوف جيرانه العرب. إلا أن هذا الأمـر كان فرصة لتحقيق سلام شامل فى الشرق الأوسط» (٨١).

تلك كـانت أهم نتـائج قـرار السـادات بالذهـاب إلى إسـرائيل على مختلف الأصعدة والمستويات بهدف إحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك يمكن القـول إن هذا السـلام لم يتـحقق كـامـلاً بين

العرب وإسرائيل منذ الزيارة وحتى الآن. وربما يرجع ذلك إلى موقف إسرائيل المتعنت وممارساتها المتعسفة فى الأراضى المحتلة. وحتى فى مباحثاتها التى تدور الآن مع الدول العربية من أجل تحقيق السلام الغائب .

خلاصة وتعقيب :

ينتمى الرئيس السادات إلى الطبقة الوسطى الريفية. وقد أثرت تنشئته الاجتماعية والثقافية كثيرا فى شخصيته.. حياته فى القرية ثم فى بيت كوبرى القبة ، وفصله من الخدمة فى الجيش واشتغاله ببعض المهن الشاقة، واشتراكه فى بعض التنظيمات السرية والاغتيالات السياسية، وإعجابه ببعض الشخصيات المصرية والأجنبية. كل ذلك أنعكس على سمات شخصيته التى كانت تتسم كثيرا بالدهاء ، أو الذكاء، والخشونة، وقوة الاحتمال، وحب المغامرة والخداع والتخفى والتنكر والسرية. وقد أثر ذلك بدوره فى كثير من أعماله وسلوكه وقراراته. فالخداع والسرية والمفاجأة فى قرار حرب أكتوبر اكتسبها من اشتراكه فى التنظيمات السرية، والتنكر والتخفى أثناء هروبه من السجن والمعتقلات. والصدمة فى قرار زيارة القدس تشبه إلى حد كبير طلقات الرصاص المفاجأة التى أطلقها مع «حسين توفيق» على أمين عثمان كما تشبه فرقعة القنابل التى رمى بها سيارة «مصطفى النحاس» أما قرار الانفتاح ، فكان يعبر عن رغبته فى رغد العيش الذى حرم منه فى طفولته وصباه فى القرية وبيت كوبرى القبة .

كما كانت قرارته أحيانا تعبر عن روح المغامرة التى كانت تنطوى عليها شخصيته من تأثير شخصية زهران وأدهم الشرقاوى وعزيز

المصـــرى ، ومن مـغــامـــراته وتنكره أثناء فـتــرة هروبه من الســجن والمعتقلات .

كان أسلوبه فى صنع القرار يتسم بالفردية والصدمة أو المفاجأة. وقد يرجع ذلك إلى المتغيرات أو الظروف الاجتماعية والثقافية والتى تأثر بها وأثرت فى شخصيته. ويعكس أسلوبه فى صنع القرار رؤيته لذاته كأب للعائلة المصرية التى كان يرددها كثيرا فى خطبه وأحاديثه. وأن يفرض علية ـ كأب ـ أن يرسم ويخطط لهذه العائلة ما يراه هو فى صالحها ومنفعتها.

وبالرغم من أن الســادات كــان يحــيط نفــســه بمجـمــوعــة من المستشارين، إلا أنه لم يكن يستجيب لآرائهم، بل إنه كثيرا ما كان يتخذ العديد من القرارات دون الرجوع إليهم أو بالمخالفة لآرائهم. ويؤكد ذلك الرئيس الأمريكى السابق «نيكسون» بقوله «.. وكثيرا ما كان يتجاهل وزراءه ويتخذ قراراته بنفسه» (٨٢) كما أكد ذلك أيضا الرئيس الأمريكى السابق « كارتر» أثناء محادثات «كامب ديفيد» بأن الرئيس السادات كان يريد أن يتخذ قرار مصر بنفسه، ولم يكن يحب أن يوجد أحد معاونيه معنا . أما «بيجين» فكان لا ينفرد بالقرار، ولكنه كان دائما يطلب الرجوع إلى أعضاء الوفد المرافق له لاستطلاع رأيهم، وإذا اختلفوا، فإنه كان يطلب وقتا للحصول على رأى مجلس الوزراء (٨٣).

وعلى سبيل المقارنة، فإن أسلوب صنع القرار فى النظام الأمريكى يعطى الرئيس حق طلب المشورة من السلطة التنفيذية ومن مستشاريه. فهؤلاء عليهم أن يسدوا المشورة، لا أن يصدروا إليه الأوامر، ذلك أن

الرئيس وحده فى النهاية هو الذى يصدر الأوامر وهوصاحب القرار النهائى(٨٤).

ولم يكن السادات يتجاهل فقط مستشاريه، ولكنه كان أيضا يتجاهل وزراءه والمؤسسات السياسية والدستورية. ويؤكد ذلك «منصور حسن» الذى كان وزيرًا لإعلامه وموضع ثقته حيث يشير إلى أن عملية اتخاذ القرارات كانت تتم على صعيد المستوى الأعلى، أما وظيفة المؤسسات السياسية فكانت قاصرة فقط على تأييد ما يتخذ من قرارات(٨٥). ومع ذلك كثيراً ما كان السادات يردد ديمقراطيته فى صنع القرار، ويدعى أن الشعب يشارك فى صنع القرار، على الرغم من أن الشعب لم يكن سوى مجرد متلق لقراراته أثناء أحاديثه لوسائل الإعلام أو خطبه فى مجلس الشعب. وما كانت المؤسسات والتنظيمات السياسية فى الدولة سوى منفذ للقرارات.

وفى هذا الصدد أيضا يقول «محمد حافظ إسماعيل» مستشاره للأمن القومى لقد اختار السادات أن يكون وحدة «السلطة السياسية العليا فى البلاد، ومن ثم المسئول عن القرارات الجوهرية فى مسائل السياسة العليا والاستراتيجية العسكرية. ولم يكن ذلك يعنى أنه لا يستمع إلى المشورة، أو أنه لا يسعى إليها. فقد وجد فى مجلس الأمن القومى وفى مجلس الوزراء الإطار الذى يناقش فيه بعض قراراته قبيل اتخاذها، إلا أن أياً من المجلسين لم يكن معنيًا «بالتصويت» لإقرار سياسة مستقبله .. فقد ظل السادات هو فى النهاية «صاحب القرار» سلمًا أو حربًا، بينما يوفر المجلسان التعرف على «نبض» الرأى العام والاسهام فى بلورة الخيار الأفضل وتنظيم تنفيذه (٨٦).

لقد كان ذلك كله يؤكد تصور السادات أو رؤيته لذاته كأب أو كبير العائلة المصرية والشخص الأكثر خبرة الذى عليه أن يرعى شئونها ويدير أمورها وما عليها إلا السمع والطاعة وتنفيذ أوامره أو قراراته. ولذلك كثيرا ما كان يردد فى خطبه وأحاديثه كلمات مثل: أبنائى وشعبى، وقواتى المسلحة .

وكانت لغة الخطاب الاجتماعى والسياسى عند الرئيس السادات تتمثل فى عبارات مثل : «السلام الاجتماعى» ، «العائلة المصرية» ، «الرخاء» ، «العلم والإيمان» ، «الديمقراطية والحرية » ، «التقدم التكنولوجى». وقد خلت لغته من ترديد مفهوم «الاشتراكية» و «القومية العربية» التى أرساها عبد الناصر، وخاصة بعد حرب أكتوبر وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. واستبدلها بعبارت «الوطنية المصرية» و «حضارة سبعة آلاف سنة» إشارة إلى الفرعونية.

لقد أثرت حقبة السادات وقراراته إلى حد كبير فى مجرى الحياة المصرية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا بل وعسكريًا أيضا. إلا أنه يمكن القول إنه مازال المجتمع المصرى يعانى من انعكاستها وآثارها حتى الآن.

هـوامش الفصل الرابع

1- Lindzey, Gardner, & Aronson Elliot, op. cit., p.p 578 - 579.

2 - Rakove,Milton, L., (ed) Armsand Foreign Policin the Nuclear Age, oxford university Press, London, 1972, p. 80.

3 - Ibid., p. 80.

4 - Breacher, Michael, The foreign policy system of Israel, oxford university press, London, 1972, p. 356

٥ _ جمال حماد ، من سيناء إلي الجولان ، الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٨ ، ص ١٤ .

٦ _ أنور السادات ، البحث عن الذات ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٨ ، ص ٣٢٣ .

٧ _ كمال حسن علي ، ممارسون ومفاوضون ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣ _ ٤

8- -Quandit , William , B., op .cit., p.169

9- Pratt , Julius , W& others , Ahistory of united states Foreign policy , Pintice _ Hall , Inc , Englewood cliffs , N.J., 1980 , P.497 .

١٠ _ محمد حسنين هيكل ، السلاح والسياسة ، جريدة الأهرام ، العدد بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ٥ .

١١ - موسى صبري ، وثائق حرب أكتوبر ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٤ ص ٩٥ .

١٢ _ محمد عبد الغني الجسمي ، يوميات حرب أكتوبر ، كتاب الحرية ١٩٢٢ ، ص ص ٣٠ _ ٣١ .

١٣ _ محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

١٤ ـ حسن البدري وآخرون ، حرب رمضان : الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٦٠ .

١٥ ـ محمد حسنين هيكل ، أكتوبر ٧٣ ، السلاح والسياسة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

١٦ ـ المرجع السابق ، ص ٥ .

١٧ ـ جميل مصر ، صنع قرار ٦ أكتوبر ، دراسة في كتاب : حرب أكتوبر : دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية ، مكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٤ ، ص ٢٩ .

18 _ Goldschmidt , Arthur , op .cit., p .

١٩ ـ محمد حسنين هيكل ، أكتوبر ٧٣ : السلاح والسياسة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

٢٠ ـ عبد الستار الطويلة ، حرب الساعات الست ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص ٤٦٧ .

٢١ ـ محمد عبد الغني الجسمي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

٢٢ ـ جولدا مائير ، الحقد ، عن كتاب حياتي ، ترجمة منير بهجت حيدر ، وسمية أبو الهيجا ، مكتبة مدبولي ودار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢٩ .

٢٣ ـ كمال حسن علي ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

24 - Litwak, Robert,s. Detente and the Nixon Doctorine Cambridge university Press, Cambridge, 1984,p.p. 166- 167.

25- Golds chmidt, Arthur, op. cit., p. 302

٢٦ ـ مصطفي أمين وآخرون ، وماذا بعد حرب أكتوبر ، دار المعارف ، ١٩٧٤، ص٢٤ .

27 - Tillman, Seth.P., The united States in the Middl, East, Indiana university Press Bloomington. 1982, p.22.

28 - Mccormick, James, M.. op. cit., P.119.

29 - Tillman, Seth,p,. op. cit., p.22.

30 - Mclaurin, R.D.,& Others, Foreign Policy Making in the Middle East, Praeger pulishers, Inc. New york, 1977,p.35.

٣١ ـ محمد حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

٣٢ ـ محمد حسنين هيكل ٧٣ : السلاح والسياسة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

33 -Breacher, Michael, op. cit., p. 374

٣٤ ـ أنور السادات ، ورقة أكتوبر ، هيئة الاستعلامات المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٣٩ .

٣٥ ـ وحيد سيد أحمد خليف ، التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري منذ السبعينات وانعاكستها علي بناء القوة في القرية المصرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ـ جامعة طنطا ، ١٩٩٠ ، ص ٥٥ .

٣٦ ـ جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي ، دراسة في كتاب : الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ _ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٣٦٤ .

37 - Quandt, William, B., op. cit., p. 258

٣٨ _ عبد الستار الطويلة ، حرب الساعات الست ، مرجع سابق ، ص ٤٦٤ .

٣٩ _ عبد الهادي محمد والي ، التنمية : مدخل لدراسة المفهومات الساسية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ، ص ٢٣٧ .

40- vatikiotis, P.J., op. cit., p. 429.

٤١ _ جودة عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦٧ _ ٣٦٨ .

٤٢ _ عبد الهادي محمد والي ، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ ، ص ٥٩ .

٤٣ ـ سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

٤٤ ـ محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

٤٥ ـ سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ،

٤٦ ـ المرجع السابق ، ص ٨٧ .

٤٧ ـ عبد الهادي والي ، التنمية والتخلف في المجتمع المصري : دراسة اجتماعية في محافظة الاسكندرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ص ٩١ _ ٩٢ .

٤٨ ـ عبد الهادي محمد والي ، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٤٩ ـ جودة عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ .

50 - Tillman, Seth.,op.cit.,p.32

٥١ ـ جودة عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ٣٩٢ .

52 - Eilts, Herman, Fr,. Reviewed on: Robert Springborg, Mubarak's Egypt: fragmentation of the Political order, Amerivan Arab affairs, U.S.A., 1988,p.94.

٥٣ ـ عبد الهادي محمد والي ، التنمية : مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٨ _ ٢٤٩ .

٥٤ _ وحيد سيد أحمد خليف ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

٥٥ _ عبد الهادي محمد والي ، الانفتاح الاقتصادي بين النظري والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

٥٦ ـ جلال أمين ، بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي ، دراسة في كتاب : الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٤٢١ .

57 - Congressional Quarterly , Egyptian _ Israli Peace Treaty Broadens U S, Commitments , Published by. Congressional Quarterly , Inc Washington , 1980 , p.37.

٥٨ ـ عبد الهادي محمد والي ، التنمية : مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

٥٩ ـ عبد الهادي محمد والي، التنمية والتخلف في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

60 -Hiamann Theo , & Others , Management , Houghton Mifflin Company , Boston , 1982 , p. 58

٦١ ـ عبد الستار الطويلة ، السادات الذي عرفته ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

62 - Carter Jimmy, op. cit., p. 296.

63 - I bid., p. 283

٦٤ ـ محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

٦٥ ـ أنور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ .

66 - Gold Schmidt , Arthur , op. cit., 313.

67 - Deutch , Karl Others . Government : Politics of Industrialized and developing Comparative Nations , Houghton Miffl1n Company , Boston , 1981, p. 404.

٦٨ ـ أنور السادات ، خطابه أمام الكنيست ، مصلحة الاستعلامات .

69 - Haimann, Thei , & Others , op. cit., p. 62.

٧٠ ـ كمال حسن علي ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

٧١ ـ سلوي شعرواي جمعة ، الدبلوماسية في عقد السبعينات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٦٧ .

72 - Quandt William, B., op. cit., p. 289

٧٣ـ سلوي شعرواي جمعة ، الدبلوماسية في عقد السبعينات ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

74 - Tillman , Seth,p., op. cit., p. I.

٧٥ ـ عبد الستار الطويلة ، السادات الذي عرفته ، مرجع سابق ـ ص ١٠٨ .

٧٦ ـ جمال علي زهران ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

٧٧ ـ وليم ب . كوانت ، كامب ديفيد بعد عشر سنوات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٩ ، ص ١٥١ .

78 - carter , Jimmy, op. cit., p. 297.

79 - Tillman, Seth,p., op. cit., p. p. 1 - 2.

80 - Congressional Quarterly, op. cit., p. 35.

81 - Ibid., p. 34.

٨٢ ـ محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

83 _ Carter , Jimmy , op. cit., 413.

84 - Johnson , Gerald , WThe Presidency , Washington Square Press Inc New york, 1962, p.22

٨٥ ـ سلوي شعراوي جمعة ، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

٨٦ ـ محمد حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

تمهيد:

أ ـ بالنسبة لللنموذج رقم (١) الرئيس عبدالناصر.

ب ـ بالنسبة للنموذج رقم (٢) الرئيس السادات.

تعقيب ـ

نتائج الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

تمهيد:

تحقيقا للاتساق والترابط فى عرض الموضوعات، عرضنا جزءًا من الدراسة الميدانية فى الفصل الثانى (الموضوع رقم ٩ بعنوان أسلوب عبد الناصر والسادات فى صنع القرار السياسى) والخاص بسؤال أفراد البحث عن أسلوب كل من الرئيس عبد الناصر والسادات فى صنع القرار السياسى وإجابة أفراد البحث عن ذلك .

ثم استعرضنا مجموعة أفراد البحث التى تم اختيارها لإجراء استمارة دليل المقابلة الشخصية معهم وأسباب اختيارهم لإجراء المقابلة معهم .

وكان ذلك لسببين الأول هو أن عرض أسلوب عبد الناصر والسادات فى صنع القرار السياسى هو ذلك الفصل الثالث الخاص بأسلوب كل منهما فى صنع القرار والثانى هو التعرف مباشرة على أسماء أفراد البحث الذين استطلعت رأيهم فى أسلوب كل من الرئيسين فى صنع القرار السياسى من خلال أسئلة الاستمارة ال ٢٦ سؤال .

واستكمالاً فى عرض الدراسة الميدانية من خلال أسئلة استمارة دليل المقابلة الشخصية والتى اشتملت على ٢٦ سؤالاً . فإننا نعرض الآن لإجابات أفراد البحث عن بقية أسئلة استمارة دليل المقابلة الشخصية مع تحليل هذه الإجابات ، ومع ملاحظة أننا قد دمجنا بعض الأسئلة فى بعضها إما للتشابه أو للتكامل فى المعنى والاختصار فى الاستنتاجات .

مع العلم أننا سوف نعرض لمضمون الأسئلة الستة وعشرين فى الموضوع رقم (ج) وهو الخاص بالمؤشرات الموجزة لنتائج دليل المقابلة الشخصية والتى تعبر عن رأى غالبية أفراد البحث. مع حذف السؤال الخاص كأسلوب كل رئيس فى صنع القرار السياسى وبهذا تكون الصورة قد اكتملت فى عرض مجمل الدراسة الميدانية فى نهاية الدراسة أو الكتاب .

أ ـ بالنسبة للنموذج رقم (١) والخاص بالرئيس عبد الناصر :

١ ـ اتفق معظم أفراد البحث على أنه ينتمى إلى الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصغيرة.

وقال واحد فقط أنه ينتمى إلى الطبقة الدنيا . كما اتفقوا أيضا على أنه حصل على دراسات كلية أركان الحرب وهى تعادل ماجستير العلوم العسكرية ، وأنه لم يفد فى بعثات تدريبية عسكرية فى الخارج .

٢ ـ اتفق غالبية أفراد البحث على أنه قرأ فى التاريخ والسياسة والاقتصاد وخاصة الاقتصاد

الاشتـراكى وأنه كـان مـغـرمًا بقـراءة الصـحف والمجلات المصـرية والعربية والأجنبية وتراجم بعض الزعمـاء والمشاهير وتاريخ الثورات العالميـة . وأنه كـان يجيـد اللغـة الإنجليـزية ويرجع ذلك إلى قـراءاته لبعض الصحف والكتب الأجنبيـة ومقابلة عدد كبيـر من الأجانب الذين يتحدثون بهذه اللغة .

٣ ـ اتفق معظم أفراد العينـة على أن الشخصيات التى تأثـر بهـا هـى : هتلر، أتاتورك، نابليـون، ميكيافللى ، نهـرو ، تيتو ، ماوتس تونج، شواين لاى ، منتجمرى ، عزيز المصرى ، أحمد حسين ، لطفى السيد ، توفيق الحكيم .

٤ ـ معظم أفراد البحث اتفـقـوا على أنه التحق أو كـان على صلة ببـعـض الأحـزاب أو التنظيمـات السيـاسـية قبل الثـورة مثل الإخوان المسلمين ، ومصـر الفتاة ، وتنظيم حدتو الشيوعى .

٥ ـ إتفق غـالبـيـة أفـراد البـحث على أن ايديولوجيتـه أو توجـهـه السيـاسـى قبل الثورة كـان يدور حول إيمـانه بالأفكار الوطنيـة التى تخـدم مـصـالح وطنه ، ثم تطـور بعـد الثـورة إلى إقنـاعـه بالفكر الاشتـراكى الذى يهتم بتقـريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالـة الاجتماعيـة.

وقال البعض إنه بعد الثورة ازداد توجهه نحو فكرة القومية العربية . وقال بعض آخر إنه تأرجح بين اليمين واليسار وانتهى إلى أن صنع لنفسه فكـرًا سياسيًا يمكن أن نطلق عليه الفكر الناصرى . وقد أجاب البعض بأنه لم يكن له إيديولوجية أو توجه سياسى قبل الثورة.

٦ ـ أما عن ملامح وسمات شخصيته فقد تركزت الإجابات فى معظمها حول سمات إيجابية مثل : الجدية ، الاستقامة الخلقية ، قوة الشخصية والقدرة على التأثير فى الآخرين، التوازن والثقة فى النفس ، نظافة اليد والنزاهة الشخصية ، الذكاء ، القدرة على المناورة . كما تركزت بعض الإجابات حول سمات سلبيبة مثل : العناد والتسلط وأنه شخصية تصادمية، ديكتاتور يميل إلى العنف والرغبة فى الانتقام والتشفي، الانفراد بإتخاذ القرار والمفاجأة فى اتخاذه . وقد قال أحد أفراد البحث أنه كان ذكيًا، ولكن ذكاؤه لم ينفعه حيث سقط فى أخطاء قاتلة أدت إلى حرب ٦٧ والهزيمة أو الانفصال السورى، والفضل فى حرب اليمن. كما وصف أحد أفراد البحث شخصيته بأنها شخصية المستبد العادل الذى يعتبر الديمقراطية ترفاً لا يليق بالثوريين وأنه كان معطلاً لتحرك الثورة وانطلاقها . هذا مع العلم ـ كما ذكرنا سابقاً ـ أن عبد الناصر قد أراد استمرار الثورة وحركتها عندما وضع ذلك فى مواجهة الديمقراطية إبان أزمة مارس ١٩٥٤ ، حيث راهن على استمرار الثورة وقد تحقق له ذلك . وفى رأى الباحث أيضا أنه لاحظ أن معظم أفراد البحث الذين وصفوه بسمات إيجابية قد تحرجوا من ذكر الصفات السلبية لأن بعضهم كان يعمل بالقرب منه فى مراكز قيادية أو مناصب وزارية .

٧ ـ اتفق كل أفراد البحث ـ حتى الذين إضيروا من الثورة ـ على أنه كان زعيمًا بارزًا على المستوى المحلى والعربى والدولى . وقد قال البعض أنه كان زعيمًا كارزميًا وأرجعوا ذلك إلى طبيعة تركيب شخصيته وأرجعها البعض الآخر إلى الظروف المحلية والعربية

والدولية التى كانت تحيط به . وقال البعض أنه كان زعيماً ورئيس دولة . وقال واحد فقط أنه كان رئيس دولة .

٨ ـ أهم القرارات السياسية الكبرى : أشار كثير من أفراد البحث أن قراراته السياسية كانت تأميم شركة قناة السويس ، قرارات يوليو الاشتراكية ، قرار الوحدة مع سوريا ، قرار مساعدة ثورة اليمن ، قرار سحب قوات الطوارئ الذى أدى إلى هزيمة ١٩٦٧ . أما عن المناخ السياسى الذى كان سائدًا وقت صدور هذه القرارات فقد كان مهيأ ومعبأ لذلك ، وقد قال البعض إن الشعب بانبهاره بزعامة عبد الناصر وإيمانه بأنه يعمل لمصلحه الوطن ،كان مهيأ لكل ما يتخذه الرئيس من قرارات ويؤيدة فيها وليس له خيار فى ذلك ، حيث أن القرار الأخير بيد الرئيس . أما عن تصور الرئيس لهذه القرارات فقد كان يتصور أنها تحقق أهدافًا وطنية لصالح مصر والشعب المصرى بكل فئاته سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. وأنه كان لديه بعد نظر فى بعضها ، وفى البعض الآخر خانته تقديراته وبعد نظره كما حدث فى قرار سحب قوات الطوارئ ولم يكن يتصور أن ذلك سوف يؤدى إلى هزيمة كبيرة بهذا الحجم وغير متوقعة . ويرى الباحث أن عبد الناصر فى بعض قراراته قد تم استدراجه نتيجة التآمر من قوى دولية وخارجية كانت تهدف إلى التخلص منه ومن نظام حكمه كما حدث فى حرب ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ .

٩ ـ دور الرأى العام : اتفق عدد كبير من أفراد البحث على أن عبد الناصر كان يعتقد أنه يعبر عن الرأى العام المصرى والعربى ، وأنه

يستجيب له ، ويهتم باتجاهات الرأي العام ويستجيب للضغوط الشعبية المصرية والعربية. أما عن وسائله فى الوقوف على اتجاهات الرأى العام. فقد تراوحت الإجابة بين تقارير أجهزة الأمن والمخابرات والصحف ووسائل الإعلام المصرية والعربية والأجنبية ومقابلاته الشخصية مع أشخاص رسميين وغير رسميين وسفراء مصر فى الخارج وبعض السفراء الأجانب فى مصر . وقد قال أحد أفراد البحث إن وسيلة الرئيس فى الوقوف على إتجاهات الرأى العام كانت الصحفى محمد حسنين هيكل والنكتة . وقد قال أيضا أحد أفراد البحث أن الرئيس لم يكن يسمح بالضغوط الشعبية ، ولكنه كان يضعها فى الاعتبار وأنها لم تكن ذات تأثير فى إتخاذ القرار. والمرة الوحيدة التى إستجاب فيها للضغوط الشعبية هى محاكمة قادة الطيران التى اعتقد الشعب أنها سبب هزيمة ١٩٦٧ ، وكان نتيجتها صدور بيان ٣٠ مارس لامتصاص الغضب ولكنه لم ينفذ ما جاء فى البيان .

١٠ ـ أسلوبه فى التعامل مع الضغوط الخارجية : أجاب البعض بأنه أسلوب رد الفعل والانفعال . والبعض الآخر قال إنه أسلوب العناد والتحدى والصلابة . وقال البعض إنه كان يبنى سياسته على الخلاف بين القوتيين العظميين وأن الظروف الدولية ساعدته فى ذلك . وأجاب البعض بأنه أسلوب المواجهة والحسم مع ترك الباب مفتوحاً وأحيانا للمناورة . وقد يفسر ذلك الاختلاف إلى أن أسلوبه كان يتحدد طبقًا للموقف أو الأزمة .

١١ - أسلوبه فى التعامل مع معارضيه : اتفقت الغالبية على أنه كان يتلاءم مع الموقف فإذا كان يهدده ويهدد النظام ، فالاعتقال والتنكيل والتعذيب . أما إذا كان لا يهدده ولا يهدد النظام ، فالإبعاد عن المناصب والنشاط السياسى والحياة العامة . وقد عبر أحد أفراد البحث عن أسلوبه بأنه كان يتنوع بين الإقناع والإستقطاب والمحاكمة . وقال آخر إن أسلوبه كان صارماً دون أن يكون سفاحاً أو دموياً . من ذلك نستخلص أن أسلوبه أو موقفه مع المعارضة كان يرجع إلى درجة تهديد المعارضة له ولنظام حكمه ، فالإقناع والاستقطاب أو المحاكمة والسجن أو الاعتقال .

١٢ - أسلوبه فى اكتشاف القيادات : اتفق الجميع تقريبًا على أنه يقوم على العلاقات الشخصية (أهل الثقة والولاء) . وقال أحدهم إنه كان يستشير بعض المقربين إليه مثل هيكل ومصطفى أمين حيث رشح له الأخير د / مصطفى خليل و د/ عزيز صدقى لمنصب الوزارة . كما قال أحد أفراد البحث إنه كان يختار شخصية ما للعمل القيادى ثم يسند إليها بعض المهام المحددة كوسيلة لصقل قدراته القيادية واكتسابه للخبرة ، فإذا نجح فى ذلك يعينه فى منصب وزارى أو سياسى .

١٣ - أسلوبه فى إدارة الأزمات : قال البعض إنه أسلوب رد الفعل. وقال آخر إنه أسلوب الانفراد بإدارة الأزمة ووضع كل أبعاد الأزمة أو الموضوع فى يده مع الوضع فى الاعتبار مصلحة النظام والشعب .

ب ـ بالنسبة للنموذج رقم (٢) والخاص بالرئيس السادات :

١ ـ اتفقت غالبية أفراد البحث على أنه ينتمى إلى الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصغيرة. وقال أحدهم إنه ينتمى إلى الطبقة الدنيا . وقد قال أحد أفراد البحث إن السادات كان عنده تطلعات . كما اتفق ٩٥٪ من أفراد العينة على أنه لم يحصل على أية دراسات عليا بعد تخرجه من الكلية الحربية . واتفق ١٠٠٪ على أنه لم يفد فى بعثات تدريبية ؛ وربما يرجع ذلك إلى تاريخه السياسى أثناء خدمته فى الجيش ثم فصله من الخدمة لوقت طويل . حتى أنه بعد أن عاد إلى الخدمة أرسل فى عمل خارج القاهرة ثم إلى مدينة رفح فى سيناء .

٢ ـ اتفق معظم أفراد العينة على أنه فى بداية حياته كان يقرأ فى التاريخ والسياسة وسير بعض الزعماء . ولكنه بعد توليه الحكم لم يكن يحب القراءة ، حتى التقارير التى كانت تعرض عليه لم يكن يقرؤها ويطلب من مساعديه عرض موجز لها . كما اتفقوا على أنه كان يجيد اللغة الإنجليزية وقليل من الألمانية والتى تعلمها وهو فى السجن .

٣ ـ أما عن الشخصيات التى تأثر بها فيذكر معظم أفراد البحث أنه تأثر بهتلر والنازية موسولينى والفاشية، كما تأثر بكمال أتاتورك وعزيز المصرى . وقد قال أحد أفراد البحث إنه كان يحب الفن والفنانين وكان يود أن يكون ممثلا وقد أعجب بشخصية يوسف وهبى. وبعد توليه الحكم أعجبته شخصية كيسنجر وشاوشيسكو .

٤ ـ إتفق معظم أفراد البحث أنه كان ينتمى إلى تنظيم للاغتيالات السياسية . كما أنه التحق بالحرس الحديدى أيام الملك. ثم انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار. وقد قال بعض أفراد البحث إنه كان على علاقة بالاخوان المسلمين وتأثر بأفكارهم وقد أثر ذلك فيه بحيث أصبح بعد توليه الحكم يمينيا، ولم يقتنع بالإصلاحات الاشتراكية ولذلك انقلب عليها وتوجه إلى الفكر الليبرالى الغربى بعد توليه الحكم .

٥ ـ أجاب بعض أفراد البحث بأنه لم تكن له أيديولوجية واضحة وخاصة قبل الثورة وأجاب البعض الأخر بأنه كان ليبراليًا غربيًا ، وقد ظهر ذلك بعد توليه الحكم وتحوله إلى النظام الرأسمالى الغربى وصداقته مع أمريكا .

٦ ـ ملامح وسمات شخصيته : اتفق معظم أفراد البحث على أنه كان مراوغا ومخادعا ماكرا. وقال أحد أفراد العينة إنه كان يعرف مصدر القوة فينحاز إليه ، وقد أخذ على عاتقه إرضاء الرئيس عبد الناصر حتى لا يصطدم به ، بالرغم من اختلافه معه فى التوجه السياسى ، ولم يفصح عن ذلك أثناء تولى عبد الناصر للحكم .وأجاب آخرون بأن من سمات شخصيته : المغامرة والمناورة والذكاء والدهاء وحب الفخفخة . وقال ثالث أنه محب لذاته ومحب للظهور من خلال وسائل الإعلام . وأجاب رابع أنه كان متآمرا بطبعه ومحبا لسياسة المفاجآت والصدمات وقال خامس إنه واقعى فى تفكيره ومخلص لوطنه . وقال سادس إنه كان شجاعا فى اتخاذ القرار ويبعد عن التفاصيل ، وكثير التفكير والتأمل.

٧ ـ اتفق معظم أفراد البحث على أنه كان مجرد رئيس دولة. وأجاب أقلية أنه كان زعيماً، وخاصة بعد حرب أكتوبر، واتفاقية السلام مع إسرائيل . وقال أحد أفراد البحث إنه كان زعيما للأغنياء .

٨ ـ أهم القرارات السياسية الكبرى : اتفقت أغلبية أفراد البحث على أن هذه القرارات هى :

التخلص مما سماه مراكز القوى ، طرد الخبراء السوفييت ، حرب أكتوبر، الانفتاح الاقتصادى ، زيارة القدس ، معاهدة السلام مع إسرائيل ، التعددية الحزبية والديمقراطية، اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ . كما إتفق معظم أفراد البحث على أن المناخ السياسى كان مهيأ لمثل هذه القرارات . وقال أحدهم إن السادات اتخذ من زيارة نيكسون لمصر حافزًا لقراره بالانفتاح الاقتصادى . وأجاب ثان أنه كانت توجد قوى اجتماعية وسياسية معينة تستفيد من هذه القرارات لذلك روجت لها ومهدت المناخ العام بين الشعب لقبولها وتأييدها . وأجاب ثالث بأن المناخ العام بين الشعب كان متعبًا ومثقلاً بالهموم . وقال رابع إن المناخ السياسى لم يكن يسمح بمثل هذه القرارات ورغم هذا اتخذ هذه القرارات وقد ثبت صحة تفكيره فى بعضها . وذكر خامس أن المناخ السياسى كان معبأ ضد الحكومة فى بعض هذه القرارات .

وفى رأى الباحث أن الاختلاف بين أفراد البحث يرجع إلى الخلفية السياسية والإيديولوجية لكل واحد منهم ونظرته إلى هذه القرارات من منظور هذه الإيديولوجية .

أما عن تصور الرئيس السادات لهذه القرارات فقد قال غالبية أفراد البحث إنه كـــان يدرك مدى هذه القرارات وإنها سوف تحقق أهدافها . ولكن بعض أفراد البحث قال أن قراره بإعتقالات سيبتمبر ١٩٨١ لم يكن يدرى أو يتصور أنه يمكن أن يـــؤدى إلى نهايته بل إن تصوره لهذا القرار أنه سوف يسهل له خروج إسرائيل من سينـــاء طبقا للمعاهدة .

٩ ـ دور الرأى العام : اختلفت الآراء فى ذلك فقد اتفق البعض على أنه كان يستجيب للرأى العام وأن وسائله فى ذلك الإعلام والمخابرات وبعض الأجهـزة الأجنبية . واتفق البعض الآخر على أنه لم يكن يهتم بالرأى العـام إلى درجة كبيرة وأن تأثيره علية كان محدودًا . وأنه لم يكن يستجيب للضغوط الشعبية وأن المرة الوحيدة التى استجاب فيها كـانت خـلال أحـداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . ويرى البـاحث أن عـدم استجابته كثيرًا لتأثير الـرأى العام وللضغوط الشعبية يرجع إلى نظرته إلى نفسه كأب للعائلة المصرية كلها أو المعلم لتلاميذه الذى يجب عليهم طاعته وأنه يفهم أكثر منهم لأنه أكثرهم خبرة ودراية .

١٠ ـ أسلوبه فى التعامل مع الضغوط الشعبية : اتفقت الغالبية على أنه أسلوب المنـاورة أو المواءمـة ، فـقـد كـان يناور بقـرار طرد الخبراء السوفييت لكى يثبت أنه لن يحارب وهو فى نفس الوقت يعد للحرب . وقال أحد أفراد البحث إن أسلوبه أنه كان يراوغ ويتثعلب. وقال ثان إنه أسلوب المرونة مع استخدام دهائه السياسى . وقال ثالث إنه أسلوب دبلوماسية رجل الدولة. وأجاب رابع أنه استطاع أن يكيف

علاقاته الخارجية بطريقة تجعله يتفادى الضغوط الخارجية التى تمس سيادة بلده .

١١ ـ أسلوبه فى التعامل مع معارضيه : قال البعض إنه أسلوب الترغيب والترهيب . وقال بعض آخر إنه كان يسمح بشيء من الحرية لمعارضيه ليؤكد اتجاهه نحو الديمقراطية إلا أنه فى أواخر أيامه ضاق ذرعًا بمعارضيه وكان يشهر بهم . وقال أحد أفراد العينة إنه أسلوب الهجوم اللفظى والتجريح دون اللجوء إلى إجراءات دموية إلا فيما ندر. وقال آخر أنه أسلوب القمع والتنكيل كما حدث فى حركة تصفية مراكز القوى واعتقالات سبتمبر . وأجاب ثالث أنه أسلوب السكوت لفترة ثم فقدان الأعصاب والتنكيل وهو صاحب شعار الديمقراطية لها أنياب. وفى رأى الباحث أن السادات تقلب كثيرًا فى تعامله مع معارضيه وأنه حاول أن يضرب قوى المعارضة بعضها فمن المعروف أنه استعان بالاخوان المسلمين والتيار الدينى فى ضرب الناصريين والشيوعيين وحزب الوفد مما أدى إلى الفتنة الطائفية التى تسببت فى عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والتى انتهت بإعتقالات سبتمبر وحادث المنصة .

١٢ ـ أسلوبه فى اكتشاف القيادات : اتفقت غالبية أفراد البحث على أنه أسلوب الاتصال الشخصى والمعرفة الشخصية لأنه كان منفتحًا على الناس واللقاء بهم أكثر من عبد الناصر. ومع ذلك فإنه لم يختلف كثيرًا عن أسلوب عبد الناصر الذى يعتمد على الاتصال الشخصى والولاء له ولنظامه .

١٣ ـ أسلوبه فى إدارة الأزمات : قال أحدهم إنه كان محنكا وداهية وذكياً فى إدارته للأزمة ، ولكنه فى الشهور الأخيرة من حياته خانه ذلك كله وتغلبت عليه روح الشمولية والتسلط ، مما أدى به إلى اعتقالات سبتمبر التى أودت بحياته . وقال ثان إنه أسلوب المزج بين آراء الخبراء والانصياع لتيار الشارع السياسى ، وقال ثالث إنه أسلوب المناورة والمفاجأة سياسيًا ، والانحياز للأغنياء اجتماعيًا ، واللجوء إلى الدول النفطية عربياً، والغربية دولياً فى المسائل الاقتصادية. ومع ذلك فقد اتفق معظم أفراد البحث على أن أسلوبه هو المواجهة والحسم فى مواجهة المشاكل والأزمات .

تعقيب :

وعلى ذلك ومن هذه الدراسة الميدانية نستنتج أن أسلوب الرئيس عبد الناصر فى صنع القرار السياسى هو أسلوب القرار الفردى والثورى ، ويرجع ذلك إلى تنشئته الاجتماعية والثقافية وسمات شخصيته وإلى تصوره لذاته وكثائر أو زعيم ثورة تبغى التغيير الثورى فى بناء المجتمع سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا .

أما أسلوب الرئيس السادات فهو أسلوب المفاجأة والصدمة . ويرجع ذلك أيضًا إلى تنشئته الاجتماعية والثقافية وسمات شخصيته وإلى تصوره لذاته بأنه أب العائلة المصرية الذى يعرف مصالحها ، أو الأستاذ والمعلم الذى يعرف أكثر مما يعرف التلاميذ .

ومن ذلك فإننا لا نغفل أهمية الأبعاد الإجتماعية والثقافية التى تكونت نتيجة عمليتى التنشئة الاجتماعية والثقافية ، على أسلوب الرئيس فى صنع القرار .

ومع ذلك فإننا لا نغفل أهمية العوامل الأخرى المحيطة بالرئيس مثل مؤسسات الدولة والظروف السياسية الداخلية ومشاكل المجتمع

المختلفة ، وكذلك تأثيرات الضغوط الخارجية وكمية المعلومات وأهميتها ومصادرها الداخلية والخارجية ، وكيفية التعامل مع هذه المعلومات

وبالرغم من نزعة الفردية فى صنع القرار عند كل من الرئيسين عبد الناصر والسادات ، فإنه يمكن القول إن كل رئيس كان يهدف من وراء قراره مصلحة الوطن والشعب . إننى أرى أنه يجب ألا نسىء أو نجرح فى زعمائنا الوطنيين مهما كانت الأخطاء أو السلبيات لأن هدفهم كان مصلحة مصر والشعب المصرى ، بل وأيضا مصلحة الأمة العربية .

وعلى الرغم من هذه الأخطاء أو السلبيات التى يمكن رصدها على عهد عبد الناصر والسادات ، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول أن كلاهما كان زعيمًا وطنيًا مخلصًا لوطنه وشعبه وأمته العربية . ويشهد على ذلك القرارات السياسية التى عرضناها ، وأيضا كثير من القرارات التى لم نتعرض لها هنا .

اختصارا أرى أنه يجب احترام وتقدير وتعظيم زعمائنا السياسيين الوطنيين .

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW. egyptianbook. org. eg

E - mail : info @egyptianbook.org. eg



يعرض هذا الكتاب لحالة أو وقائع الديموقراطية وتطورها عند الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات. كما يعرض لأسلوب كل منهما فى صنع القرار السياسي ومدى تأثر القرار بالتنشئة الاجتماعية والثقافية وسمات الشخصية لكل منهما. ثم يعرض لثلاثة قرارات لكل رئيس كنموذج لذلك. ثم يعرض لدراسة ميدانية لبيان ذلك من خلال دليل المقابلـــة الشخصية لعدد من السياسيين ورجال الأحزاب والإعلام المعاصرين لهما. ثم ملحـــق تكميـــلى عـــن الديموقراطية ودورها فى مواجهة الفساد



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٦,٥ جنيـه

ISBN# 9789774202972

